جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات بين مؤشرات الأمن الإنساني والحرية في الوطن العربي

إعداد الطالبة
وفاء مصطفى الطراونه

إشراف
الأستاذ الدكتور ذياب البداينة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في علم الاجتماع تخصص علم لجريمة

جامعة مؤتة، 2012

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY Deanship of Graduate Studies	جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة وفاء مصطفى الطراونة الموسومة بـــ:

العلاقات بين مؤشرات الامن الانساني والحرية في الوطن العربي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الاجتماع تخصص علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. ذياب موسى البداينة		2012/07/09	مشرفاً ورئيسا
د. رافع عارف الخريشا		2012/07/09	عضواً
د. حسن سلامة العوران		2012/07/09	عضواً
د. عارف محمود الخطار		2012/07/09	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهــداء

الى من عانت معي خلال مراحل إعداد هذا العمل
والتي كانت تؤنسني في وحدتي
ولم تشاطرني سوى قسوتي عليها
راجية من العلي القدير أن يغفر لي....
إلى نفسي، والروح التي سكنتها.

وفاء مصطفى الطراونه

الُشكر والتقدير

يامن اذا قلت يامولاي لباني، ياواحداً ماله في مُلكه ثاني، أعصي وتسترني أنسى وتذكرني فكيف أنساك يامن لست تنساني، فالشكر الأول والأخير لله عز وجل.

ومن لايشكر الناس، لايشكره الله أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني لإخراج هذا العمل وعلى وجه الخصوص- بناتي في قسم المعونه الوطنية- اللواتي احطنني بكل رعاية واهتمام، وكنّ يقدمن لي كل العون والمساعدة رغم قسوتي عليهنّ في بعض الاحيان، الا أنهن تعاملنّ معي كوالدة وهنّ يكبرنني سناً وخدمة.

كما اتقدم بالشكر لمشرفي الاستاذ الدكتور ذياب البداينة وأعضاء لجـــنة المناقشة الاستاذ الدكتور حسن العوران، والدكتور رافع الخــريشا، والاســتاذ الدكتور عارف خطار، حيث كان لملاحظاتهم القيمة دور كبير في إثراء هذا العمل والتي كانت محط الاهتمام وتم الأخذ بها، والى كل من أعانني في رأي ،أو مشورة .

وفاء مصطفى الطراونة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
8.1.2 العولمة والأمن الانساني	25
9.1.2 تحديات امن الانسان في البلدان العربية	26
2.2 الاقتصاد في الوطن العربي	29
2.1.2 البطالة في الوطن العربي	30
2.2.2 الفقر كانتهاك للأمن الانساني	32
3.2.2 الضغوط السكانية والاتجاهات الديمغرافية	33
3.2 واقع الحرية في الوطن العربي	35
1.3.2 التطور التاريخي لمفهوم الحرية	37
2.3.2 أصناف الحريات	38
3.3.2 نقص الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان	40
4.3.2 أسباب فشل الحرية في الوطن العربي	41
4.2 المعرفة	43
1.4.2 نقص المعرفة والأمن والحرية	46
5.2 الاضطراب في الوطن العربي	48
1.5.2 الارهاب وحقوق الأنسان	49
2.5.2 السلام في الوطن العربي	51
3.5.2 الفساد في الوطن العربي	52
4.5.2 الثورات العربية	54
6.2 النظريات	56
1.6.2 نظرية التفكك الاجتماعي	56
2.6.2 نظرية الضغوط العامة	60
7.2 الدراسات السابقة	65
1.7.2 الدراسات العربية	65
2.7.2 الدراسات الاجنبية	73
الفصل الثالث :المنهجية والتصميم	79
1.3 منهجية الدراسة	79
2.3 مصادر البيانات	79
3.3 قياس الامن الانساني	81

الصفحة	المحتوى
81	4.3 قياس الاستقرار العام في الوطن العربي
82	5.3 أسلوب تحليل البيانات
83	**الفصل الرابع:عرض النتائج و مناقشتها والتوصيات**
83	1.4 عرض النتائج
89	2.4 مناقشة النتائج
103	3.4 التوصيات
105	**المراجع**
114	**الملاحق**

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

العلاقة بين مؤشرات الأمن الإنساني والحرية في الوطن العربي

وفاء مصطفى الطراونه

جامعة مؤتة، 2012

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة ما بين مؤشرات الأمن الإنساني والحرية في الوطن العربي وبالتحديد إلى كشف العلاقة ما بين مؤشر الحرية العام وكل من مؤشرات الاضطراب، والسلام العالمي والاستقرار السياسي وانتفاء الارهاب ،والتنمية البشرية حيث تم استخدام بيانات ثانوية جاهزة صادرة عن مؤسسات دولية وإقليمية ذات مصداقية مثل: منظمة الشفافية الدولية، بيت الحرية، البنك الدولي، والمركز الوطني لمكافحة الإرهاب واعتمدت الدراسة على طريقة المنهج الوصفي، حيث تم استخراج معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة للسنوات (2011-2012)

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

يدل مؤشر الحرية العام في الدول العربية على انعدام الحريات العامة فيهـا، وان هناك اختلاف بينها في دليل التنمية البشرية، وغالبتها تعاني من انعدام الاستقرار السياسي والاضطراب، وصنفت على أنها غير آمنة عالميا. كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الحرية العام ومهددات الأمن الانساني المتمثلة في كل من الاضطراب، والاستقرار السياسي، مؤشر السلام العالمي، ودليل التنمية البشرية. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات (السلام العالمي، الاستقرار السياسي، دليل التنمية البشرية) ومهددات الأمن الانساني، وأخيرا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاضطراب والاستقرار العام في الوطن العربي .

وقد توصلت الدراسة الجملة من التوصيات أهمها : إصلاح الأنظمة السياسة كمدخل لاصطلاح الاقتصاد، الاهتمام بتحسين التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاساسية وكذلك توجيه أنظار الباحثين لتطوير مقياس وطني لكل من الاستقرار العام في الوطن العربي والأمن الانساني من خلال التركيز على مهددات الأمن الانساني مثل: مدركات الفسا ، الفقر الوطني، البطالة، دليل التنمية البشرية، فاعلية الحكومة مؤشر المعرفة والاستقرار السياسي.

Abstract

The Relationship Between Human Security Indicators and Freedom In The Arab World

Wafa Mustafa Al-Tarawneh
Mutah University , 2012

The study aimed to examine the relationship between indicators of human security and freedom in the Arab world and specifically to detect the relationship between the general freedom index and all of the indicators of unrest and global peace and political stability and human development. Secondary ready data with credibility issued by international and regional institutions has been used, such as: TI International, Freedom House, World Bank, and the National Centre for the fight against terrorism and the study relied on a method of descriptive curriculum, which extracted correlation coefficients between the variables of the study years (2011-2012).

The results showed the following: The general freedom index in Arab countries indicates the lack of public freedoms, and that there is a difference between them in the human development index, and the majority suffer from political instability and unrest, and were classified as globally unsafe. It was found that there is a significant relationship between the index of freedom and public threats to human security of all of the turmoil, and political stability, the Global Peace Index, and the human development index. And the presence of a significant relationship between the indicators of (world peace, political stability, human development index) and threats to human security, and finally a relationship with a statistically significant indicator between the unrest indicator and the general stability in the Arab world.

The study has reached the following recommendations: reforming of political system as an entry point to reforming economy, improving education, health care and basic services, as well as drawing the attention of researchers to develop a national measure for each of the general stability in the Arab world and the human security by focusing on threats to human security such as: Perceptions of leadership, the national poverty, unemployment, human development index, government effectiveness indicator of knowledge and political stabilit

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1المقدمة:

لقد شهدت المنطقة العربية تحولات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية كبيرة، مما كان لها انعكاساتها الواضحة على العلاقات الإقليمية والدولية، وكذلك انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة، وحدث هناك إبرام اتفاقيات السلام مثل التي حدثت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل هذا بالإضافة إلى الحروب الأهلية والكوارث، والفيضانات، والجفاف ونقص المواد الغذائية لدى بعض المجتمعات العربية حيث نشطت الهجرة الداخلية والخارجية في الوطن العربي وبرزت ظواهر أمنية مستجدة مثل: المخدرات، والإرهاب، والجرائم، والجريمة المنظمة وغسيل الأموال، وأحدثت هذه التحولات تغييرات في معاني الأمن ومهدداته (البُشري، 1999).

فالأمن الإنساني بمفهومه العام هو غاية إنسانية تركز عليه الدول؛ باعتباره محور اهتمامها لارتباطه بحقوق المواطنين، وحرياتهم؛ فأصبح موضوع الأمن يحتل مكاناً بارزاً لدى المهتمين، والمسؤولين وخصوصاً في المجتمع المعاصر لاتصاله بالحياة اليومية للناس (الحاج، 2007). وهو من المقومات الأساسية التي تستخدم لبناء المجتمعات، وتنمية الموارد، وتحقيق الرفاه لاستمرار عملية التنمية، فالأمن مطلب أساسي للوجود الإنساني، وتحقيق الذات، وقد استخدمت مصطلحات متنوعة للدلالة على الأمن من مثل: الأمن الوطني، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والصحي، والإنساني.

فالأمن الإنساني لم يكن معروفاً سابقاً بمفهومه الحالي، بل كان يعتمد على أمن الأوطان والحدود، وانتقل ليعني التخلص من الخوف، والعوز والعيش في مأمن عن المخاطر المزمنة مثل: الجوع، والمرض والقمع، إذاً التعريف الحالي للأمن الإنساني هو: أمن الإنسان من الخوف (القهر، والعنف، والتهميش). والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي)، حيث أصبح يتخذ من الفرد وحدته الأساسية فمحور أي سياسة أمنيه أو اقتصادية أو سياسية هو:تحقيق أمن الأفراد من خلال

أبعاده الإنسانية، حيث يعتبر الأمن الإنساني الركيزة الأساسية التي تعنى بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، ويعنى بتمكين الشعوب من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وطرق معيشتهم، وكرامتهم، فالإحساس بانعدام الأمن يتناقص نتيجة القوى التي تعمل على زعزعته والمتمثلة بالفقر، وغياب العدالة، وغياب الحريات، والحكم الرشيد، فغياب الحريات يعتبر من الخصائص التي تشترك فيها معظم البلدان العربية (صن، 2004).

وعند النظر الى مفهوم الحرية، والذي انطلق من مبدأ أطلقه عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- بقوله:"متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أُمهاتهم أحراراً"!! فهي حاجة دائمة ومتجددة لكل إنسان بهدف تخليصه من الضغوط التي تهدده من القيود، والظلم، والاستبداد، ومن هنا فإن الأمن والحرية هما من أول المتطلبات لأي إنسان، فيوجد بينهما ارتباطاً وثيقاً، لأن أي نظام اجتماعي يتكون من مجموعة من الأفراد والجماعات لذا، لا بد من توفير الأمن والحرية لاستمرارية الحياة، فأي نسيج اجتماعي بحاجة إلى توفير الأمن والحماية لأفراده، وهذا لايتم إلا من خلال توفير الحرية دون قيود، فكلاهما يتطلب الأخر، فلا يوجد مجاعة في بلد ديمقراطي، فشعب حر لا يعاني من المجاعات، إضافة إلى أن الشعب الحر هو أقل تعرضاً للعنف الداخلي والاضطرابات، وعدم الاستقرار السياسي (تقرير التنمية البشرية، 2005).

فالحرية هي تحرير الإنسان من المرض والجهل، والخوف فعندما يتم التخلي عن الحرية يتم فقدان الأمن أي يكون هناك فقدان لفرص التقدم وزيادة الفقر، والبؤس، وبالتالي سوف يتحطم الأمن وينكسر التماسك الاجتماعي، فالأمن الإنساني والحرية ضرورة إنسانية في المجتمعات؛ وذلك لدورهما في التحرر من الخوف والعوز لجميع أفراد المجتمع ولا سيما في عصر العولمة والفجوة الثقافية التي أحدثتها التكنولوجيا الجاهزة التي أدت إلى زيادة معدلات العنف والجريمة كما ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي بدور كبير في حدوث الربيع العربي كما حدث في مصر، وتونس، واليمن والتي كان من أسبابها غياب الأمن والحرية إضافة إلى

العلاقة التكاملية بين التنمية والحرية، فغاية التنمية هو إزالة أنماط افتقاد الحريــات (صن، 2004).

فتقليص هامش الحرية يحول دون التطور ويقف حجر عثــرة أمــام النمــو والتطور، فالإنسان الحر هو الإنسان المتحرر من الفقر والبطالة، إضافة إلى أن لــه الحرية في اتخاذ القرار وهذا بدوره لا يتم إلا من التحرر من قيود الفقر، والبطالــة، والتهميش فإذا ما تم التخلص من هذه المهددات، والمقيدات فإن التنمية ستدفع للأمام، فالأمن الإنساني يسهم في منح الأفراد الحرية وفي الوقت نفسه يعمل علــى تمكــين الفئات المهمشة في المجتمع كالفقراء، والنساء والأطفال.

ولكن على الرغم من ذلك فإن مفهوم الأمن الإنساني لا يختزل بالتغلب علــى أسباب انعدام الأمن كافة، بل إنه يَعتبر التنمية الإنسانية والأمن الإنــساني وجهــين لعملة واحدة، فمعالجة أسباب انعدام الأمن الإنســاني تساعد على تحــسين عمليــة التنمية، فالتنمية هي محصن للأمن من خلال أبعاده المتمثلــة بالــصحة، والتعلــيم، والدخل فالتكلفة البشرية لانعدام الأمن هي أكثر ارتفاعاً خصوصاً بالنــسبة للفئــات المهمشة في المجتمع مثل: الفقراء، والنساء، والأطفال وأكثر وضوحاً في المجتمعات الفقيرة وفي البلدان غير الديمقراطية لأنها تفتقر إلى آليات توزيع متكافئ للفــرص؛ ومع ذلك فإن نظرة الرأي العام والثقة في الأمن الشخصي قد تراجعتا في العديد من الدول المتقدمة والأكثر ديمقراطيه فموضوع الأمن الإنساني أصــبح جــوهر كــل القضايا الأمنية، لأن تحقيق أمن الإنسان هو السبيل لتحقيق العــدل فــي العلاقــات الإنسانية والتحديات المادية للوصول إلى مواجهــة التحــديات الخطيــرة كــالفقر، والأمراض الخطيرة العابرة للحدود، والأوبئة المزمنة، والهجــرة غيــر الــشرعية، والأعمال الإرهابية فالدول العربية تعاني من خلل هيكلي الأمر الذي أدى الى تفجير الثورات (موسى، 2005).

ومنذ ذلك الحين أصبح موضوع الأمن البشري هو الأساس لاهتمام المنظمات الدولية وظهر هناك العديد من المقاربات التي ساهمت بتطوير هذا المفهوم وأيــضاً برز مفهوم الأمن الإنساني في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنــامج الأمــم المتحدة الإنمائي(UNDP) وفي تقرير عام (1994) تناول موضوع العلاقــة بــين

التنمية والأمن بما في ذلك الأمن الفردي والأمـــن المجتمعـــي، والأمـــن الـــسياسي والكوني (UNDP, 1994) وركز إتجاه التنمية البشرية في الأمن الذي قاده "محبوب الحق" و "أماريتا صن" بالإضافه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فـــي نقل تركيز التنمية من النمو والإنتاج إلى نوعية الحياة البشرية، وتراثها حيث جـــاء هذا الاتجاه ليبحث عن أسئلة تمثلت بمايلي: لمن الأمن؟ والأمن لأي قيم؟ ومـــن أي تهديدات؟ وبأية وسائل؟ حيث كانت الإجابات على التوالي: بأن الأمن لا يتعلق بأمن الدولة والحكومة، بل أمن الأفراد والناس، والأفراد وليس الدول، وأمن الناس وليس الحدود، وإن قيمه هي قيم أمن الفرد والسيادة الوطنية، والأمن للجميع في بيـــوتهم، ووظائفهم وحياتهم إضافة إلى الاستقلال الوطني، وأن التهديدات تتمثل في الإرهاب، والمرض والعنف، والمخدرات، وان ما يمكن عمله فهو التنمية المستندة إلى العدالـــة والاستدامة والعمومية والمـــشاركة والسلم لا الحرب (البداينة، 2010:أ).

فالأمن لا يقل أهمية عن الحرية، وفي بعض الأحيان يوضع الأمن في منزلة متقدمة، لأنّ انعدام الأمن يؤدي إلى الفوضى؛ وبالتالي يـــشعر الإنـــسان بـــالخوف والقلق، وما حصل في الدول العربية من ثورات وانهيار الأنظمة العربية في كل من تونس، ومصر، وليبيا مروراً بالدول العربية الأخرى كان نتيجةً لكبـــت الحريـــات وانعدام الكرامة الإنسانية؛ إضافة إلى تفشي الفساد بأنواعه المختلفة، وبالتالي فإنه لا يوجد مفاضلة بين الأمن والحرية، على الرغم من أن الاختلال فـــي الـــسابق كـــان لصالح الأمن، ولكن في الوقت الحالي لا بد من التـــوازن بـــين هـــذين المفهـــومين فضمان الحرية هو الأمن والاستقرار، والسلام، ولا تتحقق التنمية دون السلام فمـــا حصل في الدول العربية عام 2011 تم به إنجاز المرحلة الأولى من التغيير حيـــث اكتسب الناس حرياتهم سيما حرية التعبير والتنظيم، والحق في المـــشاركة واختيـــار من يمثلونهم بحرية ونزاهة (شعبان، 2012).

2.1 مشكلة الدراسة

إن إنعدام الأمن لايزال قائم في القرن الحادي والعشرين بل أصبح يشكل تحدياً رئيسياً أمام عملية التنمية في عصرنا هذا، فهنالك مايربو على 1.5مليار

إنسان يعيشون في مناطق متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع أو بأعمال العنف المرتبطة بالجريمة المنظمة على نطاق واسع ،حيث لم تفلح أي دوله من الدول منخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات في تحقيق أي من الأهداف الانمائيه للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة حيث جاء بمؤشر جديد كالجريمة المنظمة والتهريب والاضطرابات الأهلية الناجمة عن الصدمات الاقتصادية العالمية والإرهاب فالبطالة والفساد، والإقصاء كلها عوامل تزيد من مخاطر العنف ؛والمؤسسات الشرعية والحكم الرشيد الذي يعطي الكل نصيباً من الازدهار هو المحصن الذي يقي المجتمع من أعمال العنف بمختلف أشكاله (تقرير التنمية في العالم، 2011)، تعد مسألة الأمن الإنساني والحرية ضرورة إنسانية في المجتمعات وتقدمها فالمجتمعات المتقدمة أو الساعية إلى التقدم لايمكنها أن تتخلى عنها والعمل على حمايتها ،وذلك لدورهما في التحرر من الخوف والعوز لجميع أفراد المجتمع ولاسيما في عصر العولمة الذي أصبح العالم يعيش فيه ثورة تكنولوجية عارمة ، إن الأمن الإنساني يسهم في منح الإفراد الحرية وفي الوقت نفسه يعمل على تمكين الفئات المهمشة في المجتمع كالفقراء ،والنساء والاطفال ،لقد تعددت مفاهيم الأمن في ضوء التحولات التي يشهدها العالم وتجاوزت الأطر التقليديه لمفهوم الأمن ،ونتيجه للعوامل الدافعه لبروز هذين المفهومين في السنوات الأخيرة.

شهدت الدول العربية مؤخراً حالة من عدم الاستقرار ناجمة عن فقدان الأمن الإنساني، وهذا كله ناتج عن انعدام الحريات في الوطن العربي فحسب تقرير بيت الحرية لم يتم استثناء أي دولة عربية على اختلاف مستوياتها: الاقتصادية، والسياسية حيث تنامت الفوضى في معظم المجتمعات العربية، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تكمن ومن خلال الإحصائيات والبيانات التي تم الحصول عليها من مصادرها لسنوات الدراسة (2011-2000) للوقوف على العلاقة مابين مؤشر الحرية العام ومؤشرات الأمن الإنساني في الوطن العربي، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الحرية العام ومؤشرات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات التالية:

1. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الحرية العام وكل من (مؤشر السلام العالمي، ودليل التنمية البشرية، الاستقرار السياسي وانتفاء الارهاب، ومؤشر الاضطراب) في الوطن العربي.
2. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية مابين مؤشر السلام العالمي، ودليل التنمية البشرية، والاستقرار السياسي وانتفاء الارهاب ومهددات الامن الانساني في الوطن العربي.
3. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية مابين مؤشر الاضطراب ، ومؤشر الاستقرار العام في الوطن العربي.

3.1 أهداف الدراسة

كون هذه الدراسة بصدد التعرف على مشكلة لم تعد لها حدود ولا لغة ولاجنسية تشمل هذه الدراسة أقطار الوطن العربي الذي تجمع بين أقطاره تطلعات المستقبل ورغم ما اصاب العلاقات العربية من فتور وخلل ورغم الحدود السياسية المصطنعه بينها الا أن الثابت على مر العصور انه مازالت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والهجرات الداخلية بين أقطار الوطن العربي مازالت مستمرة ونتيجة لهذه العلاقات أصبح من المألوف أن تقع أعمال عنف وانحرافات في السلوك متشابهة ومتداخلة في أنماطها وأساليبها في مختلف أجزاء الوطن العربي فتطابق التركيبة الاجتماعية والخلفية الثقافية والعادات والتقاليد المشتركة تقف شاهد على تطابق أو تشابه بعض السلوكيات والجريمة ،فالبحث هذا ليس نهائياً فالايقاع السريع للثورات مس شتى بقاع العالم فلابد من الأهتمام بأمن وأستقرار المجتمع ، ولابد من الارتباط والتكافل من اجل القضاء على هذا الداء المستشري في جسم مجتمعنا العربي

وتسعى هذه الدراسة بشكل عام للتعرف إلى العلاقة مابين مؤشر الحرية العام في الوطن العربي ومؤشر الأمن الإنساني (من خلال مهدداته كـالفقر، والبطالـة، والفساد، والإرهاب، ومعدل النمو السكاني....) وذلك حسب البيانـات الإحـصائية المتوفرة عن الدول العربية خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (2011-2000) مـن خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان العلاقة ما بين مؤشرات الأمن الإنساني والحرية العام في الوطن العربي.
2. رصد واقع الأمن الإنساني والحرية في الوطن العربي وقدرتهما علـى تحقيـق أهدافهما من خلال التعرف إلى مـدى الاخـتلاف فـي معـدلات الاسـتقرار والاضطراب في الدول العربية، وإمكانية وضع مقياس ترتيبي لمؤشر الاستقرار مقارنة بمؤشر الاضطراب العالمي.
3. التعرف إلى هامش ومساحة الأمن الإنساني والحريـة فـي الـوطن العربـي خصوصاً في ظل الربيع العربي بالانطلاق من التهديـدات القائمـة والعوامـل المؤدية لانعدام الأمن والحرية.

4.1 أهمية الدراسة

كما سبق ذكره أن الأمن والحرية هما مـن دعـائم تقـدم أي مجتمـع مـن المجتمعات في جميع المجالات سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية، والتـي تعتمـد بشكل كبير على العنصر البشري باعتباره الوسيلة والغاية لتحقيقهما، فاختيـار هـذا الموضوع له أهمية، حيث شهدت الدول العربية، وخصوصاً فـي عـصر الثـورة التكنولوجية، والتي أسهمت بشكل كبير في حدوث الثورات العربية منطلقة بشعاراتها المطالبة بالحرية والكرامة، حيث تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية تحقيق الأمـن الإنساني والحرية، وهذا أصبح ضرورة لازمة في هذا العصر وذلك من خلال:

1. محاولة دراسة العلاقة الإحصائية ما بين مؤشرات الأمن الإنساني والحرية فـي الوطن العربي من خلال البيانات والإحصاءات الرسمية المتوفرة عـن الـوطن العربي خلال سنوات (2011-2000)، ومحاولة الربط بين متغيري الدراسـة وفهم العلاقة بينهما(دائرة الاحصاءات العامة،2010).

2. تستمد هذه الدراسة أهميتها نظراً لكونها تبحث في مؤشرات الأمن الإنساني (المتمثلة بمهددات الأمن) ومدى تأثيرها سلباً، أو إيجاباً على الحرية العامة في الدول العربية، وإمكانية التنبؤ بمدى استقرارها، أو اضطرابها مستقبلاً بالاستناد إلى هذين المؤشرين في ظل الربيع العربي من خلال البيانات والمؤشرات التي تم الحصول عليها من مصادرها.
3. يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في توجيه أنظار المخططين والمسؤولين إلى الاهتمام بالعنصر البشري ؛ وصون حريته وكرامته، واحتياجاته من جميع الجوانب والتي ساهمت في اندلاع ثورات الربيع العربي، وذلك من خلال فتح المجال أمام دراسات مستقبلية حول الموضوع سواء في الوطن العربي بشكل عام، أو داخل بيئات عربية محددة.
4. ندرة الدراسات العلمية إلى حد ما حول موضوع الأمن الإنساني والحرية على مستوى الدول العربية، وذلك رغم أنهما ليسا مفهومين جديدين بالرغم من أهميتهما للدولة، والمجتمع، والفرد فانعدام الأمن يترتب عليه آثار كثيرة تتعلق باستقرار الدولة سياسياً وكذلك النمو المجتمعي واستقراره.

5.1 أسئلة الدراسة

تأتي الدراسة الحالية لكشف العلاقة (قوتها واتجاهها)بين مؤشرات الامن الانساني والحرية في الوطن العربي وبيان مدى مساهمة مؤشرات الامن الانساني في تفسير التباين في معدلات الاضطراب في الوطن العربي أي ان هذه الدرسة تسعى وباختصار الى الاجابة عن الاسئلة التالية:

1. ما هي مؤشرات الاستقرار، وعدم الاستقرار (الاضطراب)، والسلام العالمي، والحرية، والتنمية البشرية، في الوطن العربي؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل مؤشر الحرية العام في الوطن العربي وكل من (الاضطراب، السلام العالمي، التنمية البشرية، والاستقرار السياسي) في الوطن العربي؟

3. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السلام العالمي ومهددات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟.
4. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي ومهددات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟.
5. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومهددات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟.
6. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاضطراب ومؤشر الاستقرار العام في الوطن العربي؟.

6.1 **مفاهيم الدراسه:**

تتطرق هذه الدراسة الى الكثير من المفاهيم والمصطلحات التي ترتبط بوضوح بموضوعات الدراسة واتساقا مع منهجية البحث العلمي حيث تم التركيز على المصطلحات والمفاهيم الاساسية المرتبطة والمنبثقة من عنوان البحث او دلالته الرئيسية لتوضيح معانيها وخلفياتها النظرية وصولا الى تحديد تعريف اجرائي بما ينسجم وتوجهات البحث

مفهوم الامن الانساني(Human Security)**مقاربة أصطلاحية**:

التعريف الحدي للأمن الانساني هو امن الانسان من الخوف، (والقهر، ومن العنف، والتهميش)، والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الأجتماعي أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الأنسان في الولويات التنموية والسياسية بدلاً من التركيز على أستقرار النظام السياسي وبيئتة، وعلى الرغم من هذا الأجماع الواسع على هذا التعريف الإجرائي إلا أنه توجد تعاريف كثيره له:

لجنة الأمن الانساني عرًفته على أنه:- "حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقي من حقوق وحريات الأنسان".

ان دراسة مفهوم الامن تتسم بالاختلاف والتوسع على النحو التالي:

الامن لغة: :نقيض الخوف ويعني الاستقرار والاطمئنان ؛وهو لايلتقي مع القلق والفوضى والاضطراب بل هو شرط لتحقيق الاستقرار ومظهر من مظاهر سيادة القانون والنظام(العجمي؛2011)./

-اما الامن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانيه يعني: حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية.

الأمن الانساني(البشري): الدكتور محبوب الحق (Mahbub.Ul-Haiq)هو أول من أسترعى الاهتمام عالمياً لمفهوم الامن البشري وأول من استخدم مفهوم الأمن الانساني هو تقرير التنمية لبرنامج الأمم الانمائي (UNDP) لعام 1994 والذي حمل عنوان" الابعاد الجديده للامن الانساني "وقام بتعريفه بأنه :التحرر من الخوف(Freedom For Fear) والتحرر من العوز(From Want Freedom) وأن مقاومتهما تتطلب الحماية والتمكين؛ وحرية العيش بكرامة ويتم بوضع أمن البشر ورفاههم في مركز الاهتمام من خلال مجموعة متنوعة من المخاطر والتهديدات الناجمة عن الفقر، والعنف ومدى تفاعلاتها-أي التحرر من العوز والخوف (UND,1994)؛ و ميز التقرير بين سبعة أشكال من الامن البشري وهي على النحو التالي: (الامن الاقتصادي؛ والامن الغذائي، والامن الصحي ،والشخصي، والجماعي، والسياسي)؛ فالامن مغلف بالانسان وليس بالدوله تمت إعادة النظر بالمفهوم التقليدي للأمن والذي كان يعني أمن الحدود أو حماية المصالح الوطنية.

وخلاصة القول أن مفهوم الامن البشري يركز على أمن وارساء مفهوم التمكين في التنمية البشرية ويركز على الامور المتعلقه بحقوق وحرية الانسان اضافة الى تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد خصوصاً في البلدان العربية فالمجاعات لاتنتشر في الدول الديمقراطية فوجود الفقر والمجاعات يدل على اللأمن وبالتالي يؤثر على عملية التنمية ، لأن إنعدام الأمن يزعزع الخيارات أمام الناس فهي لاتقتصرعلى الجوانب الماديه فقط ، خصوصا في ظل العولمة وبروز احتياجات انسانية جديدة تتعلق بالأفراد انفسهم.

مفهوم الحريه(Freedom)

تعتبر الحرية حاجة دائمة ومتجددة لكل أنسان بهدف تخليصه من الضغوط التي تهدده ومن قيود السلطة والحكم وصور الظلم والاستبداد .

لقد إنطلق مفهوم الحرية من المبدأ الذي أطلقه عمر بن الخطاب –رضي الله عنه – بقوله :"متى أستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟!" فالإسلام لم ينكر الحريات والحقوق ،بل صانها وأكدَ عليها ،وهي مشروعه بضوابط الامر والنهي فالاسلام أعطانا جوانب كبيره من الحرية ،وأمرنا أن نمارس الحرية ولكن في حد ضوابطها الشرعية التي حددها.

وأكدت المادة(1/14)من الميثاق العربي لحقوق الانسان والذي أعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشر بتونس في 23مايو 2004 على"حق الفرد في الحرية وفي الامان على شخصه ،ولايجوز توقيفه أو تفتيشه أو أعتقاله تعسفاً وبغير سند قانوني وتناولت الفقرات من (2-7) من المادة ذاتها الحقوق والحريات ذات العلاقة بتحقيق الأمن الأنساني للأفراد.(الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، 2011).

فالديمقراطية وحقوق الانسان يمكن أن تلعب دور في بناء الايديولوجيات التي تشجع على الاعتدال الديني والتسامح والامن البشري وحماية حقوق الأقليات وهي متضمنه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948،فمنذ 11 سبتمبر 2001 كان هنالك نقاش حول تقليص الحقوق والحريات الأساسية للفرد من أجل توفير تصنيف القانون والاجهزة الأمنية من أجل تفصيل الخلايا الارهابية ففي العد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أعطت جميع الدول تقريباً الآن تعهدات رسمية لحماية حرية التعبير وحرية الدين وحرية التجمع حيث أن هنالك 160 دولة الأطراف في هذا العهد بما في ذلك البلادان المسلمة ماعدا السعودية ، باكستان ، الامارات هي من الدول المسلمة الكبرى التي لم تنضم الى هذا العهد بعد، وموادة تعكس قواعد ملزمة لالتزام القانون الدولي(Clark,2007).

فالحرية في اللغة :هي ماخالف العبودية ،أي العبودية نقيض الحُرية ،فمَن ليس حراً فهو عبدٌ لشيء ما،فأما أن يكون الانسان حراً أو عبداً،وذكر ابن فارس في معجم مقاييس اللغة- في الاصل الاول قيداً مهماً أيضاً، وهو البراءة من العيب والنقص؛

أي براءة الحرية أو العبودية من العيب والنقص،الذي يخرج الانسان من الحرية الى العبودية المعيبة او الناقصة ،او من العبودية الحرة الى ادعاء الحرية المعيبة.(والحُرّ من الناس: أخيارهم وأفضالهم وحرية (بضم الحاء) العرب: أشرفهم.(نزال، 2010).

ويشير مفهوم الحرية على انها: وسيلة أساسية تعزز حقوق الانسان من خلال المشاركة السياسيه، واحترام الرأي وحماية الحقوق الثقافية والفكرية، وحرية التعبير عن الرأي وصيانتها ضمن الأطر التي يحددها دستور الدولة من خلال صونها من التعدي وذلك من خلال مشروعيتها على أساس أنها حق لكل فرد من أفراد المجتمع وبالتالي فأن شعب حر هو أقل للعنف الداخلي والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي(مركز الاردن الجديد لحقوق الانسان،2000).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يتناول هذا الفصل مفهوم الأمن الإنساني والحرية، والنظريات المفسرة للسلوك المنحرف (الشعور باللأمن وانعدام الحرية في الوطن العربي) التي تناولت السلوك المنحرف بشكل مباشر أو غير مباشر.

1.1.2 واقع الأمن الإنساني في الوطن العربي:

يُعد العالم العربي وحدة أو مجموعة مستقلة بذاتها بمساحة تناهز 10 ملايين كيلو متر مربع، ويشترك غالبية السكان بالمنطقة في اللغة العربية وفي الديانة الإسلامية، ويُشكل المجتمع منظومة اجتماعية تتفاعل فيه كل العوامل الاجتماعية، مع الاقتصادية، وكذلك الثقافية حيث أنّ كل عنصر من هذه العناصر يمثل بُعداً في دراسة السلوك الانحرافي (المشهداني،2005)، لذلك فمعرفة علاقتها مع بعضها يستدعي الوقوف على التباين في تحديد ما يتهدد أمن الإنسان العربي، بما يعكس وضع المنطقة العربية بوصفها منطقة متنوعة من خلال معظم الحُقب التاريخية التي مرت بها، فهي منطقة لم تنخرط في الركب العالمي في مجالات ممارسة الحكم الرشيد، والديمقراطية، والتماسك الاجتماعي، فهناك أبعاد لأمن الإنسان متعارف عليها عالمياً، والتي حددها تقرير التنمية البشرية للعام 1994، إلا أنّ هناك تهديدات محددة تواجه أمن الإنسان في البلدان العربية مثل التهديدات الناجمة عن الأضرار التي تصيب الموارد الطبيعية، وتلك التهديدات التي تواجه الفئات المُهمشة والضعيفة، ومخاطر الضعف الاقتصادي والبطالة والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، إضافة للافتقار إلى مصادر الحرية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009).

2.1.2 تحولات مفهوم الأمن الإنساني:

يُعتبر الأمن من النعم التي منّ بها الله (عــز وجــل)؛ لأن الحيــاة البــشرية المستقرة لا يمكن أن تتحقق إلا به، ولإنّ أساسيات الحياة أصبحت مرهونة بــالأمن مثل: (العبادة، والتجارة، والصناعة، والتجارة،......الخ)؛ فالناس لا يستطيعون تأدية واجباتهم على أفضل وجه دون توفر الأمــن قــال تعــالى: ﴿ **فَلْيَعْبُــدُوا رَبَّ هَــذَا الْبَيْتِ** ۝ (3) **الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَــوْفٍ** ﴾ (4)(ســورة قــريش الآية3-4).

إنّ الأمن الإنساني يُعتبر الركيزة الأساسية في التنمية البشرية، والتي تُعنــى بتوسيع قدرات الأفراد، والفرص المتاحة لهم، بينما يعني أمــن الإنــسان بتمكــين الشعوب من احتواء، أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وطرق معيشتهم وكرامتهم فإن التنمية تعني الحُرية أي حرية الإنسان من الثالوث الخطير: الفقــر، والجهــل، والأمية؛ لأنها تعتبر من مقيدات الحرية للفرد الذي أصبح هو الهدف الرئيس لعملية التنمية فلا يوجد تنميه دون أمن وحرية، فالإنسان الحُر من الثــالوث الخطيــر هــو إنسان مُنمى (UNODC, 2010).

يُعتبر مفهوم الأمن متعدد المعاني؛ كونه يشتمل على مفاهيم مثل: الجوع، والفقر، والخوف وهذه بدورها تُمثل الأبعاد الأساسية للأمن الذي يشتمل عدة مستويات تتدرج من الفردي، فالجماعي، فهو أصبح من المطالب الأساسية لحياة الناس ونشاطاتهم على اختلاف مجالاتها.

الأمن يعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد، حيث ارتبط الأمن بحاجات الإنسان الأساسية وارتبط الأمن بالخوف الذي يُعتبر أكثر مُهدد لبقاء الإنسان (البداينه، 2011). لقد توسع نطاق الأمن من المعنى التقليدي العسكري حيث كان يركز على حماية الدولة والحدود من العدوان الخارجي وانتقل إلى المعنى العالمي الذي يشمل أمن البشر حيثما كانوا على هذا الكوكب.

وفي تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1994 والذي ركز على الأمن الإنساني وأشار إلى أن مفهوم الأمن الإنساني كان قد تشكل سابقاً عن طريق حل النزاعات والتهديدات عبر الحدود فكانت الدول تلجأ إلى الفساد والسلاح لتأمين

حدودها وأمنها، ولكن الآن أكثر الناس يشعرون باللآمن من القضايا الحياتية اليومية أكثر من القضايا العالمية، فالأمن الوظيفي والصحي والبيئي والأمن من الجرائم جميعها أصبحت ضمن الاهتمامات الأساسية الحياتية للأمن الإنساني العالمي (UNDP, 1994). أي أن ما يُهدد أمن الناس وخصوصاً في البلدان النامية هو التحرر من الخوف، والعوز والمُتمثل في: الفقر والمرض والجوع؛ إضافة إلى خطر الجريمة وانتشار المخدرات والتلوث البيئي خصوصا مع تزايد نسب الفقر والبطالة في البلدان العربية وعلى وجه الخصوص مابين الفئات المتعلمة.

ومنذ ذلك الوقت أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتناول موضوع الأمن البشري في جُل تقاريره السنوية، حيث شرعت العديد من المنظمات الدولية في جعل هذا المفهوم ركيزة لأنشطتها، فقد أسس اليابان عام 1999 صندوقاً ائتمانياً لضمان الأمن البشري تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة مما أدى إلى إنشاء مفوضية الأمن البشري (عرفه، 2009).

إنّ الدول الآن أصبحت تواجه أنماطاً عديدة من مصادر التهديد ليس بالضرورة أن تكون عسكريه مثل: تجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، والإرهاب الدولي والأمراض، والأوبئة حيث عجز المفهوم التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا كون آثارها المدمرة تفوق آثار التهديد العسكري المباشر، ولا يمكن لأي دولة أن تقلص حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية بمنع انتشار الأمراض، كما أنّ الحقل الاقتصادي والسياسي في أي مجتمع لم تقتصر أثاره على المواطنين بل أصبح يمتد لخارج الحدود في صورة تلوث وأمراض وأوبئة خصوصاً في ظل العولمة والثورة التكنولوجية، ومع انتشار الشركات العابرة للقارات ومُتعددة الجنسيات، وقد تكون على شكل صراعات داخلية بين الأفراد والجماعات، أي يكون مصدر التهديد من داخل الدول لذا فإنه لا بد من التعامل الدولي معها.

فضحايا هذه الصراعات هم من المدنيين وليسوا عسكريين، ومعظمهم من النساء والأطفال فأصبحت الصراعات بين جماعات وليس بين دول حيث تتسم هذه الصراعات بالتعقيد، وارتباطها بجذور ممتدة للعنف، وانتهاك حقوق الإنسان وأصبح أمن الشعوب حول العالم مترابط فهناك أكثر من 800 ألف شخص يفقدون حياتهم

سنوياً نتيجة للعنف، وهنالك 2.8 مليون شخص يُعانون من الفقر، والأُمية وسوء الصحة والأمراض وفي هذا الإطار جاء مفهوم الأمن الإنساني أو الأمن البشري يقوم على مبدأ التحرر من الخوف، والتحرر من العوز فالنزاع والحرمان أمران مرتبطان معاً (الحاج حسن، 2007).

وخُلاصة القول أنهُ لا يوجد دليل معين يُمكّن من تقدير مدى تواجد هذا الأمن إن كان موجوداً ولكن نقطة الانطلاق النظرية هي:"يُعتبر الأمن الإنساني إطاراً لتمكين الأفراد أو المجموعات من أن يعيشوا أحراراً من الخوف ومن الاحتياج والمساهمة في شتّى المجالات: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تنعكس على حياتهم اليومية، والتحرر من الخوف لا يمكن تحقيقه في غياب احترام كلي وشامل للقانون؛ فأسباب انعدام الأمن لم تقتصر على عوامل خارجية فقط، ولا تقتصر على دوله بعينها سواء أكانت غنية أم فقيرة؛ بل إن التهديدات الداخلية أصبحت أكثر خطورة خصوصاً في عصر لا يمكن أن يكون فيه المجتمع مغلقاً على نفسه بما يسمى بالعولمة (البداينه، 2010:ب).

ومن الجدير بالذكر أنّ هناك مُهمتين للأمن الإنساني وهما: أنّ الأمن يتطلب التركيز على الفرد، وأنّ هذا التركيز يعني توسيع نطاق المفهوم التقليدي للأمن، إضافة إلى اعتبار الدولة كشريك في الأمن البشري لشعبها، وحالة الأمن البشري كأداة للسياسة الخارجية، وأن الأمن البشري هو صفة نسبية فالأمن الإنساني يقتضي التعاون مع الدولة من أجل تحسين رفاه مواطنيها على المستوى الفردي، فهو من شأنه أن يصنع الحرية التي نريد من خلال التحرر من الخوف، والتي تصنع أيضا كرامة الإنسان في صلبها وفقاً لتعريف لجنة الأمن البشري الموثق في (البداينة، 2010: ب).

3.1.2 أبعاد الأمن الإنساني:

يحتوي مفهوم الأمن الإنساني من خلال الطرح السابق على ثلاثة أبعاد هي التحرر من الجوع، والتحرر من الخوف، والتحرر من كل ما يحرم الإنسان من حياة كريمة والتمتع بحرياته الأساسية).

ولقد حدد محررو تقرير التنمية لعام 1994 محبوب الحق واماريتا صن (Mahbub.A& Amartiya Sen) أبعادا الأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية:

1. الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من المدخول للفرد.
2. الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى لكل فرد من الغذاء.
3. الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الحماية، والرعاية الصحية ومن الأمراض والوقاية منها.
4. الأمن البيئي: التي يقصد بها حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من دمار الإنسان إضافة إلى ظاهرة الاحتباس الحراري.
5. الأمن الشخصي: وهو الذي يهدف إلى حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة.
6. أمن المجتمع: ويهدف إلى حماية الناس من فقدان العلاقات والقيم التقليدية من العنف والطائفية والعرقية.
7. الأمن السياسي: حيث يتم الشعور بالأمن السياسي فيما إذا كان الناس يعيشون في مجتمع يحترم حقوقهم الإنسانية، لأن انتهاكات حقوق الإنسان هي الأكثر شيوعاً خلال فترات الاضطراب السياسي، وقد تمارس الحكومة السيطرة على الأفكار والمعلومات. وتتسم تلك الأبعاد السبعة المشار اليها بأنها متداخلة ومترابطة، فغياب الأمن الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى بروز العنف وما يرتبط به من غياب للأمن السياسي وهكذا(Marie, 2003).

4.1.2 **الأمن الإنساني والتنمية البشرية**:

تُقدم التنمية البشرية الصورة الكاملة لهدف طويل الأمد ألا وهو: الأمن الإنساني لأفراد المجتمع سواء أكانوا أغنياء أم فقراء فالتنمية هي مدخل واسع يصلح للمجتمعات الغنية والفقيرة (Amartya,2000). وفي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 دُرست التنمية البشرية من خلال موضوع الأمن الإنساني، وهذا التقرير ركز على الابتعاد عن أمن الدولة بالمعنى التقليدي، إلى الأمن البشري الذي

يركز على أمن الأفراد وحمايتهم وتمكينهم، وهو يركز على إتباع منهج متكامل من أجل دفع عملية التنمية والأمن والحكم الرشيد وحقوق الإنسان (البداينه، 2009).

فأمن الإنسان هو الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، حيث إن التنمية هي توسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، لأن الأمن يهتم باحتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم ومن هذه القوى التي تزعزع الأمن؛ الفقر وغياب الحكم الرشيد وتعكس التنمية البشرية مستوى تمكين المواطنين حيث تمثل الاستخدام النهائي من قدرات الناس والاستثمار في حياتهم الاجتماعية لأن تمكين المواطنين يسهم في تحصينهم ضد الجريمة، والانحراف، والإرهاب، وفي المقابل فان التنمية غير المتوازنة تعمل على إضعاف النظام الاجتماعي، وخلق حالة من الفوضى، وللآمن الذي بدوره يحفز على الانحراف (البداينه، 2009).

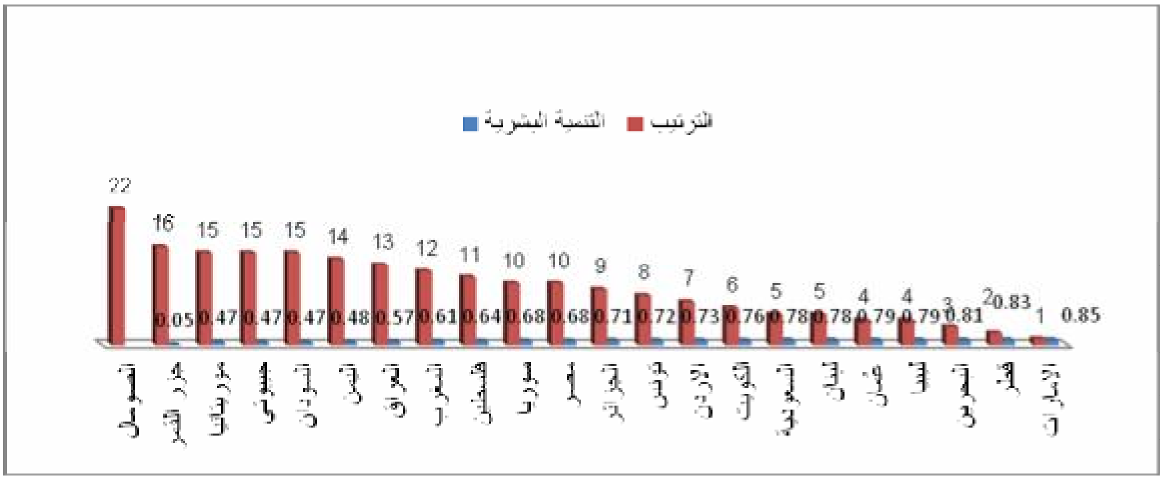
إن العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية علاقة جدلية، فالتقدم في مجال من هذين المجالين يُعزز إحراز التقدم في المجال الآخر فالتنمية البشرية مفهوم أوسع نطاقاً حيث تقوم عملية التنمية على تشكيل القدرات البشرية من خلال إشباع الحاجات الأساسية للناس: (كالغذاء، والرعاية الصحية والتعليم، والطمأنينة النفسية، وحرية التعبير، والوعي بالانتماء والمساواة أمام القانون والمشاركة السياسية) لينتفع الناس بتلك القدرات المكتسبة في مجالات الحياة المختلفة وبهذا يتوسع نطاق الخيارات أمامهم على مر الأجيال (عمار و قصيفي، 1995).

فالأمن هو الركيزة الأساسية للتنمية البشرية بينما الأمن الإنساني يتسع ليشمل حرية الإنسان وحياته وترتبط التنمية بالأمن باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، وكل تقدم في إحداهما يستدعي ويشترط تقدم الأخرى، وهما بالتالي يعكسان جدلية السبب والنتيجة بحيث يتبادل الطرفان المواقع والأدوار باستمرار ويقصد بالتنمية كنقيض للتخلف في عملية التحديث الشامل للبنى الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية والسياسية في اتجاه توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتحقيق دخل متنوع حتى تتلاشى ظاهرة عدم المساواة ومشكلات البطالة، والفقر، والجهل مع توفير أكبر قدر ممكن من فرص المشاركة الشعبية، فالتنمية تمتد إلى جميع جوانب الحياة وهي دالة على الاستقلال الذي لا يتحقق إلا بتحرير الإنسان والموارد من التبعية فالأمن

الإنساني يخلق بيئة مواتية للتنمية البشرية والعنف أو التهديد بالعنف يجعلان التقــدم الملموس في البرنامج التنموي بعيد المنال(مرسي، 2011).

الشكل رقم(1)

متوسط دليل التنمية البشرية في الوطن العربي(2011-2000)



Source: UNDP, Arab Human Development Report2000-2011
http://www.arab-hdr.org/

*الشكل من إعداد الباحث

5.1.2 الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي:

إن عدم المساواة بين الرجل والمرأة تضر في حياة ملايين النساء ويفــرض قيود قاسية على الحريات الموضوعة للمرأة؛ فالمرأة العربية هي من أكثر الطاقــات المهشمة في عملية التنمية وذلك نتيجة للنظرة التقليدية التي ترى أن المرأة لا تصلح سوى لإنتاج الخام البشري على الرغم من أن هذه النظرة بدأت تتغير لصالح نظــرة أكثر إيجابية من خلال مشاركة المرأة وزيادة دورها في عملية التنمية عبر دمجهــا في المشاريع الرامية إلى تحسين نوعية الحياة وبناء بيئة أفــضل علميــاً، وثقافيــاً، وتربوياً (اليسير، 2007).

فالأمن الإنساني يهدف إلى معالجة الشواغل الأمنية لكل من المرأة والرجــل على قدم المساواة، فالنساء غالباً ما تكون أسوأ أنواع ضحايا العنف والصراع وإنهنّ يشكّلن غالبية القتلى من المدنيين، ومعظمهن من اللاجئين وغالباً ما يكــنّ ضــحايا لممارسة قاسية ومهينه مثل الاغتصاب وهو أيضاً يهدد أمن المرأة من خلال الفرص

غير المتكافئة للحصول على الخدمات والموارد فالأمن البشري يسعى إلـــى تمكـــين المرأة من خلال المشاركة والتعليم والحصول عليهما، كما يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين شرطاً مُسبقاً وضرورياً لتحقيق السلام والأمن فالمرأة في الثقافة الشرقية لم تزل مهضومة الحقوق باسم الأعراف والتقاليد، فرفع القيود عن حرية المرأة لتكون مساوية للرجل لم يأخذ في اعتباره ما يوجد في طبيعة الجنسين من فروق أساســها الفطرة، والتكوين البيولوجي، والنفسي وإنما في الأدوار المناطة بالجنسين وما ينــشأ عن هذا التمييز من تقييد لحريات النساء والحد من فاعليتهن الاجتماعية في ميـــادين العمل والتعليم، والتجارة والسياسة، الأمر الذي حرم النساء مـــن فـــرص الترقـــي وحصر أدوارهنّ بالأعمال المنزلية أو الهامشية تحت إشراف الرّجال وبالرغم مـــن أن هذا الواقع أصبح يتغير في العصر الراهن، إلا أن مشاركتهنّ لم ترق إلى مستوى الرجال في تحمل المسؤوليات القيادية والريادية بسبب الأفكار الخاطئـــة (اليـــسير، 2007).

فالمشاركة السياسية للمرأة العربية هي دون المستوى المطلوب على الـــرغم مما شهده وضع المرأة العربية في مجالي الصحة والتعليم، ولكن هذه المكاسب لـــم تقترن بإنجازات مماثلة في مجال الميدان السياسي فحـــصة المـــرأة العربيـــة فـــي المشاركة السياسية هي من بين أدنى الحصص في العالم وتوجد فجوة بينة، فالتمييز ضد النساء في الدول العربية يمثل حاجزاً أمام ضـــمان الأمـــن البـــشري لجميـــع المواطنين، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم في أي قطاع إذا أقصى نصفه الآخر من المشاركة في الجهود المشتركة التي ترمي لتحقيق هذا الهدف؛ لذلك لابـــد مـــن أن يكون هناك وقفة مع حقوق المرأة وأن يتم مكافحة كل أشكال التمييز ضدها، بما في ذلك المشاركة في الحياة السياسية ومواقع صـــنع القـــرار والترتيبـــات الدســـتورية والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تكفل للمـــرأة إطـــلاق كامـــل طاقاتهـــا (مرسي، 2011).

فالمجتمعات العربية مازالت تسيطر على تركيبتهـــا قـــيم ومعـــايير وتقاليـــد ذكورية، وهذه الوضعية الاجتماعية المطبوعة في الوطن العربي بالطابع الأبـــوي، جعلت من الصعب على المرأة أن تمارس دوراً فاعلاً لخلق مجتمع متوازن، ففاعلية

دور المرأة يكمن في إعادة صياغة مفهوم علاقتها بالرجل علـــى أســـاس الإحتـــرام والتقدير المتبادل بينهما، بحيث تتحدد فاعلية المرأة من منطلق مكانتها الاجتماعيـــة ودورها الوظيفي المكمل لدور الرجل وليس من واقع العنصر النـــوعي أو الجـــنس (المقداد، 2007).

إن ما حققته المرأة من مكاسب لم تكن متماثلة في جميع الأقطار العربية وهذا يرجع إلى الطبيعة الاجتماعية، والاقتصادية التعددية في البلدان العربية، لقد حصلت المرأة العربية على العديد من المكاسب التي مكّنتها من الإسهام في عملية التمكين إذ تسعى كثيرٌ من المنظمات المدنية والنسوية والأحزاب السياسية والاجتماعيـــة فـــي عملها لتمكين المرأة من حقوقها السياسية والاجتماعية؛ إلا أنّ دورها فـــي تمكـــين حقوقها السياسية مازال قاصراً إلى حد كبير مقارنة بالرجل (مرسي، 2011).

فإنتحاب النساء لم يحدث مصادفة –كما قالـــت ميتـــشيل باشـــليت-الـــرئيس التنفيذي للأمم المتحدة والذي يركز على المساواة على أساس الجـــنس فـــالإجراءات المؤقتة أو الانتقالية، مثل "الكوتا"هي ضرورية لشمول هذا النوع مـــن الإجـــراءات لتسريع مشاركة النساء في السياسة، وقد تحقق بعض التقدم في عدد النساء رئيسات الحكومات حول العالم الذي تضاعف عام 2005 الى 17 امرأة، بينما عدد النـــساء الوزيرات ارتفع 2.5 نقطة حتى وصل16.7% وربحت النساء21.8% من مقاعـــد التجديد لعام 2011 بعد الربيع العربي، وهناك تحديات تواجه النـــساء المرشـــحات تشمل التمويل غير الكافي لإدارة الحملة، والتوقعات العالية من الناخبين، والطبيعـــة المضادة للأحزاب السياسية المنافسة، أيضاً النساء لديهنّ مصادر أقل وخبرة أقل في إدارة الحديث مع الجمهور، والإفتقار إلى الدعم من الأزواج والعائلـــة، وأن النـــساء لديهن أيضاً أدوار متعددة والموازنة بينها جميعاً يمكن أن يكون صعباً للغاية ففي كل من قطر، والمملكة العربية السعودية هناك تجاهل لأي تمثيـــل نـــسائي (Nichols, 2012).

ولعل من الجدير ذكره بأن المرأة العربية كان لها دور فعال فـــي المقاومـــة الجزائرية ، وكذلك الفلسطينية ، وكان لهاحضورٌ استثنائيٌ في الربيع العربي علـــى الرغم من انعدام الأيديولوجيات التي توحد كلا الجنسين، فقد كان لها دورٌ بارزٌ فـــي

تونس، ومصر، وليبيا، واليمن ، فكان هناك إحساس بالمواطنة الإيجابية التي تحـــدد مصير البلاد، وقد تمثل دورها في الجانب التحريضي ونـــشر مختلــف الخطابـــات السياسية والاجتماعية، والدعوة الى الحوارات البنـــاءة،وتحقيق العدالـــة والمـــساواة الاجتماعية، والديمقراطية وتجنب أعمال العنف.

6.1.2 الأمن الإنساني وحقوق الإنسان:

عند دراسة حقوق الإنسان ودورها في التنمية لابد من الأخذ بعين الاعتبـــار الأهمية التأسيسية للحقوق المدنية والحريات السياسية التي تمثـــل عناصــــر رئيـــسة للحرية فحقوق الإنسان هي مجموعة من الحقوق والحريـــات المقـــررة والمـــصونة لتحقيق المواثيق الدولية والإقليمية التي تلتزم الدول بإقرارها وضمانها وحمايتها على أراضيها فهناك علاقة إرتباطية بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان؛ فكلاهما يهـــتم بمجموعة أساسية من الاهتمامات العالمية كالفقر والعنف والتسلط فحقـــوق الإنـــسان تكون مجموعة مناسبة تمثل الجوهر الحيوي لحياة البشر، والأمن الإنـــساني يركـــز على الجدوى فيجب أن توضع حقوق الإنسان على قدم المساواة من حيث الأولويـــة، وذلك من خلال المؤسسات التي تقوم بالدعوة إلى الأمن الإنساني من خلال تحديـــد مجموعة من الحقوق والحريات وبقدر ما تتطابق هذه الحقوق مع الأمن الإنـــساني، فأمن الإنسان جانب من جوانب حقوق الإنسان وهذه هي العلاقة الترابطيـــة بينهمـــا (مرسي، 2011).

لقد كان عام 2010 هو عام التحول التاريخي حيث اســـتخدم فيـــه النـــشطاء والصحفيون تقنيات جديدة لقول الحقيقة للسلطة، منطلقين لضمان المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان، وهو العام الذي واجهت فيه الحكومات القمعية الاحتمال الواقعي بأن أيامها صارت معدودة، حيث كشف تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2011 النقـــاب عن عالم يواصل البشر فيه تحدي القمع رغم التنوع الشديد في التدابير القمعية التي يواجهون بها، ويظهر في المجتمعات الأكثر تضرراً أن انتهاكات حقوق الإنسان هي القوة المحركة الحقيقية وراء النضال من أجل الحصول على هذه الحقوق، فالنـــضال من أجل حرية التعبير والأمن وحقوق الإنسان يتواصل على صعيد العـــالم بأســـره

والوطن العربي على وجه الخصوص، وعلى نحو أكثر زخماً من أي وقت مــضى (منظمة العفو الدولية، 2011).

لقد ركزت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث المبدأ على ثلاثة خيارات أساسية هي: أن يعــيش النــاس حيــاة طويلــة، وصحية خالية من الأمراض، وأن يتعلموا ويكتسبوا المهارات والمعارف المختلفــة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة التي تكفل لهم مستوى معيشي لائق، وقد أضافت التقارير فيما بعد خيارات أخرى لا تقل أهمية عــن ســابقاتها تتــضمن المــشاركة والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام حقــوق الإنــسان، واحتــرام الإنسان لذاته (باقر، 1997).

وهذه أمور جميعها ضرورية لجعل الإنسان خلاقاً ومنتجاً، ويتمتع بــاحترام الذات، وكذلك بالتمكين فالتنمية البشرية هي تحصين اجتماعي ضد الجهل، والقهــر، والتخلف، وهي الضامن لحرية وحقوق الإنسان لأنها من وإلى البشر فالناس أدواتها ومخرجاتها إضافة إلى أنها محصن ضد العنف والإرهاب (البداينه، 2010:أ).

وبما أن موضوع التنمية البشرية قد أصــبح موضــع الاهتمــام العــالمي، والإقليمي والمحلي والدليل على ذلك المواضيع التي تناولتها هذه التقارير، ومن هذا المنطلق فقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريــره عــام 2005 أن الــدول ومؤسساتها الجماعية يتعين عليها في القرن الحادي والعشرين أن تناصــر قــضية إتاحة جو من الحرية لتحقيق التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف والتمتع بحرية العيش الكريم حيث أن العالم يتزايد ترابطاً من خلال ثورة المعلومات والاتــصالات ويتعين أن يتواكب التقدم في مجالات الأمن والتنمية، وحقوق الإنسان فلا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية (تقرير التنمية البشريه، 2005).

ويفترض أن تقوم الدولة بضمان وحماية حقوق المواطنة، ولكــن فــي ظــل غياب الديمقراطية عن نظام الحكم قد تشكل حركات اجتماعية بهدف تعزيز المصالح والحقوق الجماعية، إضافة إلى أنه يجب النظر إلى الحق في العمل باعتباره حلقــة وصل بين حقوق المواطنة والمشاركة في الحكم وهي من العوامل الأساســية التــي تساهم في عملية التنمية (مقدم، 2007).

والناظر إلى العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص يرى أنه شهد مع مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مجموعة من التغيرات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والتقنية، والمعلوماتية وخصوصاً في الآونة الأخيرة وما يشهده الشارع العربي على وجه الخصوص من موجات للعنف وعدم الاستقرار للدول وأمنها وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون لمنع ومكافحة الإرهاب (UNDOC, 2010).

7.1.2 الأمن الإنساني والتنمية والإعلام

العلاقة بينهم هي علاقة وثيقة لأن كلاً منها يسند الآخر والقاسم المشترك أنها "تمكين" الإنسان من المشاركة والحرية حيث إن الإنسان هو عنصر المسيرة التنموية، وكي يتمكن من المشاركة في نجاح عملية التنمية فلابد أن يتطور في فكره واتجاهه، ويكون مساهماً في أمن وطنه من خلال: مهمة إعلامية فدور وسائل الأعلام لا يقتصر فقط على نشر المعلومات بين قطاعات المجتمع ولكن يوجد هناك تكوين اتجاهات بالتعبير والدعم؛ إضافة إلى التغيرات السلوكية الأمر الذي يجعل من وسائل الإعلام أحد أهم الأسباب المهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي، وكذلك هي من الأسباب الرئيسة في فقدان الأمن، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد بدرجة كبيرة على تحقيق الأمان، فالأمن والاستقرار هما مفتاح التقدم والازدهار ولا يمكن لأي مجتمع أن ينمو ويزدهر دونها، ويأتي دور الإعلام كشريك أساسي بالتوعية بأخطار العنف والجريمة وتشجيع المواطنين على التعاون مع الأمن فالإعلام مهم لدعم الأمن ودعم الأمن للإعلام أكثر أهمية فالإعلام لا يعيش بدون حرية، والحرية لا تعيش بدون أمن وقانون، لأن أمن الأفراد والشعوب والدول مكتسب وهو نتيجة للعمل الجماعي والتعاون بين أفراد المجتمع وجميع قطاعاته وأجزائه كافة، كما أن الإعلام له دور في الحد من الفقر الذي يعتبر من مهددات الأمن بتوجيه السياسات التنموية إليه من خلال إثارة الرأي العام (متكل، 2007).

8.1.2 العولمة والأمن الإنساني:

في ظل العولمة أصبح من الصعب حماية الأفراد من خلال أمن الدولة بمفردها؛ فكان لابد من تمكين الناس وإقامة أنظمة قضائية للمحافظة على حقوق البشر وأمنهم وهذه هي مهمة الأمن الإنساني الذي يدعو لدعم الحريات الأساسية للشعوب وحمايتها من التهديدات الخطيرة (مرسي، 2011)

لقد صدر تقرير عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني"Globalizatio with a Human Face" والذي أكّد على أنه بالرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في المجالات كافة نظراً لسرعة انتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة،وحرية إنتقال السلع والخدمات فإنها في المقابل تفرض مخاطرٌ هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين والتي أصابت الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء متمثلة في: عدم الاستقرار المالي، وغياب الأمان الوظيفي، وعدم استقرار الدخل وغياب الأمان الشخصي، والصحي والثقافي، والسياسي، والمجتمعي (الشرجبي، 2005).

لقد أثارت العولمة أمام الفكر العربي تحدياً جديداً فكان لابد من محاولة لفهم صيغتها ومضمونها، وصلتها بالنظام العالمي حيث برزت هيمنة أمريكية كان الوطن العربي هو الأكثر حساسية لها حيث شغلت قضايا عديدة في العصر الحديث مثل: المرأة، والحرية، والإصلاح السياسي، والنهضة الاقتصادية، وتجديد الخطاب الديني فحدثت فجوة معرفية وحضارية بين العرب والغرب أكثر خصوصاً في ظل أوضاع سياسية وثقافية أكثر تشرذماً وإحباطاً نظراً لتعدد المواقف الفكرية وكان هناك خوفاً من النظام السياسي العربي وأيضاً على المفهوم السياسي العربي (البشتاوي، 2007) ومن آثار العولمة الإنترنت والثورة التكنولوجية التي لم تنحصر استخداماته في مجال تبادل المعلومات؛ بل يؤدي اليوم أدواراً سياسية وإعلامية واقتصادية وثقافية ومع التزايد المستمر لاستخدامه في الوقت الحاضر فهو الآن أصبح أسهل وسيلة لارتكاب العنف والجريمة فشكل الإنترنت بؤر مشاكل مجتمع المعلومات في الدول المتقدمة والعربية على حد سواء؛ إضافة إلى أنه أصبح النموذج المؤثر للعولمة التي تحدث من خلال الانترنت وأصبح جزءاً لا يتجزأ في حياة الكثيرين، خصوصاً في

غرف الدردشة والبريد الالكتروني وبالنسبة لفئات صغار السن واليافعين مما جعلهم أكثر عرضة للجريمة(سلطان، 2007).

إنّ العولمة مفهومٌ ديناميكي قزمت فيه السيادة و لكنها في ذات الوقت نفسه خلقت نقاشات واهتمامات جديدة حول الإنسان وحاجاته وما لذلك من تداعيات على أمن الدولة والمجتمع فأصبحت الدولة مهددةً لأمنها وأمن الإنسان بداخلها وازداد حجم التفاعلات الإجرامية العابرة للحدود بفعل ضعف القدرة الرقابية للدولة سواءً أكان مرتبطا بالمتاجرة بالأسلحة، المخدرات، أوالبشر.

9.1.2 **تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية:**

لقد حمل تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 هذا العنوان انطلاقا من تعريفه للأمن الإنساني بأنه:"تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة، والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته"ومن هذه المخاطر التي أوردها التقرير:

1. الناس في بيئة غير آمنه: حيث تواجه المنطقة تهديدات متعاظمة تهدد أمن الإنسان نتيجة للضغوط البيئية التي قد تفضي إلى النزاعات المترتبة على المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة التي تؤدي إلى رفع نسبة التوتر في العلاقات بين الجماعات والسكان والدول العربية وغير العربية. وتنجم هذه التحديات من الضغوط السكانية والديمغرافية، والإفراط في استغلال الأرض، ونقص المياه والتصحر والتلوث والتغيرات المناخية، والتوسع الحضري.
2. الدولة والمواطنون وانعدام الأمن: أي أداء الدول العربية وفقاً لمعايير تمتع الدول بمقومات الحكم الرشيد، ومدى حصول هذه الدول على رضى مواطنيها بحيث تساند حقهم في الحياة والحرية وتضمن لهم هذا الحق وتحميهم من العدوان، ومدى قدرة الدولة على الالتزام بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وكيفية إدارة الدولة لاحتكارها حق استخدام القوة والإكراه وإذا ما اجتمعت هذه المعايير فإنها تجعل من الدولة مصدراً يهدد أمن الإنسان بدلاً من أن تكون سنداً له، ولكن على الرغم من ذلك فإن أغلبية البلدان العربية لم تنجح في تطوير الحكم الرشيد

ومؤسسات التمثيل القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة للفئات كافة حيث يعيش كثيرون من مواطني البلدان العربية في حالة من انعدام الحرية متمثلاً ذلك بعدم استقلالية القضاء والحرمان من الإدلاء بأصواته واختيار ممثليهم، وعدم خضوع قوى الأمن والقوات المسلحة للرقابة العامة التي تمثل تهديداً جدياً لأمن الإنسان.

3. الفئات الضعيفة والمهشمة الخافية عن الأنظار: فالأمن الشخصي للمواطنين في البلدان العربية مشوب بالثغرات القانونية وتراقبه وتتولى تنظيمه مؤسسات تتمتع بسلطة الإكراه تقوم على مصادرة الحريات، وهذه الفئات تضم النساء المكرهات اللواتي تساء معاملتهن، وضحايا الاتجار بالبشر، والأطفال المجندين، والمهجرين داخلياً.
4. النمو المتقلب، ونسبة البطالة المرتفعة، والفقر الدائم حيث تعطي الثروة النفطية في المنطقة العربية صورة مضلله عن أوضاعها الاقتصادية، وذلك لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في العديد من الاقتصاديات العربية، وما ينجم عنها من زعزعة في الأمن الاقتصادي للدول والمواطنين على حد سواء حيث خلف النمو المرتكز على النفط أسساً بنيوية ضعيفة في اقتصادات البلدان العربية فوجهت بعض الدول العربية المنتجة للبترول جانباً كبيراً من عائداتها إلى القطاعين: العسكري والأمني، ووضع قسم كبير من مكاسبها في استثمارات أجنبية ضامنة لتحقيق الاستقرار النفطي، وفي تسديد الديون وتوجيه الاستثمارات الداخلية في ميدان العقارات والإنشاءات والنقل والاتصال بدلاً من التركيز على الاستهلاك والاستيراد؛ إضافة إلى أن البطالة تعد من المصادر الرئيسة لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية.
5. تحديات الأمن الصحي: فالصحة هدف حيوي لأمن الإنسان تؤثر فيه عوامل لا ترتبط بالصحة، وهي من العوامل الجوهرية التي تترك أثراً كبيراً في أمن الإنسان، وقد حققت الدول العربية تقدماً مشهوداً في مجال ارتفاع مدى العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع لكن الأمر الأكيد هو أن الصحة ليست مضمونة لكل المواطنين في المنطقة، وأن النساء مازلن يعانين من التحيز

في المعاملة أكثر من غيرهن بسبب الإهمال والتقاليد السائدة، وهذه تتسبب بتدهور المستويات الصحية، ولاسيما بين النساء. ومن الجدير بالذكر بأن هنالك تحديات تواجه تمويل الأنظمة الصحية وهنالك تزايد مطرد لكلفة الرعاية الصحية ومازال مرض الملاريا متفشيا في البلدان العربية الأقل نمواً.

6. الاحتلال والتدخل العسكري: ففي أوضاع الاحتلال والنزاع والتدخل العسكري تتضافر أنواع كثيرة من المخاطر التي تهدد أمن الإنسان كالذي تعرضت له دول مثل فلسطين والعراق والصومال، حيث يواجه الناس مخاطر تهدد الحياة، والحرية، ومصادر الرزق، والتعليم، والغذاء، والصحة، والبيئة على أيدي قوى خارجية تمارس عليهم العنف المؤسسي والبنيوي والمادي في كل يوم؛ فالاحتلال والتدخل العسكري يتحملان مسؤولية خلق ظروف انعدام الأمن واستمرارها في المنطقة (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009).

فخلاصة القول إن أمن الإنسان هو شرط لتحقيق أمن الدولة فكلاهما مكمل للآخر، فعندما تقوم الدولة بهدر مقدراتها بالإنفاق على التسلح ومواجهة القمع الداخلي فكل هذا سيكون له تأثير على الشعب حيث المعاناة من الجوع، والمرض والأمية، الذي يحتاج إلى رعاية مستمرة من قبل الدولة، ونتيجة لذلك فإن الدولة سوف تفقد أحد مقوماتها ألا وهو العنصر البشري، فممارسة التسلط والقمع لحقوق الناس وحرياتهم كل ذلك سيؤدي إلى حالة من اللآمن الداخلي الذي تمارسه الدولة على أفرادها وهو بدوره يؤدي إلى إعاقة التنمية البشرية والأمن الإنساني الذي هو الغاية والهدف منها فالإنسان ليس متلق فقط بل هو مشارك، فالإنسان المتحرر من الجوع والمرض هو الأقدر على الإقرار بالشرعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتوجب على الدولة حماية مصالح الناس وهذا يدعم مقولة "أمارتيا صن" التنمية حرية وهذا ما نلاحظه من خلال ثورات الربيع العربي (البداينه، 2011).

فحسب مفهوم الأمن الإنساني لن تكون الدولة آمنةً إذا لم يكن المواطن آمناً ولكن من أخطر مهددات الأمن العربي هو انعدام الأمن الشخصي للفئات المهمشة والضعيفة والذي يرتكز على العنف ضد النساء، والاتجار بالبشر واللاجئين

والمهجرين داخلياً والفرص السياسية دون تفرقة أو تحيز فلابد من ضمان الحقوق والواجبات والحريات (العدوي، 2001)؛ إضافة إلى ذلك فإن من نواقص الأمن الإنساني أو الأخطار التي تهدده ما يسمى بالعجز الديمقراطي، فالعالم العربي هو المنطقة الوحيدة التي لم تلحقها تقريباً الموجات الديمقراطية المتتالية التي اجتاحت العديد من الدول النامية منذ أواخر الثمانينات ويوجد حالياً القليل من الدول العربية التي يمكن الإدعاء بأنه يوجد لديها أنظمة ديمقراطية حقيقية.

لقد لعب برنامج الأمم المتحدة للتنمية دوراً هاماً في وضع مشروع الأمن الإنساني في صلب أولوياته، وأن التنمية والأمن الإنساني يستغرقان بالجهد والعمل الدؤوب من قبل المنظمات ذات الهيمنه العالمية مثل صندوق النقد الدولي (International.MonetaryFund) (IMF)، والبنك الدولي (World Bank) (WB) وذلك لأن الفقر واللامساواة أصبحا أكثر من ذي قبل وينظر إليهما على أنهما يشكلان تهديداً أمنياً محلياً، وإقليمياً، ودولياً وفي الواقع هنالك ارتباط بين مستوى الاهتمام بالأمن الإنساني والقابلية نحو الاضطرابات وليس محدد في المفهوم القديم للأمن المتمثل في اتفاقيات التسلح مابين الدول بل المفهوم الأوسع الذي يشمل الاضطرابات الأكثر شيوعاً ضمن الدولة (موسى، 2005).

2.2 **الاقتصاد في الوطن العربي**:

يعيش الوطن العربي ضمن سياسات اقتصادية موجهة لصالح طبقة رجال الأعمال وسياسات نقدية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم ، وتخصيص مبالغ هائلة للإنفاق على الأمن والحماية للنظام الحاكم في الدول العربية وهي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التخلف الاقتصادي الذي يعيشه العالم العربي اليوم ؛ أي أنه ليس بسبب نقص في الموارد الاقتصادية لهذه البلدان ، أو قلة الخبرة لإدارة الموارد ونلاحظ أن الوطن العربي يشهد هجرة للعقول ولكن مايحدث هو توغل وفساد في مؤسسات هذه الدول(تقرير التنمية العربية،2005).

1.2.2 البطالة في الوطن العربي

في أعقاب الربيع العربي ومن قبله الأزمة الاقتصادية العالمية ازدادت التحديات في العالم بشكل عام والوطن العربي على وجه الخصوص، فالبطالة هي مصدر رئيس لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية (البداينة، 2009).

تعتبر البطالة في الوطن العربي إضافة إلى أنها مشكلة اقتصادية مشكلة اجتماعية وأمنية، وسياسية، ونفسية؛ إضافة إلى أنها تعتبر مشكلة جيل الشباب، لأن الفقر والحرمان يمثلان انتهاكاً لكرامة الإنسان، ولقد عُدت ظاهرة البطالة أحد الأسباب الرئيسة وراء ظاهرة التطورات السياسية التي تشهدها الدول العربية، والتي طالب المعتصمون وغالبيتهم من الشباب بإيجاد الحلول لمعضلة البطالة وتعزيز فرص العمل بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وقد كشف تقرير صادر عن اليونسكو أن تقلص فرص العمل في الوطن العربي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى27.8% وهي النسبة الأعلى في العالم حيث تجاوزت النسبة 21% في كل من سوريا، ومصر، ولبنان وبلغت نحو 18% في الأردن20 % في تونس، والمغرب و17% في كل من السودان، والصومال، واليمن و15% في العراق وفي الجزائر تجاوزت نسبة البطالة 30% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011). فلم تخرج الدول العربية للمطالبة بحقها وتغيير هذا الحال إلا بعد خروج الأوروبيين للاحتجاج على حالة التقشف التي سينفذها الاقتصاد الأوروبي، وقد جاءت المظاهرات الأخيرة في الدول العربية احتجاجا على ارتفاع الأسعار والبطالة وركود العملية السياسية فالناظر إلى تطور هذه المظاهرات يرى أن من يقود هذه المظاهرات الاحتجاجية هم فئة الشباب الذين ليسوا منتمين لأي حزب سياسي واستمرارهم بالتظاهر دون خوف الأجهزة الأمنية في الوطن العربي حيث تراجع الهاجس الأمني في هذه البلاد بسبب خروج هؤلاء الشباب فهذا التحرك كان من وجهة نظر اجتماعية نظراً لارتفاع نسب البطالة والفقر وزيادة الأسعار؛ ولم يكن ذلك بدعوى قوى سياسية، (Ilo,2011)

الشكل رقم (2)

يمثل معدلات البطالة% في الوطن العربي في الفترة (2011-2000)



مصدر البيانات: منظمة العمل العربية-تقرير منظمة العمل الدولية (ILO,2011) –التقرير الاقتصادي الموحد2009.

الأردن: حقائق العالم، مسح العمالة والبطالة (2010) دائرة الإحصاءات العامة ص18.

* الشكل من إعداد الباحث.

لقد عدّ تقرير منظمة العمل الدولية عام 2009 م أن البطالة هي من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية حيث أن معدل البطالة وحسب بيانات منظمة العمل العربية 2008 وصل إلى 14% من اليد العاملة مقارنة بـ 3.6% على الصعيد العالمي، وهي مشكلة معرضة للتفاقم مستقبلاً كون اتجاهات البطالة ومعدلات نمو السكان تشير إلى أن قوى العمل تنمو بمعدل يفوق 3% سنوياً أي أسرع من معدل نمو السكان البالغ 2% أو معدل نمو السكان في سن العمل البالغ 2.8% ما يحتم إيجاد 39 مليون فرصة عمل جديدة سنوياً إضافة إلى اتساع الفوارق الاجتماعية في العالم العربي (Ilo,2011).

لقد أصبحت مشكلات الفقر، والبطالة، والجوع هي سمة من سمات البلدان العربية قاطبة، إضافة إلى ذلك تقلصت الطبقة الوسطى التي تمثل دعامة الاستقرار والتوازن الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الحديثة الأمر الذي قد يعود إلى انسداد أفق التنمية المستدامة، وكما نلاحظ في الدول العربية في الوقت الحاضر من

تعمق للفوارق الاجتماعية، والطبقية بين الغالبية من الناس خصوصاً فئة الشباب الذين يعانون من البطالة والحرمان، وتؤدي البطالة إلى سلوكيات نفسية تعمل على تقوية وتغذية شعور الإحباط، والقتل لدى العاطل عن العمل، وتكوين شعور عدائي نحو الآخرين ونحو المجتمع مما يدفعه إلى ممارسة سلوكيات منحرفة، ويدعم هذا التفسير النظريات النفسية في تفسير السلوك الإجرامي الذي يتزعمه "فرويد" وقد ذكرت منظمة العمل الدولية أن تفاقم مشكلة البطالة في العالم العربي كان من أهم الأسباب التي أشعلت شرارة الثورات العربية، حيث أن معدل البطالة بين الشباب العربي حسب المنظمة بلغ 23% عام 2010م علماً بأن هذه النسبة تزداد بين أوساط النساء والتي تصل إلى أكثر من 30%، ومشاركتها هي الأضعف على المستوى العالمي، وأن سوق العمل العربية ضعيفة ولا تحض إلا بعدد محدود للفرص والتشغيل، وضعف الاستثمار، وتدني النمو الاقتصادي والأجور المتدنية، والرعاية الصحية المحدودة وعقود العمل غير الآمنة، حيث يتنبأ المعهد العربي للتخطيط بأن أعداد العاطلين عن العمل في الدول العربية سيصل إلى 19 مليون عام 2020 م إذا لم تقم الحكومات برفع مستويات النمو وزيادة المشاريع واستيعاب الزيادة المطردة من الأيدي العاملة(Ilo,2011).

فالشباب يطالبون بفرص تعليم وعمل أفضل، علماً بأن النمو الاقتصادي الذي حصل مؤخراً لم يقوى على استيعاب القوى العاملة التي تتنامى يوماً بعد يوم.

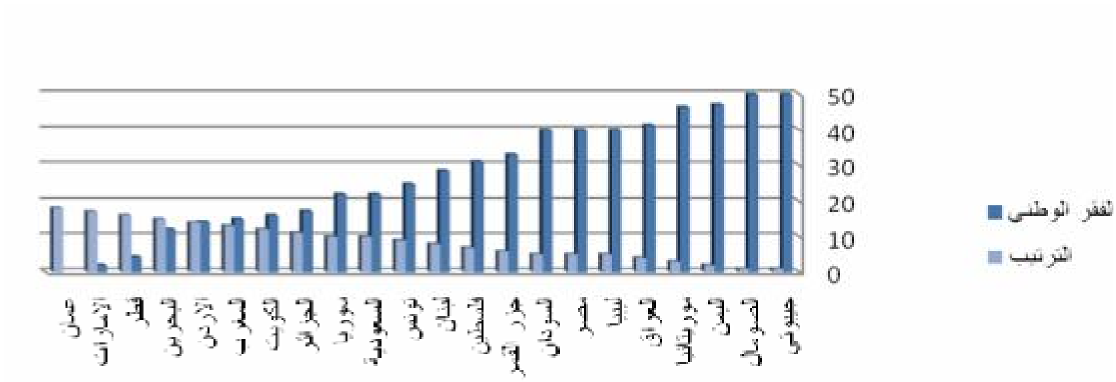
2.2.2 الفقر كانتهاك للأمن الإنساني

إن انعدام الأمن الإنساني الرئيس يتمثل في الفقر المدقع وغياب التنمية، وشح الموارد، والزيادة السكانية، وانتشار الأمراض، والنزاعات المدنية كل هذه الأمور تعتبر تحدياً داخلياً يواجه الاستقرار والتماسك، والتطور للدول وغالباً ما يكون وراء حالة عدم الاستقرار، وأحياناً الانهيار التام للدول وسبباً في النزاعات الداخلية، وهذا ما حصل في ثورات الربيع العربي، فالحد من الفقر وسد الهوة في الدخل يكمنان في صميم الأمن الإنساني، فالفقر هو انتهاك لحقوق الإنسان والأمن الإنساني ولا حرية مع الجهل الذي يمنع من الحرية والقدرة على ممارستها دون إلحاق الضرر

بالآخرين، ولا حرية مع الجوع الناتج عن الفقر والجهل الــذي يمنــع الفــرد مــن ممارسة حريته (الشرجبي، 2005).

الشكل رقم(3)

يمثل معدلات الفقر الوطني% في الوطن العربي خلال سنوات 2010-2000



مصدر البيانات: المكتب الإقليمي للدول العربية –البنك الدولي متوفر عبر الموقع الالكتروني http://www.arab-hdr.org/

* الشكل من إعداد الباحث

3.2.2 الضغوط السكانية والاتجاهات الديمغرافية:

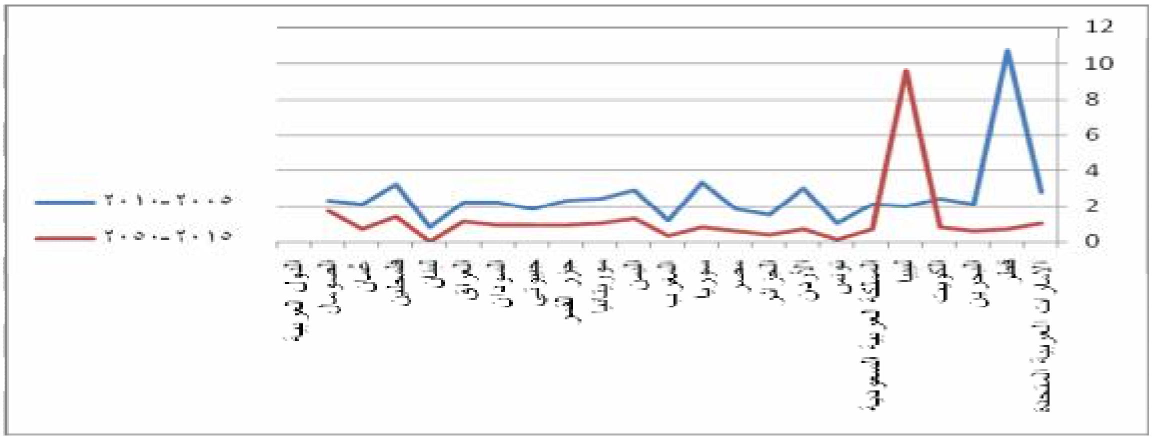
تُشير الإحصاءات السكانية إلى أن عدد سكان الدول العربية يتــضاعف كــل ثلاثة عقود تقريباً مقارنة بنحو 116 عاماً في الدول المتقدمة، كما تشير إلى أن عدد سكان الدول العربية بلغ عام 1970م نحو 112 مليون نسمة وارتفع إلى نحو 307 ملايين في عام 2004م ويقدر أن يبلغ نحو 484 مليون نسمة عــام2025 ونحــو 851 مليون نسمة عام 2050 م (مؤسسة الفكر المعرفــي للبحــوث والدراســات، 2011).

يُشير التقرير الأخير للتنمية العربية الإنسانية بأنّ جزء من الخطــورة التــي تهدد الأمن الإنساني في البلدان العربية يتمثل في الضغوط السكانية الديمغرافية حيث إنه ووفقاً لإحصائيات دولية وإقليمية فأن البلدان العربية ستضم 395 مليون نــسمة في عام 2015 مقاربة بـــ 317 مليون عام 2005 و150 مليون عام 1980 في حين كان السكان الحضر في عام 2005 كانت 55% وقد تتجاوز 60% بحلول عام 2020، كما يتسم الطابع الديمغرافي للسكان بغلبة نسبة الشباب حيث يتعــدى نحــو

60% من السكان الخامسة والعشرين من العمر، مما يجعل المنطقة العربيـــة فـــي مقدمة بقاع العالم على هذا الصعيد ويبلغ معدل العمر فيها 22 سنة مقابـــل متوســـط عالمي يبلغ 28 عام، فهنالك ثقل في الكتلة البشرية الذي يسببه الانفجـــار الـــسكاني، وذلك بسبب ارتفاع الولادات المستمرة التي تبلغ 3% سنوياً والتـــي تلقـــي بآثارهـــا السلبية على عمليات التنمية القادمة لتحسين ظروف الحياة (تقرير التنمية العربيـــة، 2010).

الشكل رقم (4)

يمثل معدلات النمو السكاني في الوطن العربي (نسمة).



المصدر: البنك الدولي الموقع الالكتروني

*الشكل من إعداد الباحث.

ويعتبر النمو السكاني عاملاً مُعيقاً للتنمية الاقتصادية، لأن الزيادة في السكان تعني أعباء إضافية تتمثل في صورة توفير الغذاء والكساء والمأوى ونفقات التعلـــيم، فإذا ما زاد الدخل القومي لمواجهة هذه الأعباء، فأن مستوى المعيشة للـــسكان لـــن يتحسن، فقد أصبح التأثير السلبي لارتفاع معدل تزايد السكان، وزيادة عدد الولادات على التنمية واضحاً ولكن التأثير الإيجابي مؤجل من خلال تحويل هذه الولادات إلى قوة عمل فاعلة في الاقتصاد الوطني.

3.2 واقع الحرية في الوطن العربي

يُعاني الكثيرون في مختلف أنحاء العالم أنواعاً مختلفة من افتقاد الحرية، ولا يقتصر ذلك على بلدان بعينها حيث إن البلدان الأغنى غالباً ما تضم أعداداً كبيرة من المحرومين من أبسط الاحتياجات الصحية، والفرص التعليمية، والأمن الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى الحرمان من الحرية السياسية والحقوق المدنية (صن، 2004).

لقد ذكر تقرير الحريه في العالم لسنة 2009 بأن 22% من الدول لا تُعد حرة مقارنة مع 46% فقط تُعد حرة، أما في المنطقة العربية، فإن 61%من دولها تعد غير حرة حيث يوجد هناك تكبيل للعقول، وخلق ثقافة الانصياع وثقافة الاستبعاد، وعدم الإنصاف بين الجنسين (Freedom House)؛ لأن طبيعة النظام السياسي وخاصة الجائر لا يشعر المواطن فيه بأمن وأمان وطمأنينة، وشعوره بعدم العدالة ويزداد الأمر سوءاً إذا ما تضافرت العوامل السياسية مع الاقتصادية من خلال التفرد بالحكم بطريقه غير مشروعة ويستشري الفساد والمحسوبية مما يؤدي إلى تنامي الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وزيادة أعداد الفقراء ونسبة الفقر في المجتمع حتى ولو كان البلد يزخر بالثروات الطبيعية، وهذا كله يحدث نتيجة لغياب مبدأ الشفافية والحكم الرشيد الذي يعني إبداء الرأي والمساءلة، وقدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسات سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص بالشراكة مع القطاع العام، وهذا لا يتأتى إلا بسيادة القانون في المجتمع، ومن خلال النظم القضائية العاملة في الدولة واستقلاليتها (البداينه، 2010:أ).

لقد دلت عدد من المؤشرات التي تقيس مظاهر متنوعة للحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال الإعلام أن الناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعاً بالحرية على الصعيد العالمي في تسعينيات الألفية الأخيرة، وفي المرتبة الأخيرة لجميع مناطق العالم على أساس حرية التمثيل والمساءلة (تقرير التنمية في العالم،2011)، وما زالت المشاركة السياسية في المنطقة العربية دون المستوى المتحقق في جميع مناطق العالم على الرغم من الإنجازات المتحققة في بعض البلدان العربية.

الشكل رقم (5)

يمثل درجة الحرية في الوطن العربي لعام 2009



مصدر البيانات: بيت الحرية الموقع الالكتروني //:Freedom House.(http- www.Freedom house.org/template.cfm?Page=458)

*الشكل من إعداد الباحث

حيث يتضح من الشكل أعلاه رقم (5) بأن البلـــدان العربيـــة تقـــع وحـــسب المتوسط العام للحرية في فئة الدول غير الحرة بدرجة (5.8) حسب تصنيف بيـــت الحرية والتي تتراوح مابين (7-1) درجات والتي كانت أعلاها في كل من قطـــر، الكويت، ليبيا.... وأدناها في تونس، وجزر القمر بدرجـــة (3) درجـــات أي حـــرة جزئيا (مستويات تصنيف الحرية تم ذكرها في منهجية الدراسة الفصل الثالث).

ولقد شملت مقاييس الحرية لعام 2009 مايلي:

أ. الحقوق السياسيه.

ب. الحريات المدنيه

ج. انتشار مؤسسات المجتمع المدني.

1. البطالة من خلال السخرة وعمالة الاطفال فيها نوع من الاستبعادللحريه.
2. حرية تبادل السلع.
3. خلق ثقافة الانصياع وعدم الانصاف بين الجنسين وعدم المساواة في المواطنه وخرق حقوق الانسان.

1.3.2 التطور التاريخي لمفهوم الحرية

لقد عُرفت الحرية في المجتمعات والحضارات القديمة والحديثة، حيث استندت في البداية إلى التقاليد والعادات المتوارثة، ومن ثم إلى الأديان المختلفة إلى أن أقرها المجتمع الدولي وتم الإعلان عنها في العديد من المواثيق الدولية وأدخلتها الدول في صلب دساتيرها وقوانينها فأضحت ملزمة لها وتشكل رقابة عليها، وأصبح تدخل الدول في مختلف النواحي التي يمارس فيها الأفراد حرياتهم السياسية والاجتماعية والثقافية ضرورة لتحقيق الاطمئنان للأفراد وضماناً لحقوقهم وحرياتهم في الأمور التي لا يستطيعون بمفردهم تحملها، حتى أن التشريعات المنظمة لعلاقات الأفراد بالمجتمع تختلف من دولة لأخرى نتيجة لتباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فالقوانين تتأثر بكل هذه العناصر وتتفاعل معها (البشير، 2010).

ولقد أكدت المادة (1/14) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي أُعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة بتونس في 23 مايو 2004 على" حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز توقيفه، أو تفتيشه، أو اعتقاله تعسفاً وبغير سند قانوني (العوضي، 2005).

فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م قد تضمن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية لإيجاد عالم يتمتع به الفرد بحرية والقول والعقيدة ويتحرر من الخوف والحاجة وتعزيز إيمان الشعوب بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقيمه، وإن أهم ما تنص عليه مواد الإعلان هي: حرية الناس وتساويهم في الكرامة والحقوق والتمتع بالحقوق والحريات كافة دون تمييز أو تفرقة. فجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي تلت الإعلان أخذت موادها بالاستناد إلى نصوصه خصوصاً ما يتعلق بالمعاهدتين اللتين سميتا بالعهدين الدوليين، فهما تساندان محتوى الإعلان العالمي بنصهما على الرقابة بحيث تسمح الاتفاقية السياسة للأفراد بأن يتوجهوا إلى منظمة دولية ضد حكوماتهم تحت ظروف معينة حيث شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورات لقواعد حقوق الإنسان (البطاينة، 2007).

إن الحرية هي غاية في الأهمية خصوصاً في عصر العولمة والثورة التكنولوجية والرقمية، فانعدام الأمن والعنف يترعرعان في غياب الديمقراطية، والحرية، وعدم احترام حقوق الإنسان، وانعدام الحكم الرشيد، والتمكين الإنساني وشيوع الاستعباد فالتحرر من الخوف وتعزيز المسلك الحر الديمقراطي، وصيانة حقوق الإنسان، كلها تسهم في التقدم في الشق غير المادي من التنمية (البداينه، 2010:أ).

فالحرية هي من أهم القضايا التي تناولتها الشعوب، إلا أن الحرية هي بالأصل جزء من الفطرة البشرية التي قد تفقد نتيجة لكثير من التهديدات مثل حالات القمع والاضطهاد، والظلم المتواصل نتيجة لأفكار ومعتقدات خاطئة تكون مقيدة، وتظهر على شكل يأس وإحباط وفقدان الأمل بالتغيير. فالمفكر الهندي"أمارتياصن" اعتبر أن الحرية تنبثق حينما يتحرر من الخوف والحاجة، فالمضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق هذا الأمر بمعناها السلبي (الحرية من الفقر) أو بمعناها الإيجابي (حرية المرء في اختيار نوع الحياة التي يرغب بها). ولقد عد "صن" أن الاستبعاد الاجتماعي هو استعباد للحرية والذي بدأ تعريفه عام 1990م لوضع سياسة لمكافحة التهميش الاجتماعي، الذي من مؤشراته انخفاض مستوى التعليم، وعدم المساواة، والتمييز العنصري، والشيخوخة، والطلاق، وتعاطي المخدرات وإدمانها، وهو مفهوم متعدد الأبعاد ويركز على مفهوم المساواة، والحرية، وهو نقيض الاندماج أو الاستيعاب، فهو مضاد للحرية أو مقيد لها ويتعارض مع الفرص المتكافئة، وليس مقتصراً على فئة بعينها حيث تبين في المجتمعات الصناعية بأن هنالك علاقة مابين الجريمة والاستبعاد الاجتماعي، وفي المقابل فإن الاندماج هو لمكافحة التهميش الاجتماعي، وبالتالي تقليص معدلات الجريمة (صن، 2004).

2.3.2 أصناف الحريات

تتوزع مجالات الحرية على النشاطات والفعاليات الإنسانية كافة ولكنها تتركز أساساً على النحو التالي:

1. الحرية الفكرية والتي تعني: إن لكل إنسان الحق في أن يصل إلى ما يريده من العلم، والثقافة فليس أمامه حاجزاً يمنعه من الوصول إليه، وألا يكون هناك امتيازات بسبب القوانين المفرقة، إضافة إلى أن حرية التعبير عن الرأي هي متممة لحرية الفكر، ولكنها مشروطة بألا تكون منطلقاً إلى بث المبادئ الهدامة والأفكار الممانعة.
2. الحرية الدينية: أي الإقرار بحرية العقيدة قال تعالى:﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرُشد من الغي﴾ (الأنبياء آية 107). ولكن لا يمكن ان يكون الفرد محارباً للإسلام ونبيه وأتباعه.
3. الحرية المدنية: أي التصرفات النابعة من شعور الإنسان بذاته، وضرورة اعتراف الجماعة بشخصه، وأهليته المطلقة للتصرفات وفق ما يقول ووفقاً للمقياس المعقول والمشروع، وعلى أساس هذه الحرية يملك كل إنسان أن يقيم حيث يشاء، ويجتمع بمن يريد، ويحترف المهن ويباشر العقود ويبرمها وفقاً لقانون يمنع الضرر والعدوان حتى لا ينال من حرية الآخرين فالحرية المدنية تكفل إعطاء الفرد الاختيار الحر في مجال العمل والسكن والتملك، وسائر الرغبات الشخصية والأغراض الإنسانية.
4. الحرية السياسية: وتعني أمرين أولهما: أن لكل إنسان أن يبدي رأيه في سير الأمور العامة، وتحديد موقفه منها وكل الأمور والقضايا التي تدخل في إطار السياسة والشأن السياسي على صعيد الوطن والأمة، وأن لكل إنسان حق ولاية الوظائف الإدارية صغيرها وكبيرها مادام أهلاً لتوليها.
5. الحرية الاجتماعية: أي الحرية التي يهبها المذهب الاجتماعي للفرد على صعيد الممارسة للحياة الاجتماعية، والتي تدخل في نطاق الفكر الاجتماعي، وهذه الحرية قامت من أجلها الثورة الفرنسية 1789م. وباسمها مُنع الناس من التعبير عن فكرهم ووجودهم وحضارتهم كما في دول العالم الاشتراكي. بعد الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، والتي خلقت من أجلها الطبقية وأطلقت إرادة القلة النادرة في العالم متمثلة في الحد من التدخل التعسفي في حياة الفرد الخاصة أو

في شؤون أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته، وحرية التنقل، واختيار مكان الإقامة بما في ذلك حرية الانتقال والتنقل.

6. الحرية الاقتصادية: والتي تدخل في جميع الفعاليات والممارسات الاقتصادية المشروعة للإنسان وبناء كيانه الشخصي بما يضمن أو يكفل أمن مستقبله وأفراده، ويؤمن لهم حياة كريمة من خلال عمله دون استغلال أو إجحاف أو ظلم ومن صورها حرية العمل، والتجارة، والبيع، والشراء، والاستثمار، والتملك، والاقتراض (موسى، 2005).

3.3.2 نقص الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان

لقد تناولت الدراسة في المبحث السابق بإن التنمية البشرية تتطلب بيئة آمنة خالية من القسر والاستبداد والتسلط وكما يرى "أمارتيا صن"بقولة بأن المرء حتى لو كان ثرياً فإذا ما أحيل بينه وبين حرية التعبير عن راية، وعدم المشاركة العامة في اتخاذ القرارات فهو يصبح إنسان محروم من شيء هو حقه فباعتبار أن التنمية تقوم بتعزيز الحرية البشرية فلا بد من أن تقوم بإزالة الحرمان الذي يتعرض له الإنسان لأن الحرية في نهاية المطاف وسيلة وغاية ففي العالم يوجد 22% من الدول لا تُعد حرة مقابل 46% تُعد حرة (Free dom House) أما المنطقة العربية فهناك 61% من دولها تُعد غير حرة حيث تكبيل للعقول، وخلق لثقافة الانصياع وثقافة الاستبعاد والاستعباد وعدم الإنصاف بين الجنسين وعدم المساواة في المواطنة وخرق حقوق الإنسان فالتنمية البشرية ترتبط بحرية الإنسان، وبتعزيز القدرات الإنسانية فإن ذلك ينعكس على تحقيق الأمن للأشياء التي يرى أنها ذات قيمة (البداينه، 2010:أ).

فالحرية هي محدد للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية، ومشارك في الأفعال الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية عامة ومن ثم فردية، وليس لتقييم النجاح والفشل (صن، 2004).

وتعتبر الديمقراطية حصانة للأمن فلم تحدث مجاعة في دولة ديمقراطية، فالمنطقة العربية سكانها هم الأقل استمتاعاً بالحرية على المستوى العالمي، ولا يقتصر ذلك على الحريات المدنية والحقوق السياسية فقط بل يتعدى ذلك إلى حرية

تبادل السلع التي لا تقل أهمية عن حرية تبادل الأفكار، فهناك إعاقة لحرية المشاركة العامة والمشاركة في السوق بوجه خاص لإبقاء الناس خاضعين للسخرة والعبودية لأن البطالة ليست مجرد نقص في الدخل يمكن تعويضه، إنما هي مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة الفردية، حيث ساهمت البطالة في الوقت الحالي وبشكل ملموس في الأحداث الأخيرة في البلدان العربية، ونظراً لتراكم الأموال في أيدي فئة قليلة من النخبة في كل دولة، وهذا الأمر أدى بالحكومات لأن تأخذ هذا الموضوع على محمل الجدية واتخاذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الكفيلة بمجابهة أو التخفيف من حدة الشارع العربي فحقوق الإنسان هي من متطلبات الأمن الشامل الذي هو هدف وغاية المجتمعات الإنسانية لأنه لا يعني الأمن على الحياة فقط بل يتعدى ذلك بكثير خصوصاً بعد الحرب الباردة، وسقوط الأنظمة الشمولية التسلطية وأصبح الاعتراف بوجود الإنسان الحر أي الاعتراف به ككيان مستقل له كرامته ومكانته الاجتماعية وحقوقه السياسية التي يمارسها بكل حرية (Willson1985 (موثق في البداينه، 2009).

فالأمن الشامل منظومة لا تقبل التجزئة وحماية حقوق الإنسان تعادل حماية الفرد والمجتمع من خطر الجريمة والمجرمين، وتعادل حماية الفرد من الأخطار البيئية والصحية التي يمكن أن تفترس أمن وسلامة وصحة الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فمن واجبات المجتمع تحقيق الأمن للفرد المواطن، وتامين المجتمع نفسه وخلوه من معيقات الأمن (Roger, 1992).

4.3.2 أسباب فشل الحرية في الوطن العربي

إن الصورة العامة للوطن العربي أظهرت أنه مجتمع فتي وحضري ويمتاز بالنمو السكاني، وأن عنصر الشباب هو الشريحة الأكبر، وإذا ما اقترن بهذه الفئة عدم الإنصاف أو التهميش، والإقصاء الاجتماعي التي تمثل مجتمعه عوامل دافعة للعنف والثورة، وعلى الرغم من التحسن في بعض الشروط إلا أنه ما زال يعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية كالعنف، والفقر، والبطالة، والمخدرات

وضعف الأمن البشري بالإضافة إلى نقص الحرية وحقوق الإنسان، وانتشار الفساد والشفافية والحكم الرشيد (البداينة، 2010:أ).

فالبناء الاجتماعي الذي يُكرس الاعتمادية، والتبعية، وعدم المساواة، والمحسوبية والمحاباة، وضعف المؤسسية، وغياب الديمقراطية، والتركيز على الماضي وضعف استشراف المستقبل وغياب التخطيط وضعف المشاركة وغياب إدارة الوقت بفاعلية وضعف الولاء وضعف الشفافية والمساءلة والابتكار والبحث العلمي تسهم في تعثر الحرية في الوطن العربي (الرشيد، 2003).

والمنتدى الاقتصادي الذي عقد في الأردن في البحر الميت عام 2011 هو تلخيص لاحتياجات المنطقة ليكشف الفهم العميق لما تمر به المنطقة واستقراء تطلعات الشعوب مثل (الكرامة، والعدالة، والمساواة، والسلام، والديمقراطية التي تنقل المنطقة نقلة كبيرة فالديمقراطية كبوابة لمسيرة الإصلاح في الدول العربية كالإصلاحات الدستورية والانتخابات البرلمانية والبلدية والمشاركة في الأحزاب والإنحراط في العملية الحزبية، خصوصاً وأن 70% من سكان الوطن العربي هم الشباب الذين أسهموا في احتقان الشارع العربي نتيجة لغياب الفرص والعدالة وهناك تشابك كبير بين الدول العربية بوجود طاقات ومفكرين فلابد من الرياده والتغيير من أفراد قادرين على التفكير بأُطر مختلفة ووجود فئة الشباب وخصوصاً المرأة التي يجب أن تُترك لها الفرصة ووجود الشباب القادر على التفكير فيمكن الاعتماد على الكفاءات المتعلمة في الوطن العربي وفتح فرص الكرامة والسلام والديمقراطية أمامهم وكيفية استغلال طاقات المنطقة بشكل سليم بالتالي سيعم الاستقرار، إضافة لإيجاد فرص عمل في المنطقة العربية بتضافر جهود القطاع العام والخاص والشعب.

فحلول البطالة يوجد بها ثلاثة أطراف هي: القطاع الخاص لأن الحكومة لم تعد قادرة على خلق مزيد من فرص العمل والدور الرئيس يرتبط بالقطاع الخاص الذي يتوجب عليه أن يُقيم استثمارات تناسب المؤهلات العلمية وطبيعة المجتمع؛ أما الحكومات فإنها تخلق بيئة مناسبة آمنه مستقرة وتربية الأجيال على عقلية جديدة من أجل التعامل مع المستثمر، والشعب والمواطن الباحث عن العمل بأن يحصل على

فرصة تعليم من الحكومة تؤهله وبعد ذلك يقوم هو بتطوير نفسه للحصول على فرصة عمل لتشبع ميوله معادلة ثلاثية تحدث عنها الملك عبد الله الثاني بن الحسين في منتدى دافوس في البحر الميت فإذا لم يتعاون الجميع نصبح كلنا مأسورين لما يحدث في الشارع فالإصلاح الاقتصادي شأن يجب أن تهتم به الحكومات بشكل واضح إضافة إلى الإصلاح السياسي وهي منظومة متكاملة فلابد من أن يكون هناك شراكة وجلب للاستثمارات؛ ومن المهددات للحرية الفقر والبطالة والإجرام المتزايد والتفرقة الاجتماعية للسكان، فالفقر هو مشكلة حادة للحرية خصوصاً في ظل انخفاض الرواتب والمعاشات ومع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، وتكاليف الخدمات حتى أصبح ليس لدى الناس ما يكفي من المال لشراء الضروريات في ظل الوضع الراهن (الرشيد، 2003).

فتأصيل مفهوم الحرية في الوطن العربي هو المدخل لحل كثير من الأزمات التي تعاني منها المنطقة العربية؛ وذلك من خلال أنظمة عربية ديمقراطية تعددية تكفل حماية حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية التي تكفل استقلال القضاء، وسيادة القانون، واستقلال منظمات المجتمع المدني، وتحقيق الحرية الأكاديمية والبحث العلمي، وحقوق المواطنة، ومكافحة أشكال التمييز ضد المرأة ومشاركتها في كل جوانب الحياة.

4.2 **المعرفة**

يعتبر الحق في المعرفة هو الوجه الآخر لحرية التعبير، فحرية التعبير: هي أنه من حق الأشخاص في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، وحق متلقي هذه الأفكار ضمنياً من وجود سبل ومنافذ تتدفق من خلالها بعيدا عن تدخل الحكومة أو غيرها من الأفراد، فحرية التعبير لا تقتصر فقط على حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم وإنما تشمل أيضاً تلقي الآخرين لهذه الآراء المُعبر عنها بحرية فمن الأخطار الكبيرة على الحياة الاجتماعية هو التدفق المتزايد للإمكانات الفكرية، والإبداعية من العلوم إضافة إلى الهجرة الكبيرة والمتزايدة من فقدان الأدمغة (مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2011).

فالمجتمعات القائمة على الثورة المعلوماتية هي تلك المجتمعات التي تحسن استخدام المعرفة من أجل تسيير أمورها واتخاذ القرارات السليمة مما يضعف من ارتكابها للأخطاء، فالعنصر البشري المتسلح بالمعارف العصرية هو الأساس لعملية التنمية البشرية والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وهو أيضا العنصر الفاعل لأحداث التغير السياسي نحو الأفضل بمقاييس العصر الحالي، فالإنسان هو الفاعل الأساسي وهو معين الإبداع الفكري، والمعرفي، والأيديولوجي والمادي، وهو الغاية المرجوة من أي تغيير شامل أو تنمية بشرية باعتباره العنصر الذي يؤثر ويتأثر ولقد تحدت شبكات التواصل الاجتماعي سواء المكتوبة أو المسموعة أو المرئية حيث أصبحت النواة المتصلة على العالم وتجاربه خصوصا في الثورات الأخيرة، حيث أتاحت الفرصة للحديث عن الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتعبئة الرأي العام من أجل نبذ العنف والاضطهاد، وتجاوز الثقافة التقليدية الأبوية التي تقوم على فكرة القائد الملهم (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003).

في عام 2003 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً تحت عنوان "بناء مجتمع المعرفة" حيث أخذ بعين الاعتبار أن المعرفة ممكن أن تساعد المنطقة العربية في توسيع الحريات الفردية وتقوية القدرة لضمان الحريات من خلال الحكم الرشيد وتحقيق أهداف أخلاقية للبشر مبنية على العدالة والكرامة الإنسانية والسلام، حيث إن تقرير التنمية البشرية لعام 2002 أشار إلى أن المنطقة العربية تعاني من نقص في التنمية البشرية والاقتصادية ناتج عن أتساع الفجوات بين الحريات والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والمعرفة. والتي تترافق جميعها مع السياسات الحكومية التي تعيق النمو الاقتصادي والحكم الرشيد.

فهناك قضية التقدم العلمي ونشر المعرفة في المجتمع حيث إن هناك تأخراً كبيراً في العالم العربي مقارنة بالدول المتقدمة في محتلف مجالات العلوم وأن مساهمتها في البحث العلمي والابتكار لا ترتق إلى مستوى مساهمة الدول الأخرى، لقد بلغت المقالات في الدول العربية 11 ألف مقالة في السنة مقارنة بحوالي 280 ألف في الولايات المتحدة الأمريكية، 64 ألف في بريطانيا27 ألف في أسبانيا، وقد يكون الوضع أكثر سوءًا في المستقبل في الدول العربية من ناحية التعليم، وهناك

تقرير صادر عن الجامعة الـصينية The Institute of Higher Education Shangai Jio TongUniversity والذي يعتبر المرجع الأساسي لتصنيف الجامعات في العالم، حيث بين التقرير أنه لم توجد جامعة عربية واحدة ضمن قائمة أفضل خمسمائة جامعة في العالم سوى مرتين الأولى عام 2007 انضمت جامعة القاهرة إلى القائمة ثم خرجت منها، والثانية في عام 2009 حيث انضمت جامعة الملك سعود إلى القائمة، على الرغم من وجود جامعات عديدة من جنوب أفريقيا، والبرازيل، وتايون، وسنغافورا، وكوريا الجنوبية في هذه القائمة (المحمد، 2009).

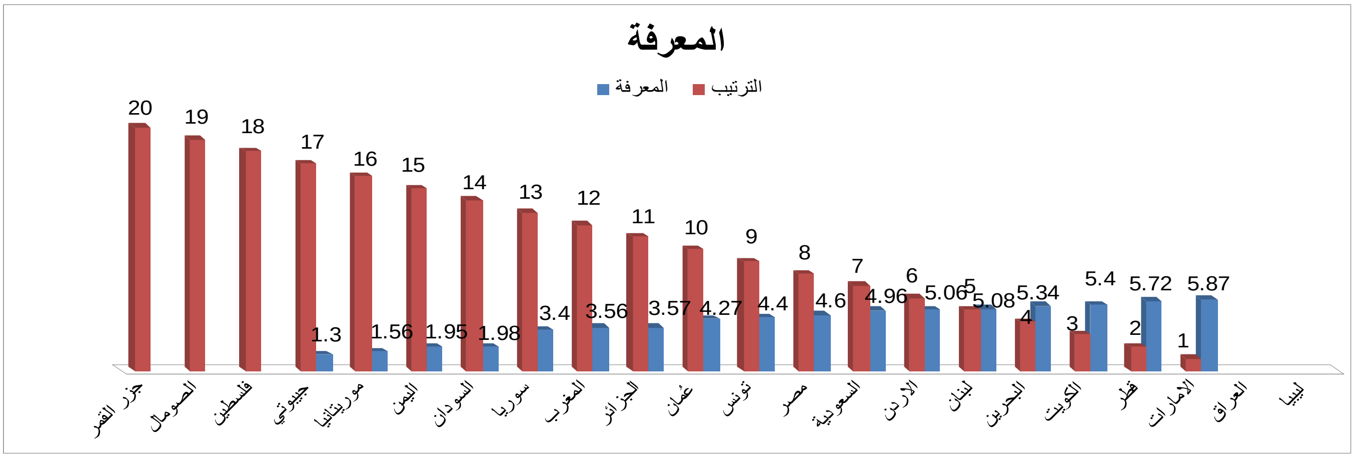
وعلى الرغم من أن الوضع العام في هذا القطاع بدأ يتحسن في السنوات الأخيرة، لكنه يُمثل أكبر تحد لمستقبل العالم العربي لأن هذا النجاح يحتاج إلى إنسان حُر، ومُتعلم، وكفؤ قادراً على الرُقي والإبداع، والمبادرة، ومتصل مع غيره ولديه روح المسؤولية والمشاركة، فعدم الارتقاء بنظام التعليم في الدول العربية يؤدي إلى الرجوع إلى الفقر والجهل والتخلف، خصوصاً ما نلاحظه في الآونة الأخيرة، بأن الجامعات والمدارس أصبحت مولدة ومرتعاً للعنف الطلابي حيث أصبح لها منحىً غير الهدف الذي أسست من أجله في الدول العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص.

لقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2003 إلى أن الدول المتطورة تنفق4.2% من ناتجها القومي الإجمالي على البحث العلمي؛ بينما الدول العربية تنفق0.2%من الناتج القومي الإجمالي على البحث العلمي، وأن مساهمة العالم العربي في المعرفة أقل بنسبة 40% مما تساهم به دولة إسرائيل في إنتاج المعرفة والمشاركة بها، حيث تنفق جميع الدول العربية مجتمعه على البحث العلمي 55.15% من الناتج المحلي فيما يصل المعدل العالمي إلى 1.4%؛ أما من حيث وضع الجامعات العربية فإنه لم تصل أي جامعة عربية ضمن تصنيف جامعة "تونغ" لأعلى 500 جامعة في العالم بينما إسرائيل وصلت7 جامعات منها إلى هذا التصنيف أيضا هناك شخص من كل أربعة أشخاص لا يستطيعون القراءة والكتابة في الدول العربية والمرأة هي من أكثر المتضررين في هذا الموضوع حيث أن 50%من النساء في العالم العربي هن أميات، وخلال القرن العشرين تم ترجمة

10.000 كتاب فقط الى العربية، وأقل من6% من العرب يستخدمون الانترنت، وأقل من 1.25 لديهم القدرة على استخدام الكمبيوتر. أما هجرة العقول فهي الأسوأ حيث إن 25% من الخريجين الجدد في الهندسة والطب والعلوم يهاجرون من بلادهم العربية كل عام ويحتاج المواطن العربي بالمعدل الى 140 عام لكي يتمكن من مضاعفة دخله ، ولكن قد يصل في دول اخرى إلى 10 سنوات لفعل الشيء ذاته وأن 1:5 يعيشون على أقل من دولارين في اليوم الواحد من العرب(الرشيد،2003).

الشكل رقم(6)

يمثل متوسط مؤشر المعرفه في الوطن العربي(2007-2009)



المصدر:البنك الدولي الموقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org/

*الشكل من إعداد الباحث.

1.4.2 نقص المعرفة والأمن والحرية

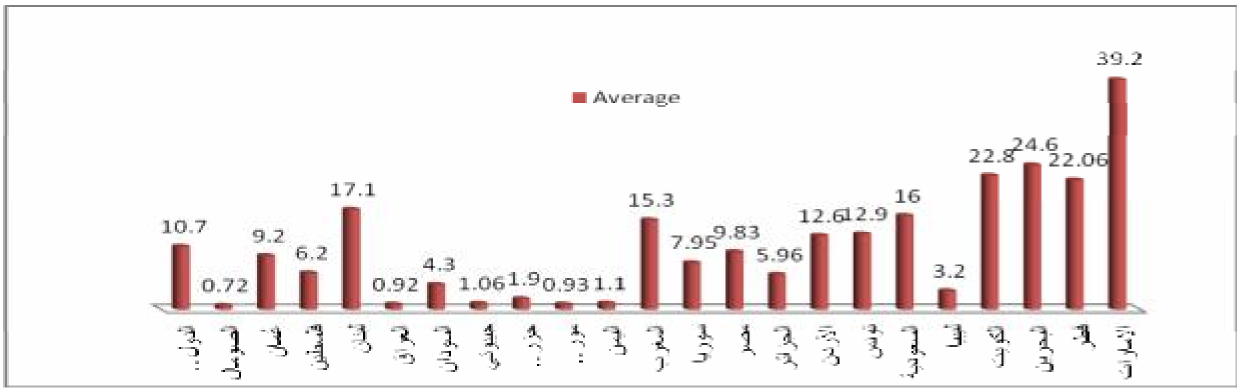
يُعد التعليم قوة مؤثرة ويعتبر حجر الزاوية لتقدم المنطقة العربيـــة، وكـــذلك قيمها وأمنها الإنساني وتقدمها فالتعليم خيار استراتيجي وهو من الأولويات الوطنيـــة فبالتعليم يمكن التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وكذلك محاربة الجهل والأمية والتخلف والفقر، والذي به يمكن تحسين النمو الاقتصادي، والتمكن مـــن المنافســة المحلية والدولية سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، إضافة لاعتبـــاره مـــن

المحصنات للتنمية البشرية، إن الفجوة الرقمية تعمل على إقصاء الدول النامية، ومنها الدول العربية عن الاستفادة من الميزات المتقدمة لعصر المعلومات وإنتاجها، فالحرمان من الوصول إلى المعلومات وأدوات الاتصال يؤثر في عمليات التواصل الثقافي، والتفاعل عن بعد حتى في عملية التعليم التي أصبحت قليلة التكلفة في ظل عصر التكنولوجيا (البداينه، 2010:ب).

فعلى الرغم من الثورة المعلوماتية التي غزت الدول العربية مؤخراً، إلا أنها لم ترق إلى مصاف الدول الغربية حتى في نسب مستخدمي الإنترنت التي بلغت في مجملها في الدول العربية10.7% من السكان، كانت أعلى نسبة في الإمارات حيث بلغت 39.2%، تلتها دولة البحرين بنسبة 24.6% وأقلها في الصومال بنسبة0.72% في الفترة الواقعة مابين عامي(2011-2000) كما يتضح من الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7)

يمثل مستخدمي الانترنت% من سكان الوطن العربي



مصدر البيانات: كتاب حقائق العالم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

*الشكل من إعداد الباحث

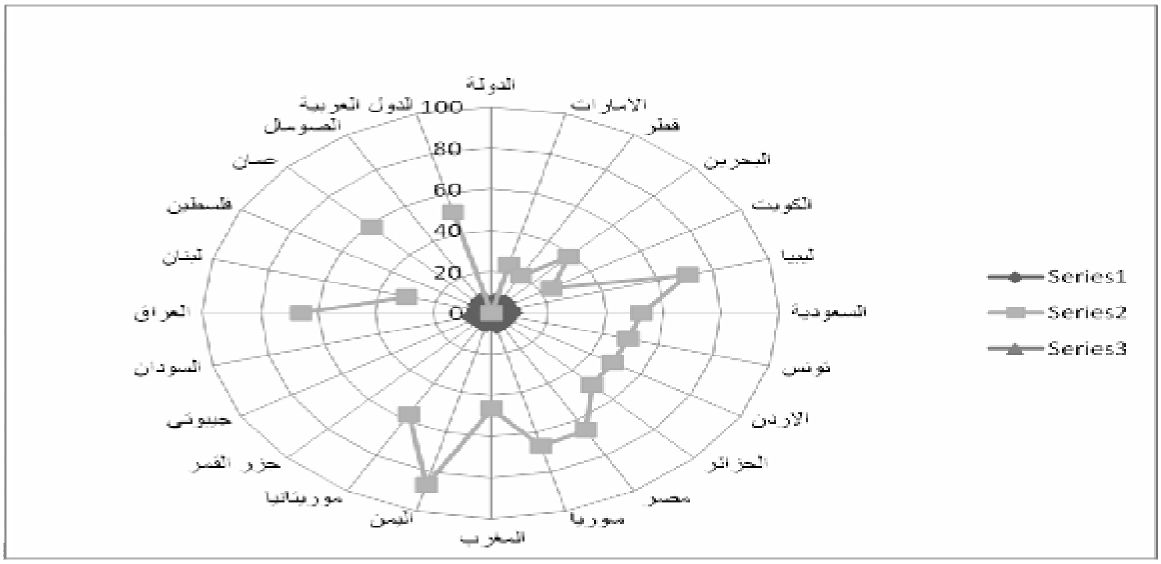
5.2 الاضطراب في الوطن العربي

أصبحت البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الوطن العربي بُنى معززة للعنف والاضطراب، حيث إن الظروف الاقتصادية الصعبة والفقر، والبطالة، والظلم الاجتماعي، وكبت الحريات وانتشار ثقافة الفساد هي بيئات حاضنة للشعور بعدم الأمن، وتعزيز الثورة خصوصاً في ظل وجود الطفرة التكنولوجية، وسهولة الاتصالات التي أصبحت متاحة للجميع، فعندما يتم التحرر من العوز فإن ذلك يعتبر معززاً للاستثمارات الإنسانية في المجتمع، وكل هذه الأمور تعمل كمحصن ضد العنف والإرهاب والاضطرابات، ولكن هذه الأمور متعثرة في الوطن العربي حتى في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة خصوصاً بلدان الخليج العربي، حيث إن جوانب الحريات وحقوق الإنسان وتداول السلطة، والمشاركة السياسية، والحاكمية والشفافية مازالت

بعيدة المنال وأصبحت من المطالب التي أثارت الثورات التي حدثت مؤخراً في البلدان العربية (التميمي، 2008).

الشكل رقم (8)

يمثل درجة الاضطراب في الدول العربية% لعام 2011



(United Nations Development Programme,2011)

*الشكل من اعداد الباحث.

ويمثل الشكل رقم(8) درجات الاضطراب في الوطن العربي بدرجة أعلاهـا (100) درجة حسب مؤشر (Economist, 2011)، وبلغت في متوسطها العام في الدول العربية 50.4%، إلا أنها بلغت ذروتها في كل من اليمن، ومصر، والعراق وعلى التوالي (86.5%، 65.5% لكل من مصر والعراق) بينما كانت أدناها في كل من الدول التالية (قطر، الإمارات، والكويت وعلى التوالي 20.7%،24.2%،24.2%).

1.5.2 الإرهاب وحقوق الإنسان:

الإرهاب هو ظاهرة يمكن أن تبرز في أي مجتمع ففي الدول العربية يرتبط الإرهاب بعوامل مختلفة مثل: الفقر، والصراعات والبطالة لأنه يستند إلى تنمية تستند إلى حقوق الإنسان وحماية الموارد بدلاً من الاضطرابات المسلحة لأن حقوق الإنسان هي الطريق الأسلم لمكافحة الإرهاب، ومن أجل تلبية الحاجة إلى الحرية والمساواة في كل بلدان العالم، فحقوق الإنسان هي متأصلة في كل فرد بصرف النظر عن الجنس أو العرق، أو الدين، إلا أنها وباختصار هي الحقوق التي يتمتع بها جميع الأشخاص بحكم إنسانيتهم المشتركة التي تسمح لهم بأن يعيشوا حياة الحرية والكرامة فالأساليب الإرهابية هي أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وتهدد السلامة البشرية (Al Gharaibeh, 2011).

أما الإرهاب من الناحية القانونية هو أعمال العنف التي تستهدف المدنيين في السعي لتحقيق أهداف سياسية أو ايدولوجية (Mary,2004)، فالإرهاب يهدد كرامة وأمن الإنسان في كل مكان ويودي بحياة الأبرياء، إضافة إلى أنه يخلق بيئة تقضي على التحرر من الخوف، والخطر الأساس في الإرهاب هو في الحريات من خلال تقويض حقوق الإنسان، وله تأثير سلبي على إرساء سيادة القانون ويقوض المجتمع المدني، ويزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة وله صله مباشرة بالاتجار بالأسلحة وغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات وارتكاب جرائم خطيرة مثل الابتزاز والسرقة وله عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول ويهدد السلام والأمن.

فالأعمال الإرهابية هي ردود فعل خطيرة تثبت عدم وجود الاستقرار العالمي بما في ذلك تفاعل خطير بين خطر الفقر، والمرض، والبيئة والتنافس المتزايد على النفط وتحولات العولمة، فالبطالة في البلدان العربية تعتبر الأسوأ حيث بلغ المعدل العام للبطالة حوالي 14% حسب تقرير البنك الدولي لعام 2008، والمنطقة العربية لا تزال الأعلى في البطالة بين الشباب، وبناءً عليه فان زيادة البطالة بين الشباب العربي تزيد من خطر الاستبعاد الاجتماعي وتجعلهم أكثر عرضة للإرهاب لأن لديهم ثقة في التغيير، وميل للتغلب على الواقع المحبط فالإرهاب يترعرع في غياب الحرية والديمقراطية، وعدم احترام حقوق الإنسان وانعدام الحكم الرشيد، والتمكين الإنساني وشيوع الاستعباد الاجتماعي (فريدة، 2004).

لقد أصبح الإرهاب ظاهرة تؤثر على حريات الأفراد وحقوقهم خصوصاً في عصر التكنولوجيا فلا بد من مواجهتها بإجراءات فعالة وتطبيق القوانين والأنظمة الصارمة المتعلقة بمكافحته ووضع العقوبات القاسية ليس أمراً سهلاً فهو يثير بعض الصعوبات التي ترجع لعدم مراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما أن مكافحة الإرهاب قد ترتبط بتدخل بعض الدول الكبرى فيما يُعد تدخلاً بالشؤون الداخلية لبعض الدول الأخرى الأمر الذي يؤثر على سيادتها واستقلاليتها، ويثير صعوبة متعلقة بالمساس بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ ولقد ترتب على انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي عبر الحدود الوطنية وما خلفته من أثار على الفرد أن عُقدت المؤتمرات الدولية ووقعت اتفاقيات عديدة تكفل التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وتسعى الدول إلى وضع قواعد قانونية في تشريعاتها الداخلية تخرج فيها عن القواعد العامة في التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية ففعالية القوانين في مكافحة الإرهاب تقتضي ضرورة مراعاة حقوق الإنسان وعدم المساس بها (فريدة، 2004).

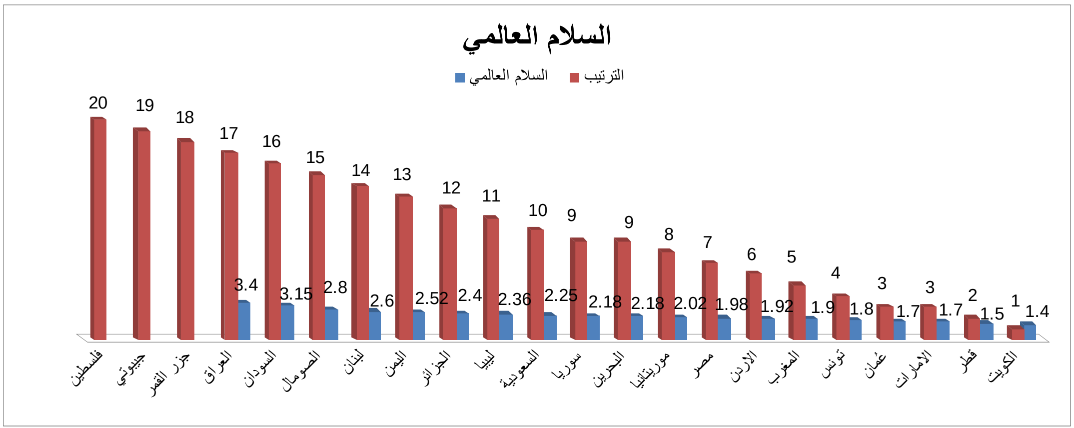
2.5.2 مؤشرالسلام في الوطن العربي(GPI)

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدهوراً كبيراً في مؤشر السلام لعام 2011؛ وهذا يعكس الانتفاضة التي حدثت في ديسمبر 2010 في تونس التي أطاحت بالرئيس زين العابدين وبعدها انتشرت في إنحاء المنطقة بما يسمى بالربيع العربي وباعتبار الأمن والأمان من أولويات العمل الإنساني، والديني، والاجتماعي فقد تم وضع مقياس للسلام في العالم لعام 2011 قام بتقييم (153) دولة، وكان من بين الدول العربية التي صنفت بأنها آمنه عربياً دولة قطر بترتيب (12)، والكويت الثانية عربياً بترتيب (29) أي أن هذه الدول ذات الضوء الأخضر، أما الدول مثل البحرين بترتيب (123) عالمياً بسبب الاضطرابات والتصعيد العنيف من الجيش ضد المتظاهرين، والجزائر (129)، موريتانيا (130)، ولبنان (137)، واليمن (138) بسبب الاضطرابات التي أدت إلى التباين في الأمن الاجتماعي، والاقتصادي والتحديات التي تواجه الحكومة في البلد، ليبيا(143) بسبب الحرب التي نشبت بها وأدت بالإطاحة بالرئيس القذافي، والسودان (151)، والعراق (152) ثم أقل الدول أمناً في العالم هي الصومال (153) وهناك دول عربية تم تصنيفها في الضوء الأصفر مثل الإمارات (33)،عُمان (41)، والمغرب (58)، والأردن (64)، ومصر (73)، والسعودية (101) وأخيراً سوريا (116)، وفي المقابل هناك دول مرشحة للمزيد من الاضطراب مثل: ليبيا، والبحرين بسبب أحداث الشغب والتخريب الشعبي والاعتقالات.

ولكن في مصر أشار المقياس الى إمكانية ترشحيها للتحسن وكذلك سوريا مرشحة للتدهور في المقياس الأمني بسبب الأحداث الأخيرة والقتل والاعتقالات، ومن الجدير بالذكر أن هذا المقياس ليس للحرية والديمقراطية إنما يقيس الأمان فقط (GPI, 2011).

الشكل رقم(9)

يمثل درجات السلام في الوطن العربي



Data Source: Global Peace index, 2011
http://www.visionofhumanity.org/gpi/home.php

*الشكل من إعداد الباحث.

فالسلام رمز يعبر عن درجة الانسجام والاستقرار الاجتماعي في مجتمع معين، اي عدم وجود الخوف، وغياب الصراعات، فالسلام داخل المجتمع وبين المجتمعات له تأثير على الانسجام الاجتماعي إضافة إلى أن الاستبعاد يؤدي إلى الاغتراب ويلجأ الناس إلى العنف من أجل استعادة الإنسجام مع المجتمع (البداينة، 2009).

3.5.2 الفساد في الوطن العربي

زاد الحديث عن الفساد حيث تكلم عنه المواطن والمسؤول لأنه خطر على الوطن والمواطن وهو يعتبر إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة عامة وهو أيضاً: المحسوبيات ومحاباة الأقارب والرشوة، وينتهك مبدأ المساواة في المعاملة نتيجة لعدم المساءلة (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2004).

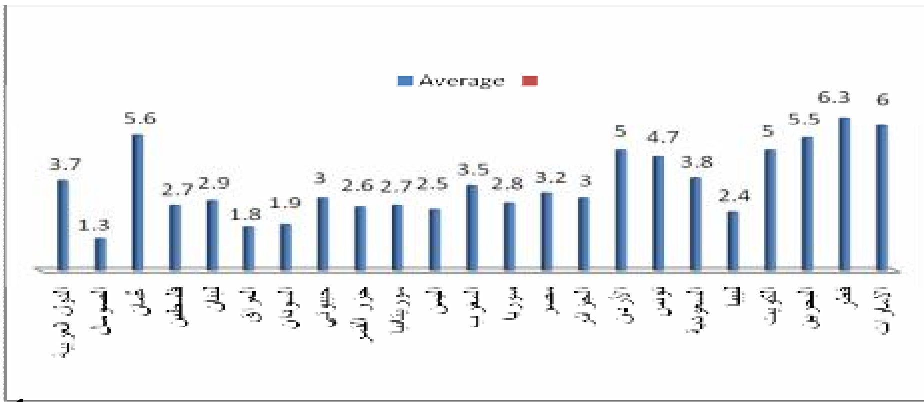
إن الفساد هو من أهم المواضيع التي تشغل بال المواطنين؛ لأن آفة الرشوة لم تعد مشكلة داخلية لهذا البلد أو ذاك بل أصبحت معضلة ذات أبعاد دولية متداخلة مع عدة جرائم أخرى عابرة للحدود، ساهمت العولمة والتقدم التكنولوجي في تعقد

أنماطها وأشكالها فمواجهة الفساد كأخطر معيقات التنمية، وخاصة في الدول النامية تستدعي تضافر الجهود على المستوى الدولي لرفع التحديات التي تطرحها آفة الرشوة بكل تجلياتها، وخصوصاً في عرقلة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية توخياً لتحقيق آمال الشعوب في التنمية الشاملة، ومن أجل تلبية مطامحها في القضاء على بؤر الفقر والهشاشة من أجل تنمية بشرية متوازنة ومستدامة خصوصاً في السياق الدولي بما يشهده من تحولات عميقة وبما تتطلع إليه الشعوب، ولاسيما ما يتعلق بمبادئ المساءلة والمحاسبة والشفافية، والنزاهة والحاكمية الجيدة واستخدام التدابير الوقائية ومحاربتها فهي من إحدى أولويات الإصلاحات الديمقراطية والحقوقية والتنموية، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وترسيخ الحاكمية الجيدة لضمان المسار العام لديمقراطية الدولة والمجتمع الذي تشهده البلاد (Transparency,2011).

فالفساد يُعتبر نتاجاً لفشل التنمية وغياب السلام، وبالتالي كلها مجتمعه تُشكل بيئة تُعزز عدم الاستقرار والشعور بالأمن (البداينة، 2009).

الشكل رقم(10)

يمثل متوسط مدركات الفساد في الوطن العربي للاعوام 2009-2007



1

Data Source: Transparency International the Global Coalition against Corruption Global Corruption Report 2009 http://www. transparency.org/publications/gcr/gcr_2009

وأظهر ترتيب الدول العربية حسب منظمة الشفافية الدولية بإنّ مصر حصلت على المرتبة 11 عربياً في مؤشرات مُدركات الفساد لعام 2011 بعدما حصلت على 2.9 نقطة، وجاءت مُعظم بلدان الربيع العربي في النصف الأدنى من مؤشر

مدركات الفساد للعام 2011 مُحرزة أقل من 4 درجات حيث إن قطر احتلت الدرجة الأدنى بين الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بدرجة تبلغ 7.2 ثم الإمارات 6.8، أما العراق والسودان ومصر حصلت على 1.6 درجة، والصومال أُدرجت لأول مرة على المؤشر واحتلت أخر المراتب، وكان تقرير عام 2010 قد حذر من المحسوبية والرشوة والمحاباة التي سادت في الحياة اليومية بدول الربيـــع العربـــي لدرجـــة أن قوانين مكافحة الفساد القائمة كان لها آثار ضئيلة، حيث إن هذه الاحتجاجات حـــول العالم غالباً ما يجسدها انتشار الفساد وغياب الاستقرار الاقتصادي.

فالمواطنون لا يشعرون بإن قادتهم ومؤسساتهم العامة تتمتع بالقدر الكافي من الشفافية والمساءلة لقد شهد عام 2011 قضايا الفساد على لافتات المتظاهرين علـــى حد سواء في البلدان العربية والمطالب الداعية لحكومة أفضل فالإصلاحات السياسية ومكافحة الفساد هي شـــروط مـــسبقة لمكافحـــة العنـــف فـــي الـــوطن العربـــي. (Transparency,2001).

4.5.2 الثورات العربية

لقد كشفت الانتفاضات ضد النظم العربية عن "عقل جمعي" عربي تشكلت ملامحه من خلال مطالب الاحتجاج وتم نقل هذه الخبرات عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي لمواجهة هذه النظم، فلم تعد حالة تونس فردية وإنما ما لبثت أن انتقلت عدواها إلى مصر وليبيا وغيرها وفي المقابل فإن كل نظام تعامل معها بخصوصية، ففي مصر انحاز الجيش إلى مطالب الثوريين؛ بينما في ليبيا تمت عسكرة الانتفاضة داخلياً فكان العامل الخارجي هو الأكثر بروزاً وكانت النتيجة تقويض النظام، وفي اليمن لجأ النظام اليمني الى القمع في ساحة التغيير ضد المحتجين مما أدى إلى تشتتها، بينما في البحرين والأردن تفاعل النظامان الملكيان فيهما مع الاحتجاجات عبر الإعلان عن إصلاحات: سياسية واقتصادية، وتعاملت السعودية مع الاحتجاجات التي شهدتها عن طريق حزمة من القرارات التنموية من قبل ملك البلاد لتلافي موجات الغضب، أما النظام السوري فقد كان في البداية بعيداً عن الاحتجاجات نظراً للأداة الأمنية الصارمة، ولكن بعد ذلك برزت الاحتجاجات

في درعا جنوب البلاد ومن ثم امتدت الى باقي المناطق الأمر الذي أدى إلى نزوح العديد من المواطنين إلى البلدان المجاورة هرباً من الأعمال الوحشية التي تمارس ضدهم مما استدعى التدخل الدولي للمطالبة بإسقاط النظام السوري (علي، 2011).

وهناك اتفاق على أن عدة عوامل بنيوية وراء الانتفاضات في الدول العربية من أبرزها مأسسة النظم العربية للفساد، فعام 2011 شهد قضايا الفساد على لافتات المتظاهرين على حد سواء في البلدان العربية، والقمع الأمني، والانسداد السياسي بأُطر لا تسمح بالتعبير الحر، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة وضمن البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، وقد شاع هناك زواج السلطة ورأس المال، وانتشار الفقر والبطالة في المجتمعات العربية كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظّمً من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية، وقبلية، ودينية فضلاً عن جمود النخبة وتماهيها مع مصالح النظام السياسي (علي، 2011).

كل هذه العوامل السابقة تضافرت وتشابهت في تآكل الأنظمة العربية وأدت الى دخولها مرحلة الانهيار، وخلفت احتقاناً كان ينقصه فقط عوامل ظرفية محفزة، كالفعل المفجر "لمحمد بوعزيزي" مواطن من تونس مثلاً، إلى أن وصلت العدوى الاحتجاجية إلى باقي الدول العربية على الرغم من تفاوت مستوى العنف وحدته من حالة لأخرى، فكلما زاد العنف أدى ذلك الى التفكك وبدء وقوع انشقاقات مجتمعية، إلا أن الثورات الحديثة تسعى إلى التحرر من قمع الحرية، والتحرر من القيود التي تكبل حرية الإنسان إضافة إلى التحرر من الخوف والفقر، ولكن الحرية السياسية والاجتماعية التي تمارس عبر المشاركة في تقرير المصير، وصنع القرار هي البعد الثاني الذي يحوّل الحرية من سالبة إلى موجبة ممارسة.

فالثورات تتبلور حول أزمات تعبر عن المعاناة والحرمان فالعنف لا يظهر كتعبير عن الحرمان وصور المعاناة فقط؛ بل يظهر أيضاً من خلال عدم القدرة على التوفيق بين المطالب والمصالح الممكنة حيث تحاول كل جماعة تأكيد مصالحها أو تحقيق مكاسبها أو حتى الحصول على مكاسب آنية سريعة كحراك المعلمين في الأردن على سبيل المثال، وكذلك حراك العمال، ولقد سجلت فترة ما بعد الثورة في

المجتمعات العربية ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الجرائم بشكل عام وعدد جرائم البلطجة على وجه الخصوص كالتي حصلت في تونس وفي مصر حيث وصل الاعتداء فيها على التلاميذ والمدرسين والأطباء وهو ما يسمى بالصراع على الفضاء البيولوجي، وأصبح هناك صراع على كل من الفضاء الاقتصادي والسياسي (أحمد، 2012).

فالبنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الوطن العربي أصبحت بُنى مُعززة للعنف والاضطراب، حيث إن الظروف الاقتصادية الصعبة والفقر، والبطالة والظلم الاجتماعي، وكبت الحريات وانتشار ثقافة الفساد هي بيئات حاضنة للشعور بعدم الأمن وتعزيز الثورة خصوصاً في ظل وجود الطفرة التكنولوجية، وسهولة الاتصالات التي أصبحت متاحة للجميع؛ فعندما يتم التحرر من العوز؛ فإن ذلك يُعتبر معززاً للاستثمارات الإنسانية في المجتمع، وكل هذه الأمور تعمل كمحصن ضد العنف والإرهاب والاضطرابات ولكن هذه الأمور متعثرة في الوطن العربي حتى في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة خصوصاً بلدان الخليج العربي حيث إن جوانب الحريات وحقوق الإنسان وتداول السلطة والمشاركة السياسية، والحاكمية والشفافية مازالت بعيدة المنال، وأصبحت من المطالب التي أثارت الربيع العربي (التميمي، 2008).

6.2 **النظريات**:

أما بالنسبة للنظريات سيتم عرض مجموعة من النظريات المفسرة للسلوك المنحرف (الشعور باللأمن) ومنها:

1.6.2 **نظرية التفكك الاجتماعي (Theory Social Disorganization)**

يُعتبر العالم الأمريكي"سيلين" هو رائد هذه النظرية والتي استوحاها من واقع المجتمع الأمريكي، الذي يرى ان التفكك الاجتماعي يلعب دوراً هاماً بتزايد ونمو الظاهرة الإجرامية لدى الأفراد، ويقول بأن الطفل ينشأ منذ ولادته ويُهيء شخصيته عن طريق جعلها اجتماعية بالتواصل مع أفراد نفس المجتمع الذي يعيش فيه،أوفي مجتمع آخر، يقول سيلين:" أن التكافل الاجتماعي يعد أقوى حاجز ضد الانحراف

والجريمة"، والعكس صحيح من وجهة نظره حيث إن التفكك وضعف التناسق في المجتمع يؤدي إلى ازدياد نسب الإجرام، فالتفكك الاجتماعي هو السبب الحقيقي الكامل لتزايد نسبة الظاهرة الإجرامية، وخاصة في المجتمعات المتقدمة حضارياً، فالتفكك الاجتماعي يجعل الفرد مشوشاً إلى أي الأفكار والمبادئ سيؤمن فينخرط في أي جماعة تناسب تفكيره (حسب نظرية المخالطة التفاضلية)، ولعدم وجود تكاتف بين أفراد المجتمع فأن الفقير بسبب الحاجة أو الانتقام سينحرف من أجل إبراز شخصيته المهضومة، فنظرية التفكك الاجتماعي تركز على التغير الاجتماعي وما يؤدي إليه من اضطراب المعايير والنظم الاجتماعية، فالتغير الاجتماعي وما يؤدي إليه من تفكك اجتماعي يتصل بقصور النظم الاجتماعية عن القيام بوظائفها بكفاءة (الغطريفي، 2006).

ويعتقد أنصار هذه النظرية أن استقرار أي مجتمع يعتمد على انتظام ما هو متوقع من الأفراد في إطار ثقافة المجتمع فإذا توافق الأفراد مع ما هو مقبول، وما هو غير مقبول من السلوك وضعت الضوابط الاجتماعية اللازمة لذلك فإن المجتمع سيكون مستقراً بدرجة أو أخرى، ولكن عندما ينهار نظام التوقعات الاجتماعية وينهار تبعاً لذلك نظام التوافق لأي سبب من الأسباب، وعندما لا تلاءم قواعد السلوك ما هو كائن، ولا يتم إيجاد قواعد أخرى تلائم ما هو كائن أو مستحدث من الظروف، أو عندما تتعرض قواعد السلوك للنقد، أو التغيير بواسطة قواعد أخرى جديدة فإن هذا المجتمع يكون في حالة تفكك أو عدم تنظيم اجتماعي، وهي تعني حسب رأي أصحاب هذه النظرية أن الأفراد لا يشتركون في نفس التوقعات الاجتماعية لأي مظهر من مظاهر السلوك؛ أي أن درجة مافي التغير الاجتماعي تحتوي على درجة ما من عدم الانتظام والتوافق تكون بمثابة الأرضية لوجود المشكلة الاجتماعية فعلى سبيل المثال: يتجسد عدم الانتظام والتكافؤ في توزيع الثروة على حدوث مشكلة الفقر، والبطالة، والجريمة.

فعندما يتم تفكك النظم الاجتماعية المتصلة بتكوين المجتمع، فإن ذلك سوف يكون بمثابة عدم وجود اتفاق عام، وبالتالي سوف يحدث هناك حالة من الفوضى وعدم الانتظام في العلاقات التي يحددها النظام الاجتماعي، مع وجود كثير من

الضغط والاضطراب في حياة الأفراد وكثير من المشاكل الاجتماعية، قد يتمثل كل ذلك في عدم وجود نسق متفق عليه من القيم وإطار محدد من التوقعات بحيث لا يكون لدى الفرد معرفة دقيقة لما يتوقعه من الآخرين وما يتوقعه الآخرين منه، فهذه النظرية تركز على الدور القوي للمؤسسات الاجتماعية في ممارسة الضبط الاجتماعي للأفراد وانصياعهم لمعايير المجتمع وقيمه، فترى هذه النظرية السلوك الاجتماعي للأفراد من خلال امتثالهم للقيم الاجتماعية أياً كان مصدرها (التمياط، 2010).

فنظرية التفكك الاجتماعي ترى المشكلة الاجتماعية هي نتيجة لتحطم أو انهيار نظام القيم والأنماط الاجتماعية، وأن حدوث المشكلة الاجتماعية يمكن إرجاعه للمخالفة أو الخروج عن النظام المألوف، وليس نتيجة للانهيار أو الخلل في النظام، فلا يمكن اعتبار كل شخص يخالف النظام شخصاً منحرفاً، أو مجرماُ لأن الأمر يعتمد على أي نوع من النظم تمت مخالفته، وقد يتصف هذا السلوك في مرحلة ما كسلوك منحرف في فترة ما وقد يتصف كسلوك طبيعي في فترة أخرى.

وتعتمد هذه النظرية في تفسيراتها للسلوك المنحرف على التفكك الاجتماعي (Social Disorganization)، وهو الذي يشير حسب تعريف "ميشل مان" الى جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقليد في المجتمع، وهي مقترنه بالتغير الاجتماعي وبالتالي تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي (Social Control) بالمجتمع (مان، 1994).

فالتفكك الاجتماعي يحدث في مكونات التنظيم الاجتماعي الذي يشمل بدوره مجموعة من القواعد والتنظيمات والمعايير والقيم، والأفكار في المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم، وهي إما أن تكون مكتوبة أو غير مكتوبة (الأعراف) ومعنى حدوث التفكك في التنظيم هو عدم تأدية هذه القواعد لوظيفتها الأساسية مما يخلق حاله من الفوضى والاضطراب (عمر، 1998) وللتفكك أشكال عدة منها:

أ. فشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقاتها ببعضها البعض مما يعوق تحقيقها لأهدافها، ويرجع البعض المشاكل إلى عدم تماسك مكونات المؤسسة الواحدة

بالمجتمع، وهناك من يرى بأن مردود هذه المشاكل للأفراد الذين يقومون بتأدية وظائف من المؤسسات.

ب. ضعف العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم ببعض مما يؤدي إلى إنتشار الفردية بينهم.

ج. فشل المجتمع في تعديل أو تجديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع.

د. فشل المعايير الاجتماعية في تسيير طرق مشروعة ليحققوا أهدافها.

ولكن هنالك مأخذ على هذه النظرية فمتغير التفكك الاجتماعي ليس متغيراً أحادي الجانب، فهو ظاهرة اجتماعية تحوي العديد من المتغيرات كالتغير في النسق القيمي، والتدرج الاجتماعي في المؤسسات بالمجتمع والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات فالتفكك الاجتماعي ما هو إلا حالة أو ظاهرة نتاج العديد من العوامل المتداخلة على أنها التغير الاجتماعي السريع وفشل المجتمع في إعادة تنظيم وسائل الضبط الاجتماعي فيه على الأقل الرسمي منها.

فمضمون هذه النظرية يقوم على تفسير الظاهرة الإجرامية بالتفكك في المجتمع الذي ارتكبها، فكلما زاد التفكك في مجتمع معين فإن هذا المجتمع تظهر فيه الجريمة، والعكس صحيح فهذه النظرية تقوم على أساس المقارنة مابين المجتمعات المختلفة من جهة وبين مراحل حياة الفرد من جهة أخرى، فعندما تتم المقارنة بين المجتمعات المتحضرة والبدائية فالمجتمعات البدائية يسودها التآلف والتعاون بين أفراد المجتمع، وبالتالي تسود الطمأنينة، ويربط التضامن بين أفراد المجتمع وبالتالي يكون كل فرد آمناً على نفسه فالفرد يلتزم بالسلوك الذي يقرره المجتمع ويحترم قيمة وأخلاقه، أما المجتمعات المتحضرة فهي مجتمعات كبيرة ومعقدة التركيب وذات قيم متناقضة ولا تعرف الثبات والاستقرار، وتطغى فيها المصالح الفردية، وهذا التفكك يعمل تأثيره على مستوى المجتمعات المتعددة التي يحتاجها الفرد خلال مراحل حياته داخل المجتمع الذي يعيش فيه، فالفرد يمر في مراحل مختلفة فكلما زاد التقدم في المجتمعات الحديثة كان هذا مدعاة لمزيد من الجماعات الذي يضطر الفرد

لمخالطتها والعيش معها، وبالتالي تباشر ضغوطها عليه ويتعرض لسلوك الجريمة أكثر (الميزر، 2009).

ويمكن أن تساهم في تفسير الظاهرة مدار البحث لأن المجتمع العربي قد مرّ من مرحلة المجتمع التقليدي الذي تسود فيه العائلة الممتدة وسلطة القبيلة، إلى مجتمع متفتح نتيجة للتغير الذي طرأ على شكل العائلة التي تحولت من ممتدة إلى نووية، والكثافة السكانية بسبب الهجرات الداخلية، والخارجية، إضافة إلى ظهور أنماط مختلفة للمعيشة، وثورة الاتصالات والتقنية كل ذلك أدى إلى ظهور أنماط مختلفة من التفكك الاجتماعي (التمياط، 2010).

إذاً التفكك الاجتماعي هو نتيجة طبيعية للتغير الاجتماعي، فهناك ترابط وثيق بين المشاكل الاجتماعية والتفكك الاجتماعي، فعندما تنشأ المشاكل الاجتماعية إلى الحد الذي يهدد حسن سير المجتمع فإن التفكك الاجتماعي يمثل انهيار في توازن القوى وتسوس في البيئة الاجتماعية حيث العادات القديمة وأشكال الرقابة الاجتماعية الرسمية والتي يتمثل جزء منها في ثقة السكان القليلة، وان الشرطة غير قادرة على التعامل مع المشاكل في هذه المجتمعات الأمر الذي يؤدي إلى أن يأخذ بعض السكان القانون بأيديهم فالقوانين موجودة ولكن هناك إشكالية في تطبيقها.

2.6.2 نظرية الضغوط العامة General Strain Theory

تعد نظرية الضغوط العامة من نظريات البناء الاجتماعي وتعتبر تعديلا لنظرية الانوميا وقد وضح اجنيو أن الجريمة ما هي إلا تكيف مع الضغوط الاجتماعية.

وتعود نظرية الضغوط العامة إلى نظرية دوركايم (Durkheim) وميرتون (Merton, 1968) في الجريمة والأنومي فقد اهتم دوركايم بتفسير أتباع الأفراد للأعراف الاجتماعية، ومدى تأثير التغيير الاجتماعي والانتحار والانحراف وبين أنها أجزاء مهمة من البناء الاجتماعي وان الجريمة حقيقة اجتماعية، لا يخلو منها أي مجتمع، وأنها تساعد في استدامة وتطور المجتمع (البداينة، 2010:أ).

أما نظرية الضغوط العامة التي قدمها اجينو (Agnew) فأنها تنطلق من فكرة مؤداها أن سلوك العنف ناتج عن الشعور بالعدوان والإحباط الناجمين عن خبرة الضغوط (البداينه، 2010:أ).

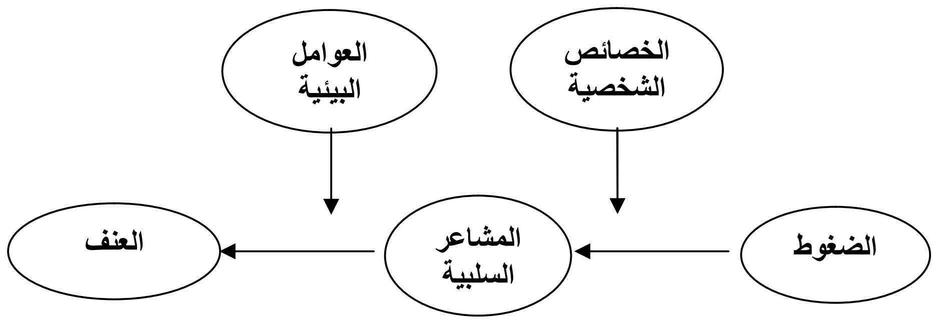
ويرى اجينو" أن السلوك المنحرف ما هو إلا تكيف سيء للضغوط حيث عرف الضغط (Strain) بأنه مجموعة من الحوادث أو الظروف التي لا يرغبها الفرد (Agnew,2006) (موثق في البداينه، 2010). وحدد أجنيو ثلاثة أنواع من الضغوط التي يتعرض لها الأفراد هي:

1. الفشل في تحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية:
2. وجود مثير سلبي.
3. إزاحة مثير ذي قيمة إيجابية.

وتتمثل نظرية الضغوط العامة بأن الجريمة ناتجة عن الشعور بالعدوان والإحباط الناجمين عن الضغوط كما هي محددة بالشكل رقم (11).

الشكل رقم (11)

تصور عام لنظرية الضغوط العامة*



* المصدر: (البداينة، 2010) التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي ص52

ويتبين من الشكل رقم (11) بان وجود العنف والسلوك المنحرف يحتاج بداية إلى:

1- توفر الخصائص الشخصية لدى الفرد.
2- وجود البيئة المحفزة للسلوك المنحرف.
3- قيام الفرد بمواجهة الضغوط العامة.
4- وأخيراً ان يشعر الفرد بالمشاعر السلبية.

ومن مصادر الضغوط التي يتعرض لها الأفراد كما حددها اجنيو:

1. الفشل في تحقيق أهداف ذات قيمة ايجابية: وهذا النوع من الضغوط ناتج عن فشل الأفراد في تحقيق الأهداف ذات القيمة الايجابية، حيث من الممكن أن يواجه الفرد معوقات، و تتحول هذه الأهداف ذات القيمة الايجابية إلى ضغوطات ويتكون هذا الضغط من ثلاث عوامل هي:

أ- الانفصال بين الطموحات والتوقعات، فهناك أهداف وقيم مقبولة من المجتمع ولكنها غير متاحة للجميع (Agnew, 1996) (موثق في البداينه، 2010).

ب- الانفصال بين التوقعات والانجازات الفعلية، حيث تزداد الضغوط عندما لا تتلاقى التوقعات مع الانجازات الفعلية، من الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقارنة مع أقرانه.

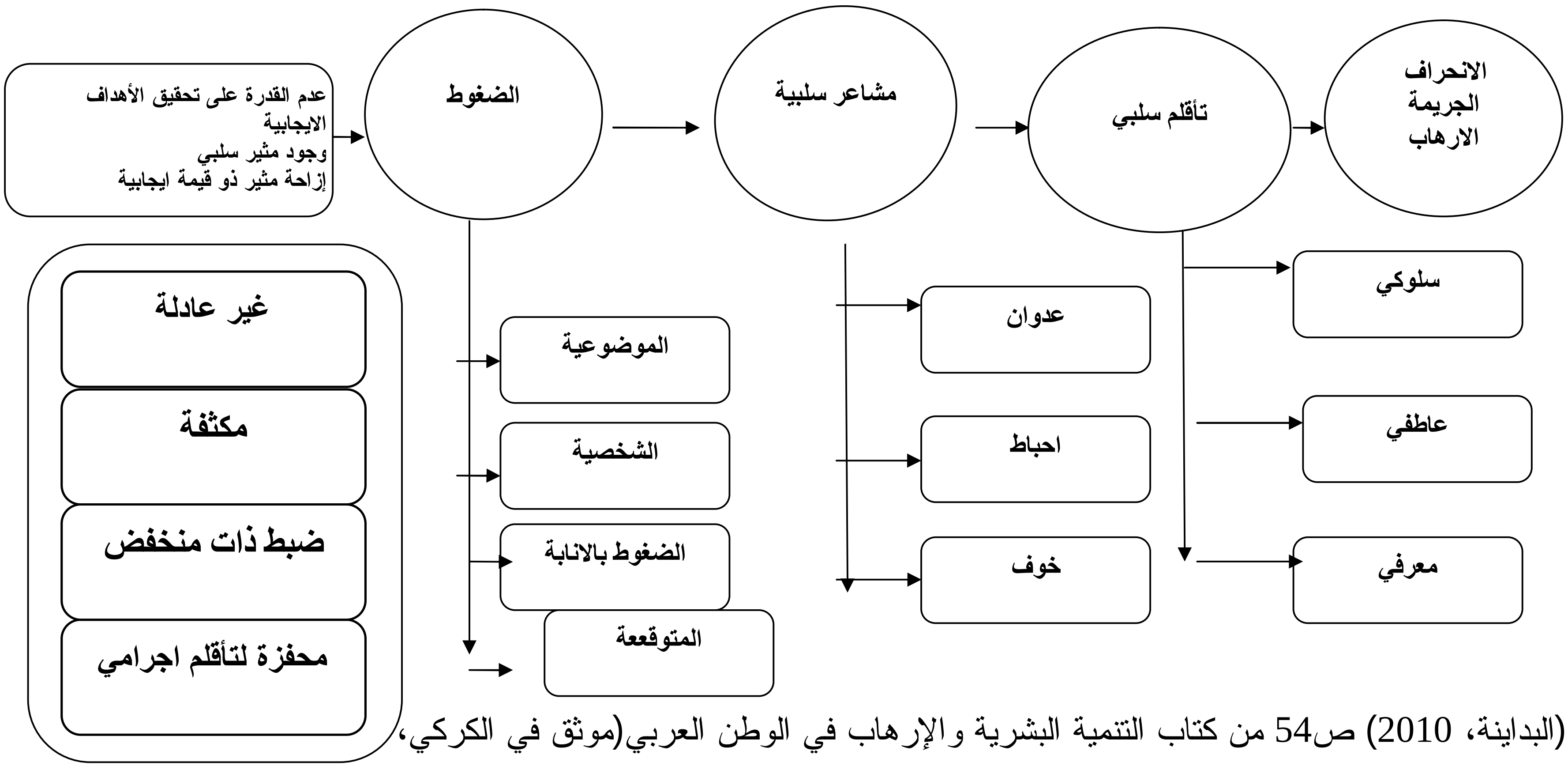
ج- أما العامل الثالث فهو الانفصال بين النتائج العادلة والمنطقية والنتائج الفعلية، حيث يحدد هذا النوع من الضغوط عندما لا تلقى النتائج الفعلية مع ما يعتقده الفرد أنه عدل. ولقد اقترح اجنيو أن الأثر الجمعي لهذه المصادر الثلاثة للضغوط أن يكون مقياساً للضغوط.

2. تغيير مثيرات ذات قيمة ايجابية: اي الفشل في تحقيق الأهداف ذات القيمة الايجابية، ومثال ذلك فقدان عزيز، الغربة، مما يؤدي الى وجود ضغوطات جديدة. وبالتالي فقد يلجأ إلى العنف لمنع إزالة المثير ذا القيمة الايجابية،أو الانتقام من الأفراد المسئولين عن هذه الإزالة

3. مواجهة مثير سلبي، مثل: الخبرات المدرسية السلبية، سوء معاملة الطفل، ضحايا الجريمة، ويحدث السلوك المنحرف عندما يحاول الفرد التخلص من المثير السلبي. (البداينة، 2010). (الكركي، 2010).

شكل رقم(12)

تصور تفصيلي لنظرية الضغوط العامة



المصدر: (البداينة، 2010) ص54 من كتاب التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي(موثق في الكركي، ص27

يتبين من الشكل أعلاه رقم (12) ان عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الآنية والمستقبلية الايجابية، ووجود مثيرات سلبية، أو حرمان الفرد من مثير ايجابي في حياته تؤدي الى الضغوط العامة ويشترط في هذه الضغوط لكي تتولد منها الجريمة بان تكون:

أ. غير عادلة.

ب. مكثفة.

ج. ان يكون لدى الفرد ضبط ذات منخفض.

د. ان يكون هناك بيئة محفزة تساعد الفرد على التأقلم الإجرامي.ومن أنواع الضغوط التي اقترحها اجنيو ما يلي:

1. ضغوط موضوعية (هي الحوادث غير المرغوب بها من قبل شريحة واسعة من المجتمع في أوقات الحروب والكساد الاقتصادي).
2. 2-الضغوط الذاتية(وهي الظروف غير المرغوب بها وخبرها الشخص بنفسه).
3. الضغوط بالإنابة(هي الظروف غير المرغوب بها وخبرها الفرد من أولئك المحيطين به).
4. الضغوط المتوقعة (ويقصد بها الضغوط المستمرة أو المتوقعة).

وبتوفر كل هذه المحفزات وشعور الفرد بها تتولد لديه مشاعر سلبية ومنها: الإحباط، العدوان، الاكتئاب، الخوف، الشعور بالذنب، الغضب،الرغبة بالموت أو الانتحار. ومن اجل التخلص من هذه الضغوط قد يلجا الفرد إلى التأقلم الايجابي والتأقلم السلبي الذي يتمثل ب:التأقلم السلوكي، والعاطفي،والمعرفي.مما يؤدي إلى إيجاد بيئة للسلوك المنحرف.

أما استراتيجيات التكيف لهذه الضغود كما قدمها اجنيو فهي:

1. الإستراتيجية السلوكية:وهي تتمثل بإزالة هذه الضغوط باستخدام سلوكات تخفف الضغوط او تحولها لأهداف ايجابية، أو السعي للانتقام من مصدر الضغط.

2. الإستراتيجية العاطفية: ويستخدم الفرد فيها سلوكات عاطفية للتخفيف من المشاعر السلبية ومنها اللجؤ لتعاطي المخدرات، أما الإستراتيجية المعرفية والتي تعني التأقلم معرفيا مع الضغوط فقد قسمها اجنيو إلى:

أ. إنكار أو بخس وجود المكروه أو المحنة من قبل إدراك أن الهدف المقبول غير مهم وذلك لتقليل تأثيره السلبي.

ب. انكار وجود الضغوط والمبالغة في المخرجات الايجابية، وبخس المخرجات السلبية.

ج. قبول المسؤولية بمحنة أو مكروه (البداينة، 2010:أ)

7.2 الدراسات السابقة أو ذات الصلة:

لم تُعالج مفهوم الأمن الإنساني إلا قلة قليلة من الدراسات العربية، ولكن من ناحية التراث العربي والثقافة الشعبية فإن البلدان العربية قد حذرت من شتى التهديدات الإنسانية بما فيها التهديدات غير العسكرية، فلم ترتق هذه الكتابات إلى المفهوم الشمولي بل تطرقت فقط إلى بعض الأبعاد التي يتضمنها المفهوم الحديث، بينما في الوقت المعاصر نجد ان العرب المعاصرين قد نشروا دراساتهم في مجلات أجنبية،وكانت هذه الكتابات موجهه الى الرأي العام الغربي، وفي المؤتمرات العربية التي تناولت هذا الموضوع، ولكن كان تركيزها يقتصر على العلاقة ما بين أمن الإنسان وأمن الدولة، ونطاق أمن الإنسان، والمجالات التي يغطيها، إضافة إلى العلاقة بين هذه القضايا (تقرير التنمية الانسانيه، 2009، ص35).

وتالياً عرض موجز لأهم الدراسات ذات الصلة بموضوع العلاقة بين مؤشرات الأمن الإنساني والحرية في الوطن العربي ومن أبرزها:

1.7.2 الدراسات العربية:

جاءت دراسة (أحمد،1990). والتي درست اتجاهات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم وكان الهدف منها دراسة عدة مؤشرات اجتماعية، واقتصادية في الثمانينيات لاستشراف التسعينيات في أقطار الوطن العربية وكانت

الدول المشموله بالاستقصاء (قطر، ومصر، والأردن) حيث ركز الباحث على عوامل التطور الحضاري والتغير الاجتماعي متنبأ بظهور أنماط جديدة من الجرائم، إضافة الى ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يعتبر ميزة للأقطار العربية خصوصاً الفئات العمرية ما بين (15-24) سنه

واعتمد الباحث على مبدأ التكهن بدل التنبؤ الإحصائي لاتجاهات الجريمة في الوطن العربي بما يسمى حالياً بالجرائم المستحدثة والجرائم التكنولوجية وهذه الظواهر برزت في عقد التسعينيات والقرن الحادي والعشرين، وهذه هي النتيجة الأولى من نتائج دراسته، أما النتيجة الثانية فكانت ازدياد حجم الجريمة ومعدلاتها بسبب تسارع النمو السكاني وارتفاع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى ظهور القانون كأداة مقننه من أدوات الضبط الاجتماعي ومن هذه الجرائم (التهرب الضريبي، والرشوة، والأختلاس).

توقع الباحث بزيادة الوعي الأمني للمواطن مقترناً بازدياد في معدلات الجريمه وتطوراً في الإحصاءات الجنائية، ومن التوقعات أيضاً ازدياد معدلات جرائم العنف والتطرف في بعض الأقطار العربية لأسباب اقتصادية واجتماعية مثل زيادة معدلات النمو السكاني مقابل ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وانتشار البطالة وظهور الأحياء الفقيرة والمهمشة في المدن الكبرى، وتغير في المعايير الاجتماعية نتيجة عوامل مادية حيث يعتبر مقياس الثروة هو مقياس المكانة الاجتماعية، وظهور أنماط جديدة من العنف كالعنف الأسري وهذا ظاهر في الوقت الحالي وبشدة نتيجة لضعف دور الأسرة كنظام اجتماعي.

وهذه حقيقة واضحة حيث تزايدت عموم الجرائم في أقطار الوطن العربي من خلال ما أظهرته الإحصاءات كزيادة في معدلات جرائم المخدرات والاعتداء على الممتلكات بسبب انحراف الأحداث، والجريمة المنظمة وتفنن الشباب فيها والمتاجرين من خلال أسلوب التمويه وغسيل الأموال، إضافة إلى ازدياد المناخ من خلال اقتناء المستحدثات العصرية وزيادة دوافع ارتكاب الجريمة.

ومن الدراسات التي ربطت متغيرات التنمية البشرية مع الجريمة باعتبارها مهدد للأمن الاجتماعي دراسة (البداينة، 2003) بعنوان واقع وآفاق الجريمة في

المجتمع العربي والتي هدفت إلى رصد وبيان حجم الجرائم في الوطن العربي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية خاصة لأثر المتغيرات السكانية، إذ فسرت بعض المتغيرات مجتمعة 96% من التباين في معدلات الجريمة، وقد اتفقت مع دراسة "شنايدر"حيث أكدت وجود علاقة بين المتغيرات السكانية المتمثلة (بحجم السكان، التغير لسكان، وفيات الرضع ومعدلات الأحياء) وبين الجريمة حيث عزى الباحث هذا الارتباط إلى النمو السكاني الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى الضغط على الموارد والخدمات مما يقلل نصيب الفرد منها، وهذا ما يؤدي إلى الفقر والأمية والمشكلات الاجتماعية على اختلاف أشكالها والتي بدورها تكون ظروفاً ضاغطة تدفع الفرد باتجاه الجريمة وان للتركيب العمري للسكان في الوطن العربي أثر لا يقل أهمية عن النمو السكاني فالمجتمع العربي هو فتي، مما يرفع نسبة الإعالة وفئات الشباب التي تمتاز بها أكثر الفئات العمرية رغبة بالتغيير وتمر بأزمات نفسية واجتماعية بسبب خصائص المرحلة النمائيه، مما قد يزيد من احتمالات الخروج على النظام الاجتماعي والقانوني، وبالتالي يؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة أيضاً.

وبينت الدراسة وجود علاقة مابين المستوى التعليمي والجريمة في الوطن العربي حيث يلعب التعليم وظيفة وقائية لمنع الجريمة، أما فيما يتعلق بخصائص البنية الاقتصادية للبلدان موضع الدراسة وبين ارتفاع الجريمة وعلى الرغم مما مر به الاقتصاد من تحولات سواء على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن هذا التحول أدى إلى إحداث تغييرات سلوكية،واجتماعية، الا أنه لم يكن هو السبب المباشر في الجريمة.

أما بخصوص العلاقة مابين المتغيرات الصحية والمتمثلة بــــ(معدل وفيات الرضع، ومعدل العمر المتوقع عند الولادة) تبين أن هناك ارتباط بين المؤشرات الصحية وبين معدلات الجريمة، وهذا يعود إلى الوعي الصحي الذي يعكس نوعية الحياة وما يرتبط بها من مستويات المعيشة الصعبة التي تظهر على شكل انحرافات أو جرائم وهذا ينطبق أيضاً على المتغيرات الاجتماعية (مراكز الأحداث والمعوقين) ولكن لا يمكن عزو الجريمة إلى عامل واحد فقط أو ما يسمى بأُحادية العوامل.

أما فيما يتعلق بحجم الجريمة فقد دلت الدراسة على أن هناك وحسب إحصاءات 1993 حيث ظهر انخفاض في معدلات القتل العمد إذ بلغت 100.000/2.1 نسمة، وجرائم سرقة السيارات الى 19.4% والسرقة إلى 119.3، وخرق حرمة المساكن (15) والحريق العمد 100.000/2.9نسمة وهذا تدعمه فرضية التحول الحضري والتحديث التي تؤكد زيادة معدلات جرائم السرقة، وانخفاض معدلات جرائم القتل في المجتمعات التي تمر بالتحديث والتحضر.

ودلت نتائج الدراسة على وجود تباين كبير بين الأقطار العربية في تكلفة الجريمة حيث بلغت 23.7% بانحراف معياري مقداره 36.1 والاتجاهات المستقبلية تشير إلى تزايد معدلات الجريمة قد تصل الى حوالي ثلثها الحالي لسنة الدراسة.

وفي مجال حرية الإعلام تناولت دراسة (يعقوب،2003) موضوع حرية التعبير الصحفي في ظل الأنظمة السياسية العربية والتي هدفت للوقوف على قياس مدى الحريات التي سمحت بها الأنظمة العربية من خلال قوانين الصحافة والمطبوعات وأثر هذه الحريات على استقرار الأنظمة السياسية، ومقارنة حريات التعبير الصحفي تحت أنظمة متعددة من خلال عينة زمنية تمتد من (1989-1999) وطبقت في السودان والأردن وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود تباين في الممارسة الصحفية بين السودان والأردن نحو العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في كلا البلدين، تعدد قوانين الصحافة والمطبوعات في دفع أصحاب السلطة إلى إصدار قوانين تحد من حرية العمل الصحفي، معاناة الصحفيين وتسلط النظامين: السوداني والأردني فهناك تباين بسيط رغم اختلاف النظامين سياسياً إلا أن العقلية السياسية في القطرين دأبت على التسلط في معظم المراحل السياسية.

كما تناولت دراسة (أمام حساسين، 2008) والتي حملت عنوان التنمية الاجتماعية في مرحلة الإصلاح وكان الهدف منها رصد التداعيات الاجتماعية الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وقيمها من خلال دراسة مؤشرات نوعية الحياة (التعليم، الصحة، الدخل، الإسكان، والآمن) وتقييم هذه المؤشرات من وجهة نظر المبحوثين في أحياء القاهرة خلال الفترة الزمنية (1989-2006) اي

ما قبل وبعد تطبيق الإصلاح الاقتصادي وكان من نتائج الدراسة: أن 67% من أفراد العينة غير راضين عن برامج الإصلاح حيث كان هناك فروق جوهرية في مستويات التنمية في أحياء القاهرة والسبب في ذلك تدهور الحالة الاقتصادية بنسبة 47% وعدم انخفاض معدلات البطالة بنسبة 28% وان مصر تسير نحو تحقيق أهداف الألفية حيث رصدت تقدماً ملحوظاً في بعض المؤشرات الصحية، ولكن هناك صعوبة في تخفيض معدلات الفقر

وتبين أن جهود الحكومة تمثلت في تحسين شبكة المواصلات بنسبة 51% من أفراد العينة يلي ذلك إنشاء مدن جديدة بنسبة 23%، أما بالنسبة لترتيب احتياجات أفراد العينة كانت توفير فرص عمل بنسبة81% وتوفير مساكن بنسبة 75% ودعم السلع وتخفيض الأسعار34%، وأن 57% من أفراد العينة غير راضين عن الدخل حيث أن الراضين عن الدخل لا تتجاوز نسبتهم 21% مع وجود فروق جوهرية بين أحياء الدراسة،حيث تتركز فئة الدخل أقل من 500بنسبة 48% من أفراد العينة وأن أعلى فئة من فئات الدخل 2000 فأكثر كانت 13% من عينة الدراسة.

وأشارت الدراسة إلى أن الخدمة الصحية الحكومية قبل الإصلاح كانت أفضل بنسبة 52% ويعود ذلك إلى التكلفة الأقل والخدمة الجيدة، أما بالنسبة إلى حالة التعليم فقد أشارت الدراسة إلى أن التعليم قبل تطبيق الإصلاح كان أفضل بنسبة 70% وان من أسباب عدم الرضا هو: انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والكثافة العالية للفصول الدراسية، وارتفاع كلفة التعليم، أما فيما يتعلق بالإسكان فقد أسفرت القوانين الجديدة عن عدم الرضى عنها بنسبة 65.3% من إجمالي العينة، أما بالنسبة للنتائج الخاصة بمؤشرات نوعية الحياة المعنوية فكانت على النحو التالي:

أ. مؤشر الأمان: رأت عينة الدراسة أن الأمان هو اطمئنان الفرد على نفسه وماله وعرضة بنسبة 42% ويرى 32% بأن الأمان هو توفير حياة كريمة للمواطن أي الأمان الاقتصادي.

ب. مؤشر الأمن: أثبتت الدراسة أن 63% من إجمالي عينـــة الدراســـة يـــشعرون بالآمن داخل أحيائهم وأن اختلفت درجة الشعور من حي لأخر.

ج. أما فيما يتعلق بمؤشر الحرية فقد أثبتت الدراسة أن 53% غير راضـــين عـــن الحرية المتاحة في المجتمع،بينما لم تتعدَ نسبة الراضين 65% من أجمالي عينة الدراسة.

د. أثبتت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مستوى التنميـــة البـــشرية ومـــستوى الرضى عن الحياة، ولكن نسبة الرضا العام وصلت إلى 45% من العينة.

وفي مجال الفساد أظهرت دراسة (الجاعوني، 2009) بعنـــوان مؤشـــرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية، كان الهـــدف مـــن هـــذه الدراسة قياس أثر انتشار الفساد والرشوة واستغلال المنصب العام من قبل الموظفين الحكوميين، وسوء الإدارة، وهدر المال العام، والسياسات القسرية للحكومات وانعدام الاستقرار، والبيروقراطية وتأثيرها على مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربيـــة وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: لم يتعد الحـــد الأدنـــى للمتوســـط الإجمـــالي للمؤشرات المدروسة جميعها لمدى انتشار الفساد في كل الدول العربية حيث بلغـــت القيمة 3.68 باحتمال 95% وبإنحراف معياري 1.688. وتبين أيضاً أن الارتبـــاط قوي وطردي بين مستوى فقر الدول ومستوى الفساد في هذه الـــدول. ولـــم تظهـــر فروق ذات دلالة معنوية بين متوســـطات مؤشـــرات(حـــق التعبيـــر والمـــساءلة، والاستقرار السياسي، وتصنيفات الحقوق، ودليل الإدارة، ورتبة الدولة) بغض النظر عن مستوى غنى الدول أو فقرها، وهذا يؤكد حقيقة انعدام تـــأثير تبـــاين الوضـــع الاقتصادي بين الحكومات في بعض المؤشرات مثل حق التعبير والمـــساءلة الـــذي كان في أدنى مستوياته. لم تصل أي دولة إلى وضع مقارن جيد فيما يخص مؤشـــر مدركات الفساد (CPI). كما تبين أن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار درجـــة واحدة سيؤدي إلى تحسن مؤشر التنمية البشرية بمقدار0.275.

وبينت بأن تحسن مؤشر مدركات الفساد بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلـــى تحسن مؤشر التنمية البشرية بمقدار0.793. وإن تعاون الدول العربية مع المنظمات الاقتصادية سيؤدي إلى إنخفاض مؤشر التنمة البشرية (HDI) بمقدار1.4، كالبنـــك

الدولي، وصندوق النقد الدولي) وذلك من خلال فرض شروطها على الدول التي تتقدم بطلب القروض مثل رفع الدعم عن السلع الأساسية، مما ينعكس سلباً على مستوى معيشة المواطن صحياً، وتربوياً، وتعليمياً. وأوضحت الدراسة بأن تعزيز مبادئ الديمقراطية وأسسها واقتصاد السوق الحر، وزيادة مؤشرها بمقدار درجة واحدة سيؤدي الى تحسن مؤشر التنمية البشرية بمقدار 0.874، لأن النظم الديمقراطية توفر آليات متعددة للحد من الفساد. واخيراً بينت الدراسة بأن الفساد هو أهم عائق في وجه التنمية وليس شح الموارد وقلتها.

وفي مجال الإرهاب كمهدد للأمن الإنساني أظهرت دراسة (البداينه،2010:أ) بأن هناك علاقة سلبية بين عدد حوادث الإرهاب، والإصابات والوفيات والتنمية البشرية، كما تبين وجود علاقة سلبية بين مؤشر السلام والإرهاب، كما ارتبطت جميع مقايس الفساد ومنها: التحرر من الفساد، ضبط الفساد، ومدركات الفساد مع الإرهاب، كما ارتبطت البطالة، والبطالة بين الشباب مع الإرهاب في الوطن العربي ِ(Al-Badayneh, 2010).

وفي دراسة (البداينه،2010:أ) حول التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي فقد خلصت الدراسة بأن التنمية البشرية يمكن أن تسهم في توسيع الخيارات الاجتماعية للشرائح الفقيرة، أو خلق طبقة وسطى في المجتمعات الداعمة للإرهاب، وبالتالي فان الاستثمارات الاجتماعية للناس سوف تزداد مما يجعلهم أكثر انغماس لحماية هذه الاستثمارات من مهدداتها كالإرهاب والجريمة (العنانزه، 2011، ص67).

وفيما يتعلق بموضوع التنمية البشرية والحرية فقد أظهرت دراسة (عيسى،2011) والتي تناولت العلاقة بين التنمية البشرية ودرجة الحرية في اليمن خلال الفترة الواقعة مابين (1990-2009) التي هدفت إلى دراسة اتجاهات التنمية البشرية في اليمن وإيران والتطور الكمي لمؤشراتها الأساسية، إضافة الى دراسة العلاقة بين التنمية البشرية والحريات السياسية والمدنية في اليمن، وتوصلت الدراسة الى: عدم وجود ارتباط يذكر بين دليل التنمية البشرية (HDI) ودرجة الحريه (FD)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.304 والتباين المشترك 9.2% وهذا يؤكد أن

التنمية البشرية والحريات السياسية والمدنية في اليمن لايدعمان بعضهما البعض، وذلك عائد الى انخفاض مستوى التنمية البشرية والحريات السياسية والمدنية فيها.

أما فيما يتعلق بالمؤشر العربي فقد أظهرت دراسة أجراها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) لقياس الرأي العام وكان من أبرز النتائج: ان هنالك فساد مالي وإداري في البلدان العربية، وهناك عدم تطبيق للقانون بالتساوي بين المواطنين، وأن الغالبية تميل إلى رفض احتكار السلطة أو ما يسمى بالتوريث، وأظهرت الدراسة أيضا بأن الأكثرية ترى بأن استشراء الفساد، والديكتاتورية، وانتفاء العدل والمساواة هي السبب وراء اندلاع الربيع العربي، أما فيما يتعلق بموضوع السلام فان الغالبية العظمى ترفض الاعتراف بإسرائيل حتى الدول الموقعة اتفاقيات السلام مع إسرائيل كالأردن، مصر، وفلسطين، وتوصلت الدراسة بأنه لابد من رفع القيود عن سفر العرب، وحرية انتقال منتجات الدول العربي، كما أيدت الأكثرية الأنظمة السياسية الديمقراطية، وأيدت الغالبية العظمى بأن الفساد منتشر في بلدانهم، وأنه لا توجد ديمقراطية في بلدانهم حيث بلغ مستواها4.7 نقطة اي تقع في منتصف الطريق.وان تكون المنطقة العربية خالية من السلاح النووي، والغالبية العظمى ايدت الثورتين المصرية والتونسية.

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية والجريمة بينت دراسة (العنانزه،2011) والتي هدفت الى فحص اثر التنمية البشرية في معدلات الجريمة في العالم، أن ارتفاع معدل التنمية البشرية يزيد من درجة الشعور بالأمان، ويخفض من معدل جرائم القتل وضحايا الاعتداء، وهذا يرافقه ارتفاع في معدل جرائم السرقة نظراً لقلة الخدمات التنموية الأساسية التي هي السبب الرئيس وراء الجريمة.

وفي مجال الإصلاح بينت دراسة أجراها (مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، 2012) تحت عنوان اتجاهات الشباب الأردني نحو الإصلاح في ظل الربيع العربي (دراسة استطلاعية)، والتي هدفت إلى التعرف على رؤية الشـــباب الأردني للإصـــلاح في ظل الربيع العربي واتجاهات الشباب نحو عملية التغير إضافة إلى نظرتهم لدور وسائل التواصل المجتمعي في الثورات العربية، ودور وسائل الإعلام الحديثة في التواصل بين الشباب بعيداً عن الرقابة وأهمية حرية

التعبير، وتكونت العينة من 300 شخص من الذين تتراوح أعمارهم بين (30-18) سنة ومن مستويات تعليمية وعمرية وجغرافية مختلفة وباستخدام أسلوب المقابلة الشخصية.

وكانت النتائج على النحو التالي: تبين بأنّ الُمحرك الرئيس للحراك في الأردن هو الفقر، والبطالة، وظاهرة الفساد. وبينت الدراسة أن ما نسبته 73% من الشباب لا يشاركون في الفعاليات والمسيرات التي تجري محلياً. كما وأفاد 67% من أفراد العينة بأن وسائل الاتصال المجتمعي لعبت دوراً بارزاً في تحريك الشباب. كما أظهرت الدراسة بأن مدى رضا الشباب عن عملية الإصلاح، وحرية التعبير في الأردن مقبولة إلى حد ما. وأخيرا أظهرت نتائج الدراســة التدني في مستوى الإيمان بالعمل التطوعي، وبالأنشطة اللامنهجية ضمن عينة الدراسة.

2.7.2 الدراسات الاجنبيه:

أظهرت دراسة (Clinard, 2001) بعنوان "العلاقة بين التنمية والجريمة في الدول النامية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى العلاقة بين الجريمة والتطور والتنمية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية، وقد كانت النتائج على النحو التالي: تبين وجود علاقة عكسية بين التطور والتنمية والجريمة، فكلما ازداد التطور والتقدم أنخفض مستوى الجريمة. كما وبينت الدراسة بأن هناك 85% من عينة الدراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية، وتعاني الدول الإفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف، إضافة الى عدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي الأمر الذي يؤدي بدوره الى حدوث أثر سلبي ويتحول الى ضغط داخلي يخرج على شكل تصرفات خارجة عن القانون، وتبين ايضاً من هذه الدراسة تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الافريقية على نسبة انحراف الأفراد وازدياد نسبة الجريمة (موثق في البداينه، 2010).

وفي مجال حرية الصحافة فقد بينت دراسة (UNESCO, 2008) بعنوان العلاقة بين حرية الصحافة والفقر من خلال النظر في الارتباط الخطي بين حرية

الصحافة (FOP) والتخفيف من وطأة الفقر حيث أظهرت نتائج الدراسة: أن حرية الصحافة لها تأثير ايجابي على التنمية، إضافة إلى الاستقرار وحرية الصحافة يرتبطان بشكل ايجابي فإذا كان لدى الناس صحافة حرة يكون لديهم إمكانية للنقاش بطريقة غير عنيفة، ولدى والحكومات وسيلة جيدة لإدارة الثورات الاجتماعية

وتبين أيضاً أن هناك ارتباط قوي بين فعالية الحكومة وحرية الصحافة الأمر الذي يساعد فيما إذا كانت سياسات الحكومة تعمل على تحقيق أهدافهم أم لا! حيث أن حرية الصحافة هي أداة للسكان لتقيم السياسات والخدمات العامة، ولا يوجد بلد له مؤشرات عالية من الحكم وفعالية مع الصحافة غير الحرة، إضافة إلى وجود علاقة أساسية بين نوعية التنظيم والضبط وحرية الصحافة حيث يظهر ذلك بشكل واضح في الأمور الاقتصادية، وذلك بارتباط التنمية وحرية الصحافة مع بعضها البعض، ويوجد هناك علاقة ما بين البنية والصحافة التي تساعد على ضمان مثل هذه البيئة واستغلال المحاكم وسيادة القانون يرتبطان مع حرية الصحافة (FOP) فاحترام وتطبيق القانون، يتم تقييمها من خلال الصحافة، وهي ضمان الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون.

أما العلاقة مابين الفساد وحرية الصحافة تبين انه في حال وجود صحافة قوية فإن الفساد يكون ضعيفاً، ويرتبط الطريق لحرية الصحافة في الفقر عامة فالعلاقة ليست عالية، ولكن من السهل التحقق من ارتفاع (FOP) في (HPI) الأضعف حيث يتم ذلك من خلال مؤشري الفقر البشري والتنمية البشرية، أي أن هناك علاقة إيجابية بين حرية الصحافة والفقر فالصحافة الحرة يجب أن تفهم باعتبارها مفتاحاً حاسماً في الحد من الفقر وعلى التنمية سواء في جوانبها الاجتماعية، والاقتصادية، وأنها تساعد على إظهار أو تذكير الحكومة عند الضرورة في مسؤولياتها الحقيقية أين تكمن حرية الصحافة وإنها ليست ترفاً متاحاً فقط للبلدان المتقدمة أو البلدان الغنية، والدليل على ذلك البلدان الغنية لا تملك بالضرورة الصحافة مجاناً كأداة للتنمية، والصحافة غير الفعالة مثل: الاستثمار والتعليم غير الفعال.

وجاءت دراسة مظهر شاه وباهروم موثق (العنانزه،2011) والتي هدفت إلى الإجابة على تساؤل رئيس لوجود علاقة ما بين الجريمة والدخل والبطالة، حيث شملت هذه الدراسة (11) دولة أوروبية وقامت بدراسة الجرائم الكلية والفرعية والمعلومات العامة المتوافرة عن الجرائم من خلال تحليل وتقييم أثر كل من الدخل والبطالة على الجرائم الكاملة وأثر هذه الجرائم على تصنيف ونشاطات المجرمين، وخلصت الدراسة الى ان للدخل والبطالة علاقة قوية مع الجرائم الكاملة وكذلك الجزئية، وتبين أيضا أن هناك علاقة ايجابية بالدخل ولها أثر على جميع الشرائح ما عدا جرائم سرقات المنازل فقد ظهرت العلاقة السلبية، ولكن في المقابل كان هناك علاقة ايجابية بالبطالة وعلاقة سلبية مع جرائم العنف، وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة قوية ووجود تأثير كبير في تقيم مستوى الجريمة حيث أظهرت أن الجريمة أصبحت مصدراً لاهتمام كبير على المستوى العالمي، وكذلك على مستوى الباحثين وخصوصاً المهتمين باتخاذ القرار في معظم البلدان؛ لأن النتائج لا تؤدي فقط إلى فقد الممتلكات والحياة ولكنها تؤدي إلى اضطرابات عقلية متنوعة (موثق في العنانزه، 2011).

وفي مجال دور وسائل الاتصال الاجتماعي جاءت دراسة كاترين (Catherine, 2011) بعنوان استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي في الربيع العربي" وهي تجربة حديثة بأن الثورة لم تعد متلفزة ولكنها من المحتمل أن تكون منشورة على تويتر أو على المدونات أو رسائل نصية أو تنظيم على -الفيس بوك- وبعد تحليل أكثر من ثلاثة ملايين على تويتر وعلى اليوتيوب والالاف من المدونات وجدت هذه الدراسة الجديدة:

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في تشكيل النقاشات السياسية في الربيع العربي، حيث حملت وسائل الاتصال الاجتماعي قصصاً ملهمة للاحتجاج إلى خارج الحدود الدولية من خلال الاندفاع للرسائل عن الحرية والديمقراطية.

أن الناس الذين تقاسموا الاهتمام في الديمقراطية بنوا شبكات تواصل اجتماعي شاملة ونظموا العمل السياسي وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً هاماً من أجل حرية أكبر حيث قدم تويتر أوضح الأدلة على مكان الأفراد المشاركين

في الحوارات الديمقراطية خلال الثورات وقد وفر نافذة على العالم الأوسع للحوارات الرقمية والتي تشمل المكالمات الخليوية لإرسال الرسائل، أو الصور أو رسائل الفيديو ففي تونس على سبيل المثال: أقل من 20% من الفئة السكانية استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لكن كل شخص تقريباً لديه هاتف متحرك.

تبين أيضا بأن النقاش السياسي في المدونات توقع تحول الـــرأي العام في كل من تونس ومصر فالحوار كان حول الحرية، والديمقراطية، والثورة على المدونات وعلى" تويتر" وكان في الغالب يسبق المظاهرات الجماهيرية مباشرة.كما وأظهرت الدراسة أنه في حالتي الثورة التونسية والمصرية تخطت المناقشات الحدود إلى الدول المجاورة والذي أدى إلى حوار مطول عن الانتفاضة الاجتماعية. كما وأظهرت نجاح المطالب بالتغيير السياسي في مصر وتونس دفع الأفراد في دول أخرى إلى اقتباس الحديث وهذا ساعد في خلق النقاش عبر المنطقة، وبينت الدراسة بأن جهود الحكومات لتدمير وسائل التواصل الاجتماعي ربما أسهمت للمزيد من النشاط الجماهيري خاصة في مصر فالناس الذين تم عزلهم بسبب محاولات إغلاق الانترنت معظمهم من المصريين من الطبقة المتوسطة ذهبوا إلى الشوارع عندما لم يتمكنوا من متابعة الاضطرابات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. كما وأظهرت الدراسة بأن الأحداث الأخيرة بينت أن الإحساس العام للمعاناة المشتركة والقدرة على التعبير يمكن أن تتطور بسرعة حيث قال" هوارد " بأن هؤلاء الدكتاتورين لمدة طويلة لديهم الكثير من الخصوم السياسيين لكنهم كانوا متفرقين وهكذا استخدم هؤلاء الخصوم وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد الأهداف وبناء الصمود وتنظيم المظاهرات.

وفي مجال الإعلام دراسة هوارد (Howard, 2012) بعنوان فتح الأنظمة المغلقة: ما هو دور وسائل التواصل الاجتماعي خلال الربيع العربي؟

وأظهرت هذه الدراسة بأن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دوراً أساسياً أدى إلى الحركات الثورية التي أسقطت الطغاة في تونس، ومصر في بداية عام 2011، حيث تم تحليل أكثر من ثلاثة ملايين مادة منشورة على تويتر؛ بالإضافة إلى عدة آلاف من صور الفيديو والمدونات، فمحور هذه الدراسة هو الرسائل

النصية لأنّ الغالبية العظمى من الناس لديهم هواتف خلوية ويتواصلون عن طريق الرسائل النصية، ولكون البيانات الخام للرسائل غير متوفرة، فاستخدام "تويتر" هو وكيل للتغيرات في سرعة ومضمون الرسائل لإصدار هذه الدراسة وقد كانت النتائج على النحو التالي: بينت ان وسائل الاتصال الرقمية تم استخدامها بوضوح لتجريد الطغاة من حرسهم، وأن معظم الطغاة ليس لديهم إستراتيجيات في وسائل التواصل الاجتماعي. كما وتبين لفريق البحث ومن خلال البحث في المحتوى مثل تكرار كلمة "حرية" حيث استنتجوا بأن الحوارات عن الثورة سبقت في الغالب الأحداث على الأرض وحذرت الدراسة من أن مستخدمي "تويتر" ربما ينحرفون نحو قطاعات النخبة أو المفكرين، وأن هناك قيوداً حول وسائل الاتصال التقليدية، فالناس الذين تقاسموا الاهتمام في الديمقراطية بنوا شبكات اجتماعية ونظموا العمل السياسي.

وأظهرت الدراسة بأن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت جزءاً هاماً من أدوات تحقيق حرية أكبر وقد بينت الدراسة التشابه بين الانتفاضات في اندونيسيا مع تلك في تونس ومصر مع أن الأولى حدثت قبل سنوات قبل أن تصبح "تويتر" والرسائل النصية، والفيس بوك، والمدونات شائعة فالأدوات تغيرت (وسائل التواصل الاجتماعي) لكن الأثر هو نفسه.

اما هذه الدراسه فقد تميزت بأنها تناولت العلاقة مابين مهددات الأمن الانساني والتي تم الاعتماد على (13) مؤشر منها حيث ركزت على كل من المؤشرات التالية: (الاستقرار السياسي وانتفاء الارهاب، ومدركات الفساد، والسلام العالمي،والفقر الوطني، وفاعلية الحكومة، وحرية التعبير، مؤشر المعرفه، معدلات البطالة ، التنمية البشرية، الاضطراب) ومؤشر الحرية في الوطن العربي ، والذي لم تتطرق له أي دراسة سابقة ، باستثناء دراسة واحدة درست العلاقة بين دليل التنمية البشرية والحرية في اليمن ، او العلاقة مابين التنمية البشرية ومعدلات الجريمة ، ولقد اضافت هذه الدراسة مقياس ترتيبي لمؤشرات الأمن الانساني في الدول العربية وخصوصاً مؤشر الاضطراب والذي تم تطويره بناء على ثورات الربيع العربي والذي لم تتطرق له أي دراسة سابقة ، وتم وضع (33) مؤشر لكل دوله عربية

يمكن الاستعانه بهامن قبل الباحثين والمهتمين في هذا المجال لدراسة هذا الموضوع لكل دوله على حده.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة، وذلك من خلال منهجية ومجتمع الدراسة، وأداة الدراسة، ومتغيراتها، وأسلوب معالجة البيانات، على النحو التالي:

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الثانوية من أجل تحقيــق أهــداف هــذه الدراسة لقد تم إتباع المنهج الوصفي في عرض وتحليل مؤشرات الأمن الإنــساني والحرية في الوطن العربي بالاستناد إلى البيانات المتاحة والإحصاءات المستخلصة من المصادر الرسمية ومنها (تقارير التنمية البشرية والإحصاءات الرسمية لكل من منظمة الشفافية الدولية وبيت الحرية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمــائي تندرج هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية التحليلية التي تهتم بجمــع البيانــات وتحليلها وإعطاء تفسيرات علمية بهدف استخلاص النتائج وإصدار تعميمات بشأنها.

2.3 مصادر البيانات:

اعتمدت بيانات هذه الدراسة على البيانات الجاهزة من مصادر دولية موثوقة من مثل (UNDP)، ومنظمة الشفافية الدولية، وبيــت الحريــة، والمركــز الــوطني لمكافحة الإرهاب

1. التنمية البشرية:

اعتمدت بيانات هذه الدراسة على المصادر التالية:

أ. تقارير التنمية البشرية الدولية(1990-2011).

ب. تقارير التنمية البشرية العربية (2002-2010).

2. منظمة الشفافية الدولية (من خلال الموقع الالكتروني)، من أجل الحصول علــى مؤشرات مدركات الفساد.

3. مؤسسة بيت الحرية(Freedom House). للحصول على البيانات الجاهزة التي استخدمتها الدراسه فيما يتعلق بالحريات المدنية، وتصنيفات الحقوق السياسية.

وقد تم اعتماد التصنيف الآتي:

أ. الدول الحرة: ويتراوح التقدير ما بين(1-2.5).

ب. الدول الحرة جزئياً: ويتراوح التقدير فيها ما بين (3-5).

ج. الدول غير الحره: ويتراوح التقدير فيها ما بين (5.5-7).

وهذا وفق بيت الحرية.

4. البيانات للإرهاب: المركز الوطني لمكافحة الإرهاب (NCTC) وتقرير 2010 حول الإرهاب للحصول على البيانات الجاهزة التي استخدمتها الدراسة فيما يتعلق بجرائم الإرهاب. Resolution adoted by General Assembly-The United Nation Global Counter –Terrosim Strategy 20 September 2006.

5. مؤشر السلام العالمي GPI , GLOBAL PEACE InDEX VISION of HUMANITY

6. مؤشر الاضطراب(UN REST) في الدول العربية:

وهو مؤشر للتنبؤ بعدم الاستقرار في العالم العربي، وهو تصنيف لترجيح ذاتي لعوامل مثل: طول الفترة الزمنية للزعيم في السلطة، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ومستوى الديمقراطية، ومعدل القراءة والكتابة، والنسبة المئوية للأشخاص مستخدمي الانترنت، وتم جعل كل هذا مؤشر التفاعلية، حيث يمكن تطبيق هذه الأوزان الخاصة بكل متغير لمعرفة أي بلد قد يكون القادم لتجربة الاضطرابات السياسية، وقد تم إزالة الدول التي لا تتوفر عنها بيانات مثل: الصومال، السودان، وفلسطين أما بالنسبة لجزر القمر فلا يوجد لديها قواسم مشتركة مع الدول العربية.

وزن المؤشر:

أ. عدد السنوات في السلطة 15%

ب. نسبة السكان دون 25 سنه 25%

ج. متوسط الناتج القومي للشخص GDP 15%

د. ترتيب الفساد 15%

ه. ترتيب الحرية 15%
و. ترتيب حرية الصحافة 5%
ز. معدل القراءة والكتابه للبالغين 5%
ح. مستخدمي الانترنت 5%
ط. ترتيب الديمقراطية 15%

7. الدول العربية موضوع الدراسة شملت الدراسة الدول التالية: الأردن، الأمارات العربية المتحدة، البحرين، تـونس، الجزائـر، المملكـة العربيـة الـسعودية، الجمهورية العربية السورية، الصومال، العراق، سلطنة عُمان، قطر، الكويـت، ليبيا،مصر، المغرب، اليمن، موريتانيـا، جـزر القمـر، جيبـوتي، الـسودان، وفلسطين.

3.3 **قياس الأمن الإنساني**:

هناك صعوبة منهجية بالنسبة إلى تقدير حالات انعدام الأمن في بعدها الذاتي، وأيضاً هناك صعوبة في الحصول على البيانات الواردة في العديـد مـن البلـدان العربية، ولكن تم الاستفادة من البيانات المعروضة في تقـارير التنميـة الإنـسانية المتوفرة حيث تم ذلك من خلال عوامل انعدام الأمن: كالفقر، وغياب الديمقراطيـة، والحاكمية، ومدركات الفساد، وجرائم الارهاب، في المنطقة حيث لم تجر حتى الآن دراسة على الصعيد العالمي تعتمد على استطلاع مدركات الناس لقياس أمن الإنسان

4.3 **قياس الاستقرار العام في الوطن العربي**:

تم اعتماد كل من (مؤشر السلام العالمي، ومؤشر الحريـة العـام، ومؤشـر الاستقرار السياسي وانتفاء الإرهاب، ودليـل التنميـة البـشرية) كمؤشـر لقيـاس الاستقرار العام في الدول العربية، والتي تم الحصول على بياناتها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-تقارير التنمية البشرية-البنك الدولي.

5.3 إسلوب تحليل البيانات:

من أجل التحقق من صحة الأسئلة فقد استعانت الدراسة بالوسائل الإحصائية من خلال تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها من مصادرها في برنامج الرزمـــة الإحصائية للعلوم الإجتماعيه (**Spss**)الإصدار16.0.

(Package For Social Stastical Science) بحيث تم رصد المعدلات والارتباطات بين مؤشرات الدراسة، وتحديد مستوى الدلالـــة (ألفـــا) أقـــل أو يـــساوي (0.05) كمستوى دلالة.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

السؤال الأول: ماهي مؤشرات الاستقرار، وعدم الاستقرار، والسلام، والحرية، والتنمية البشرية في الوطن العربي؟

الجدول رقم (1)

قيم وترتيب مؤشرات الاستقرار وعدم الاستقرار والسلام والحرية والتنمية البشرية في الوطن العربي.

البلد	الحرية العام		الاستقرار السياسي		السلام العالمي		عدم الاستقرار/الاضطراب		التنمية البشرية	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
الامارات	6	4	0.73	1	1.7	3	24.2	14	0.85	1
قطر	6	4	0.72	2	1.4	1	20.7	16	0.83	2
البحرين	7	5	-0.38	10	2.18	9	38.4	12	0.81	3
الكويت	4	2	0.19	6	1.5	2	24.2	15	0.72	6
ليبيا	7	5	-1	16	2.36	11	71	2	0.79	4
السعودية	7	5	-0.38	11	2.25	10	52.4	7	0.78	5
تونس	3	1	0.22	5	1.8	4	49.3	9	0.72	8
الاردن	6	4	-0.09	8	1.92	6	48.6	10	0.73	7
الجزائر	6	4	-2.04	19	1.92	6	49.3	8	0.73	7
مصر	6	4	-0.73	14	2.4	12	65.6	4	0.71	9
سوريا	7	5	-0.58	13	2.18	9	67	3	0.68	10
المغرب	5	3	-0.29	9	1.9	5	46.8	11	0.61	12
اليمن	7	6	-1.38	17	2.52	13	86.5	1	0.48	14
موريتانيا	6	4	0.18	7	2.02	8	57.3	6	0.47	15
جزر القمر	3	1	0.41	4	-	-	-	-	0.5	16
جيبوتي	6	4	-0.41	12	-	-	-	-	0.47	15
السودان	7	5	-2.3	20	3.15	16	-	-	0.47	15
العراق	5	3	-2.6	22	3.4	17	65.6	4	0.57	13
لبنان	5	3	-0.83	15	2.6	14	30.6	13	0.78	5
فلسطين	-	-	-1.83	18	-	-	-	-	0.64	11
عُمان	6	4	0.66	3	1.7	3	58.3	5	0.79	4
الصومال	7	5	-2.44	21	2.8	15	-	-	0.79	4

يتضح من الجدول رقم (1)، بأن الدول العربية ورغم التباين بينها، الا أنهـــا تمتاز بوجود قواسم مشتركة فيما يتعلــق بالجوانـــب، الاجتماعيـــة، والاقتـــصادية، والسياسية، فمؤشر الحرية في الدول العربية يدل على انعدام في مجـــال الحريـــات العامة، حيث بلغ المتوسط العام للحرية في الدول العربية (5.8) درجه، وهذه القيمة حسب تصنيف بيت الحرية تعدها دول غير حرة، حيث تتراوح قيمه مـــابين (7-1) درجات مقسمة الى ثلاثة فئات من(2.5-1) درجة دول حـــرة، و(5-3) درجـــات دول حرة جزئياً، (7-5.5) دول غير حرة، ويتبين ان هناك اختلاف بـــين الـــدول العربية في دليل التنمية البشرية حيث تم تصنيف الدول العربية الى ثلاثة مـــستويات دول ذات تنمية بشرية مرتفعه وتتراوح قيمتها (0.999-0.8) واحتلت الإمـــارات الترتيب(1) عربياً بقيمة (0.85) تلتها قطر بترتيب(2) وبقيمة (0.83)، ومن الدول ذات مستوى تنمية بشرية متوسطة جاءت السعودية والأردن بقيمـــة(0.78، 0.73) على التوالي وبترتيب(5،7) على التوالي، ومن الدول ذات مستوى تنميـــة بـــشرية منخفضة جاءت كل من (السودان وجيبوتي بنفس الترتيب (15)، وبقيمـــة (0.47)، وجاءت جزر القمر في أخر السلم بترتيب(16) عربياً، وبقيمة(0.5)، أما المتوســـط الإجمالي للدول العربية كافة فقد كان (0.63) أي تقع الدول العربية فـــي مـــستوى الدول ذات تنمية بشرية متوسطة

وتبين من الجدول ان غالبية الدول العربية تعاني من عـــدم الاســـتقرار والذي تراوحت قيمه مابين (86.5 %-20.7%) حيـــث احتلـــت الـــيمن أعلـــى قيمة(86.5) وبترتيب(1) عربياً، وجاءت قطر بالترتيب الاخيـــر(16)، وحـــصلت على أدني قيمة في المؤشر(20.7)، بينما بلغ المتوسط العام للـــدول العربيـــة فـــي مؤشر عدم الاستقرار(50.8%) مما يعني ان الدول العربية تقع على حافـــة عـــدم الاستقرار، بينما هناك دول لم تتوفر بيانات مثل: جزر القمر، جيبوتي، الـــصومال، وفلسطين.أما فيما يتعلق في مؤشر الاستقرار السياسي والتي تتراوح قيمـــه مـــابين (2.5__2.5-)، حيث القيم العليا أفضل، يتبين من الجدول(1) بأن الإمارات جاءت بترتيب(1)عربياً وبقيمة بلغت (0.73)، ثم تلتها قطـــر بقيمـــة (0.72)، وجـــاءت العراق بالترتيب الاخير (22) وبقيمة (-2.6)، بينما حصلت اليمن، مصر، وسوريا

على (- 0.83، -0.73، 0.58-) على التوالي وبترتيب عربي(13،14،17) أمـــا على صعيد الدول العربية فقد بلغ متوسط الاستقرار السياسي (-0.70)

ويتضح أيضاً فيما يتعلق بمؤشر السلام العالمي والذي تتراوح قيمه مـــابين (1-5) درجات حسب التصنيف العالمي، حيث تعني الدرجـــة الاقـــل، اســـتقراراً أكثر(1)، فقد بلغ المتوسط العام للدول العربية على هذا المقيـــاس (2.198)، أي أن الدول العربية صنفت بأنها غير آمنه عالمياً، ومن الدول التي صنفت بأنهـــا آمنـــه عربيا على مقياس السلام (GPI) لعام 2011 دولة قطر حيث جـــاءت بترتيـــب(1) عربياً، و(29) دولياً من أصل (153) دولة، تلتها الكويـــت بترتيـــب(2) عربيـــاً، وعلى(29) دولياً، واحتلت العراق الترتيب الأخير عربياً (17)، وعالميـــاّ حـــصلت الصومال على الترتيب (153)، وهناك دول مرشحة لمزيد من التـــدهور الأمنـــي مثل:سوريا والتي احتلت الترتيب(9) عربياً، وعلى ترتيـــب(116) عالميـــاً، بينمـــا صنفت كل من الأردن على المقياس العالمي بترتيب(64)، وعربياً(6)،ومصر (73) عالمياً، و(12) عربياً بما يعرف بدول الضوء الأصفر.

السؤال الثاني: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الحرية العام وكـــل من مؤشر الاضطراب، الاستقرار السياسي،السلام العالمي، والتنمية البشرية؟

الجدول رقم(2)

قيم معاملات الارتباط بين مؤشر الحرية العام ومؤشرات الاضطراب، الاستقرار السياسي،السلام العالمي،التنمية البشرية في الوطن العربي

المؤشر	معامل الارتباط r
السلام العالمي	* 0.306
الاضطراب	* 0.284
التنمية البشرية	* 0.371
الاستقرار السياسي	* -0.337

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) بين مؤشر الحرية العام، وبين كل من مؤشر السلام العالمي، والاضطراب، والتنمية البشرية، والاستقرار السياسي في الوطن العربي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السلام العالمي ومهددات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟.

الجدول رقم (3)

قيم معاملات الارتباط بين مؤشر السلام العالمي ومؤشرات (مهددات) الأمن الإنساني

المؤشر	معامل الارتباط
حوادث الإرهاب	0.672
الفقر الوطني	*0.650
الاضطراب	*0.522
البطالة	*0.487
المعرفة	-*0.570
التنمية البشرية	-*0.538
التحضر	*0.466
الاستقرار	-*0.913
فاعلية الحكومة	-*0.843
مدركات الفساد	-*0.781
حرية التعبير	-*0.700
الحرية	*0.306
عدم المساواة	*0.287
النمو السكاني	-*0.208

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05).**

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) بين مؤشر السلام العالمي ومهددات الأمن الإنساني، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.208-0.913) وكانت أقوى معاملات

الارتباط بين مؤشر السلام العالمي ومؤشر الاستقرار، بينما كانت أضعف قيم معاملات الارتباط بين مؤشر السلام العالمي ومؤشر النمو السكاني.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي ومهددات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟.

الجدول رقم (4)

قيم معاملات الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشرات (مهددات) الأمن الإنساني

المؤشر	معامل الارتباط
فاعلية الحكومة	*0.728
مدركات الفساد	*0.721
حرية التعبير	*0.690
المعرفة	*0.486
حوادث الإرهاب	-*0.561
الاضطراب	-*0.538
الفقر الوطني	-*0.499
البطالة	-*0.438
السلام	-*0.913
التحضر	*0.402
التنمية البشرية	0.153
النمو السكاني	0.103
الحرية	- 0.337
عدم المساواة	-*0.384

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر الاستقرار السياسي ومهددات الأمن الإنساني، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.337-0.913) وكانت أقوى معاملات الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر السلام العالمي، بينما كانت أضعف قيم معاملات الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر الحرية.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشري (التنمية البشرية والنمو السكاني).

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر دليل التنمية البشرية ومهددات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟.

الجدول رقم (5)

قيم معاملات الارتباط بين مؤشر دليل التنمية البشرية ومؤشرات (مهددات) الأمن الإنساني

المؤشر	معامل الارتباط
المعرفة	*0.956
التحضر	*0.709
مدركات الفساد	*0.530
الاضطراب	*0.635-
فاعلية الحكومة	*0.607
الفقر الوطني	*0.583-
الحرية العام	*0.371
الاستقرار السياسي	0.153
النمو السكاني	0.082
حرية التعبير	0.045
حوادث الإرهاب	0.124
عدم المساواة	*0.302
البطالة	*0.370
السلام العالمي	*0.538

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر التنمية البشرية ومهددات الأمن الإنساني، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.302-0.956) وكانت أقوى معاملات الارتباط بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر المعرفة، بينما كانت أضعف قيم معاملات الارتباط بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر عدم المساواة.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات (الاستقرار السياسي، النمو السكاني، حرية التعبير، حوادث الإرهاب).

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاضطراب ومؤشر الاستقرار العام في الوطن العربي؟.

الجدول رقم (6)

قيم معاملات الارتباط بين مؤشر الاضطراب ومؤشر الاستقرار العام في الوطن العربي

المؤشر	معامل الارتباط
السلام العالمي	*0.522
التنمية البشرية	-**0.655
الاستقرار السياسي	-*0.538
الحرية العامة	0.270*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر الاضطراب ومؤشرات الاستقرار العام، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.270-0.655) وكانت أقوى معاملات الارتباط بين مؤشر الاضطراب ومؤشر التنمية البشرية، بينما كانت أضعف قيم معاملات الارتباط بين مؤشر الاضطراب ومؤشر الحرية العامة.

2.4 مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ماهي مؤشرات الاستقرار، وعدم الاستقرار، والسلام، والحرية، والتنمية البشرية في الوطن العربي؟

دلت النتائج على أن الدول العربية تعاني من انعدام في الحريات العامة، وضعف الاستقرار السياسي لدى الغالبية من الدول، إضافة إلى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار، حيث صنفت الدول العربية على مقياس السلام العالمي بأنها غير أمنه عالمياً أحياناً بغض النظر عن مستويات التنمية البشرية (مرتفعة، متوسطة،

منخفضة)، وهذا ناتج عن حرمان من الأمن الاجتماعي، والاقتصادي، ومن الحرية السياسية، والحقوق المدنية حيث تكبيل للعقول وخلق ثقافة الانصياع والاستعباد، وغياب مبدأ الشفافية والحكم الرشيد، وضعف المشاركة السياسية التي مازالت دون المستوى المطلوب عالمياً، واستشراء الفساد والمحسوبية، الأمر الذي يؤدي الى تنامي الاستبداد الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة لغياب مبدأ الشفافية، والحكم الرشيد، والاستبداد في السلطة وتوريثها، الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بعدم العدالة والمساواة وهذا بدوره يتحول إلى ضغط داخلي يخرج على شكل تصرفات خارجة عن القانون، والمطالبة بالحرية والعدل والمساواة، ومكافحة الفساد والفاسدين وهذا ما حملته شعارات ثورات الربيع العربي، التي لا تكاد تحلو منها منطقة على اختلاف مستوياتها الاقتصادية.

تتلقي النتيجة مع نتيجة دراسة (عيسى،2011) في حديثه عن العلاقة بين الحرية والتنمية البشرية، والتي بينت أنه لا يوجد علاقة بينهما في اليمن، أي ان التنمية البشرية والحرية لا يدعمان بعضهما، والدليل على ذلك انعدام الحرية في الدول العربية على اختلاف مستويات التنمية البشرية؛ كما تتفق أيضاً مع نتائج دراسة (أمام حساسين،2008) والتي أثبتت نتائجها عدم الرضا عن الحرية المتاحة في مجتمع أحياء القاهرة على اختلاف مستوى المعيشة. وتلتقي ايضاً مع نتائج دراسة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011) والتي أكدت بأن الفساد، وانتفاء العدل والمساواة، واحتكار السلطة، وعدم وجود أنظمة ديمقراطية هو السبب وراء اندلاع الربيع العربي، أضافه إلى عدم وجود حرية على السلع والخدمات، وهناك رفض للسلام مع إسرائيل حتى مع وجود اتفاقيات سلام معها موقعه من قبل الأردن، مصر، وفلسطين ولابد من أن تكون المنطقة العربية خالية من السلاح النووي. كما تتفق أيضا مع نتائج دراسة (البداينه،2010) في مجال الإرهاب كمهدد للآمن الاجتماعي والتي أظهرت بأنه لا يوجد علاقة مابين السلام والإرهاب في الوطن العربي، وأن العدد الكلي لحوادث الإرهاب لا يختلف وفقاً لمستويات التنمية البشرية(عالية، متوسطة، منخفضة).كما واتفقت مع دراسة (الجاعوني،2009) والتي بينت بعدم وجود علاقة بين الوضع الاقتصادي، والاستقرار السياسي بغض النظر

عن مستوى غنى الدولة أو فقرها. واتفقت مع دراسة (يعقوب،2003) والتي أظهرت بعدم وجود للحرية (الصحفية) في كل من السودان والأردن رغم تباين النظام السياسي.

واختلفت هذه الدراسة مع دراسة (Clinard, 2001) والتي دلت على وجود علاقة عكسية بين التطور والتنمية والجريمة. وتختلف مع دراسة (الجاعوني،2009) فيما يتعلق بان زيادة مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار درجة واحدة سيؤدي الى تحسن مؤشر التنمية البشرية. واختلفت مع دراسة (Catherine, 2011) التي اعتبرت بان حرية الاعلام قد ساهمت في أحداث الاضطرابات والثورات. وتختلف مع دراسة (اليونسكو،2006) والتي دلت على ان حرية الصحافة لها تأثير ايجابي على التنمية والفقر على حد سواء.وتختلف مع دراسة (البداينه،2010) والتي بينت بأن التنمية البشرية تعمل على توسيع الخيارات لدى الناس، وبالتالي يكون هذا بمثابة تكيف لحماية هذه الاستثمارات من الجريمة والإرهاب.

وهذه النتيجة تتفق مع ما أشارت اليه نظرية الضغوط العامة اجنيو(Agnew)، والتي تنطلق من فكرة بأن السلوك المنحرف أو العنف ناتج عن الإحساس بالظلم والعدوان، نتيجة للضغوط التي يمارسها المجتمع على الأفراد وهذه الضغوط متنوعة وليست حكراً على طبقة دو أخرى، ويرى "اجنيو" ان السلوك المنحرف ما هو الا تكيف للضغوط بغض النظر عن مصدرها، من خلال الفشل في الوصول إلى أهداف ايجابية، او تغير مثيرات ذات قيمة ايجابية، أو المواجهة مع مثيرات سلبية، وعلى وجه الخصوص التي تشترك بها شريحة كبيرة من المجتمع ما تسمى بالضغوط الموضوعية، فيتولد لدى الأفراد مشاعر سلبية كالإحباط، والعدوان، والغضب وخيبة الأمل ويلجأ الفرد إلى التأقلم السلبي مما يؤدي إلى إيجاد بيئة للسلوك المنحرف، ويكون التكيف لدى الفرد بإزالة هذه الضغوط باستخدام وسائل تخففها وتحولها لأهداف ايجابية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الضوابط الداخلية والخارجية مثل: جماعة الأصدقاء، والقيم، المعايير والضبط الذاتي وهذا ما ينطبق على ثورات الربيع العربي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك علاقة ذات دلاله احصائية بين مؤشر الحرية العام وكل من (مؤشر الاضطراب، الاستقرار السياسي، السلام العالمي، التنمية البشرية)؟.

بينت النتائج وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين مؤشر الحرية العام ومهددات الأمن الانساني المتمثلة في كل من الاضطراب، والاستقرار السياسي، مؤشر السلام العالمي، ودليل التنمية البشرية، وتعزى هذه النتيجه الى أن البلدان العربية تعاني من أنعدام الحريات كما تبين من تصنيف بيت الحرية، والتي بلغ متوسطها 5.8 درجة فلا تكاد تخلو أي دولة منها ووفقاً لمستوى التنمية (منخفض، متوسط، مرتفع) فالتنمية البشرية ترتبط بحرية الانسان، وبتعزيز القدرات الانسانية مما ينعكس على الأمن للاشياء التي يرى أنها ذات قيمة، فالانظمة العربية هي أنظمة غير ديمقراطية فالديمقراطية حصانه للامن فلم تحدث مجاعه في بلد ديمقراطي، وتعاني البلدان العربية من ضعف المشاركة السياسية وخرق حقوق الانسان، وتفشي البيروقراطية، وعدم فاعلية الحكومة وهذا مايدعم ثورات الربيع العربي، اضافه الى أنه تم تصنيفها كدول غير أمنه حسب مؤشر السلام العربي(GPI) حتى بالرغم من وجود اتفاقية السلام والتي وقعت عليها دول مثل مصر والاردن، فاحتياجات المنطقة العربية تتمثل في التطلع للكرامة، العدالة، المساواة ، والديمقراطية، كون البنى العربية اصبحت معززة للعنف والاضطراب ،حيث انتشار الفقر، البطالة، وانتشار ثقافة الفساد، فعندما يتم التحرر من الخوف والعوز فان ذلك يعتبر معززاً للاستثمارات الانسانية في المجتمع، وكل هذه الامور تعمل كمحصن ضد العنف والاضطراب، ولكن هذه الامور متعثرة في الدول العربية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (البداينه،2010) والتي بينت أنه لايوجد علاقة بين السلام والارهاب، وان العدد الكلي لحوادث الارهاب لايختلف وفقا لمستويات التنمية البشرية(عالية، متوسطة، منخفضة)، وتتفق ايضا مع دراسة (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2011) والتي دلت بأنه لاتوجد ديمقراطية، وأنه لابد من تأييد الانظمة الديمقراطية، وان احتكار السلطة هو السبب وراء اندلاع ثورات الربيع العربي، وتختلف النتيجة مع نتائج دراسة (عيسى،2011) والتي بينت عدم ارتباط

مابين الحرية ودليل التنمية البشرية، وهذه النتيجة تتفق مع ما أشارت اليـــه نظريـــة الضغوط العامة اجنيو(Agnew)، والتي تنطلق من فكرة بأن السلوك المنحـــرف أو العنف ناتج عن الإحساس بالظلم والعدوان، نتيجة للضغوط التي تمارســـها الابنيـــة الاجتماعية على الأفراد تـــدفعهم لارتكـــاب ســـلوكيات منحرفـــة، ووفـــق رؤيـــة (Merton) عندمل لايكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولـــة اجتماعيـــا والطرق المقبولة اجتماعيا في تحقيق الاهداف ، فتظهر حالة الأنومي التي تعد حالة تفكك البناء الثقافي للمجتمع وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير أو غيابها أو عدم وضوحها والتي تضبط السلوك الاجتماعي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بـــين مؤشر السلام العالمي ومهددات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟.

بينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بـــين مؤشـــر الـــسلام العـــالمي ومهددات الأمن الإنساني. وقد بينت النتائج وجود علاقة بين مؤشر السلام العـــالمي وحوادث الإرهاب كمهدد للأمن الإنساني في الوطن العربي، ويمكـــن عـــزو هـــذه النتيجة إلى ان ظاهرة الإرهاب تعاني منها كافة دول العـــالم ومـــن بينهـــا الـــدول العربية، حيث إن مفهوم الإرهاب هو مفهوم عالمي ولا يوجد له تعريف محدد متفق عليه، وهو مرتبط في الدول العربية بعوامل الفقر، والبطالة المنتشرة لدى الـــشباب والتي تزيد من الاستبعاد الاجتماعي لديهم وبالتالي يصبحوا أكثر عرضة للإرهـــاب خصوصاً في غياب الحرية، والديمقراطية، وانعدام الحكم الرشيد. تلتقي النتيجة مع نتيجة دراسة (البداينة2010) التي أظهرت وجود علاقة سلبية بين مؤشـــر الـــسلام العالمي والارهاب.

كما بينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الـــسلام العـــالمي ومعدل الفقر الوطني كمهدد للأمن الإنساني، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن غالبيـــة الدول العربية تعاني من شح الموارد الاقتصادية والتي تعمل على زيـــادة معـــدلات الفقر فيها، فهو يعتبر تحدياً داخلياً، ويكون سبباً في النزاعات الداخليـــة وهـــذا مـــا حصل في ثورات الربيع العربي، فلا وجود للحرية مع الجوع الناتج عن الفقر.

وتبين النتائج أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السلام العالم ومؤشر الاضطراب في الوطن العربي، ومرد هذه النتيجة يعود إلى معاناة الدول العربية حيث الظروف الاقتصادية الصعبة، وانتشار الفساد، والمشاركة السياسية، والحاكمية التي مازالت بعيدة المنال وهي من المطالب التي أثارت ثورات الربيع العربي خصوصاً في ظل الطفرة التكنولوجية، مع وجود فئة الشباب التي تشكل ما نسبته 70% من السكان، كل هذا ساهم في زيادة معدلات الاضطراب في الوطن العربي.

وقد توصلت النتائج كذلك إلى وجود علاقة بين مؤشر السلام العالمي والبطالة كمهدد للأمن الإنساني فالدول العربية تعاني من تزايد معدلات البطالة، حيث أن المعدل العام للبطالة في الدول العربية بلغ 27.8% وهي النسبة الأعلى في العالم نتيجة لعوامل كثيرة منها:فشل غالبية السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة باستثمار الموارد الاقتصادية والبشرية، وعدم موائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، حيث عدت البطالة من الأسباب الرئيسة وراء ثورات الربيع العربي، فلم تعد البطالة مشكلة اقتصادية فحسب بل هي مشكلة اجتماعية يعاني منها جيل الشباب.

كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين مؤشر السلام العالمي ومؤشر المعرفة كمهدد للأمن الإنساني والذي اعتبر من النواقص الثلاثة في الدول العربية والذي أشار إليه تقرير التنمية البشرية لعام 2002، وهذا معناه عجز أو قصور الدول العربية بالاستفادة من تقنيات الاتصال والمعلومات، وتدني جودة مخرجات التعليم، وضعف الابتكار نتيجة هجرة الكفاءات العربية، وضعف الإنفاق من الناتج القومي الإجمالي على البحث العلمي مقارنة بالدول المتطورة، أصافة إلى أن الجامعات العربية لم يصنف أي منها في مصاف الجامعات الأفضل عالمياً، وأصبحت مؤخراً مولدة ومرتعاً للعنف الطلابي.

وقد بينت النتائج أيضاً وجود علاقة عكسية بين مؤشر السلام العالمي ودليل التنمية البشرية كمهدد للأمن الإنساني، فهناك أعداد كبيرة من المتعلمين وتحسن مستويات التعليم بالرغم من تدني جودتها، وكذلك هناك ارتفاع في معدلات توقع الحياة للمواطن العربي نظراً لتحسن مستوى الرعاية الصحية في الدول العربية،

فالتنمية تمتد إلى جميع جوانب الحياة وبالتالي توسيع نطـــاق الخيـــارات والفـــرص أمامهم.

وبينت النتائج أيضاً وجود علاقة بين مؤشر السلام العالمي والتحـــضر كمهـــدد للأمن الإنساني، ومرد هذه النتيجة إلى أن الدول العربية ونتيجة لتزايد أعداد السكان واحتياجاتهم، وتزايد معدلات الاستثمار في المدن التي اســتقطبت العمالــة ســواء بالهجرات الداخلية، أو الخارجية، وهذا التزايد والتوسع في السكان نتج عنه تزايــد معدلات الانحراف، مما يعني أن التحضر قد يكون مهدداً للأمــن الإنــساني علـــى الرغم من وجود السلام العالمي.

كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ودالة إحصائياً بين مؤشر السلام العـــالمي والاستقرار السياسي وانتفاء الإرهاب، وتُعزى هذه النتيجة انه بالرغم مـــن وجـــود السلام العالمي، إلا أن هناك ثورات أثنية (مصر، العراق، البحرين، ولبنان)، إضافة لوجود نزاع مسلح في بعض الدول العربية، وقلاقل اجتماعية وثورات ربيع عربي لتغيير بعض أنظمة الحكم في بعض الدول العربية ودساتيرها.

وقد بينت النتائج كذلك وجود علاقة عكسية ودالة إحصائياً بين مؤشـــر الـــسلام العالمي ومؤشر فاعلية الحكومة، وهذا يدلل على تفشي الممارسات البيروقراطية في أجهزة الدولة، وتدني مستويات الرعاية الصحية في بعض الدول العربيـــة، وعـــدم استقرار غالبية الحكومات في الدول العربية لتـــدني مـــستوى أدائها،وهـــذا نتيجـــة المطالبات الشعبية بتحسين مستوى المعيشة، والمطالبة بالحريات العامة ومحاربـــة الفساد.

كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ودالة إحصائياً بين مؤشر السلام العـــالمي ومؤشر مدركات الفساد كمهدد للأمن الإنساني، بالرغم من الـــسلام العـــالمي إلا أن غالبية الدول العربية تعاني من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي نتيجة سياسات وممارسات الأنظمة الإدارية في تلك الدول ومن بينهـــا:مـــصر، الأردن، تـــونس، واليمن(دول الربيع العربي).

وتبين النتائج أيضاً وجود علاقة عكسية ودالة إحصائيا بـــين مؤشـــر الـــسلام العالمي وحرية التعبير في الوطن العربي، وهذا يعني أن المـــواطنين فـــي الـــدول

العربية يعانون من تسلط الأنظمة الحاكمة، وانعدام الحرية سيما حرية التعبير والمشاركة السياسية، الأمر الذي دعا الشعوب العربية إلى المطالبة بالحرية وخير مثال على ذلك دول مثل: سوريا، مصر، اليمن، ليبيا، الأردن (دول الربيع العربي).

كما بينت النتائج علاقة غير داله إحصائياً بين مؤشر السلام العالمي ومؤشر الحرية العام، وهذه النتيجة تدل على أن بعض الدول العربية ومن بينها دول الربيع العربي وبسبب الثورات والمطالبات الشعبية بالحرية فقد أعطت تلك الدول هامشاً من الحرية لمواطنيها إجراء بعض الإصلاحات الدستورية والسياسية، والاقتصادية.

وقد بينت النتائج وجود علاقة غير دالة إحصائياً بين مؤشر السلام، ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين، فبالرغم من السلام العالمي، الا أن هناك عدم مساواة بين الجنسين في الدول العربية وذلك يعود إلى أن المجتمعات مازالت مجتمعات ذكورية، وأنه مازالت ثقافة أن الذكر أقدر من الأنثى على تحمل المسؤولية راسخة في العقول العربية، مما يجعل مؤشر عدم المساواة بين الجنسين دون المستويات المقبولة عالمياً، على الرغم مما شهده وضع المرأة العربية في مجالي الصحة، والتعليم.

وبينت النتائج كذلك وجود علاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السلام العالمي، والنمو السكاني كمهدد للأمن الإنساني ومرد هذه النتيجة يعود إلى أن ارتفاع الأعباء المعيشية دفع بالأزواج إلى التقليل من أعداد المواليد، كما أن برامج الصحة الإنجابية والتباعد بين الأحمال وتدخل السياسات الحكومية في الحد من التزايد السكاني كل ذلك دفع باتجاه تقليل حجم النمو السكاني في الدول العربية، والذي يعتبر من مهددات الأمن الإنساني من خلال الضغط على الخدمات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء الإرهاب ومهددات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟.

بينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء الإرهاب ومهددات الأمن الإنساني. وقد بينت النتائج وجود علاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة كمهدد للآمن الإنساني في الوطن العربي،

ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن زيادة التوترات الاثنية، والصراعات الداخلية، والتهديدات الإرهابية في الوطن العربي تعود إلى نوعية الأجهزة البيروقراطية في البلدان العربية، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين وعدم المساواة مما يؤدي إلى ظهور الخروج على هذه الأنظمة للمطالبة بالعدالة والمساواة.

تبين أيضاً من النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء الإرهاب، ومدركات الفساد في الوطن العربي كمهدد للأمن الإنساني وهذا يعزى إلى أن الصراعات الداخلية والاثنية في الوطن العربي تعود إلى أن غالبية الدول العربية تعاني من تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، وهذا ما دعا شعوب بلدان الربيع العربي بالمطالبة بمكافحة الفساد والمحسوبية، والواسطة حيث حملت شعاراتها هذه المطالب خصوصاً عام 2011. تختلف النتيجة مع دراسة (البداينة، 2010) التي بينت نتائجها ان مقاييس الفساد (التحرر من الفساد، ضبط الفساد، مدركات الفساد) ارتبطت مع الارهاب في الوطن العربي.

وقد بينت النتائج وجود علاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء الإرهاب، وحرية التعبير كمهدد للأمن الإنساني، وتعود هذه النتيجة إلى أن الصراعات الاثنية والداخلية في الدول العربية مرده إلى انعدام حرية التعبير والمتمثلة بـ:عدم وجود الحريات الإعلامية، وشفافية القوانين والسياسات، وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة، مما دعا ببعض الدول العربية كالأردن مثلا بإجراء بعض التعديلات على قوانين الانتخاب سواء النيابية، أو البلدية وإنشاء هيئة مستقلة لهذه الغاية.

وقد توصلت النتائج كذلك إلى وجود علاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء الإرهاب، ومؤشر المعرفة كمهدد للأمن الإنساني، وهذا يعني: عجز وقصور الدول العربية بالاستفادة من تقنيات الاتصال والمعلومات، وضعف الابتكار وهجرة الأدمغة والعقول العربية، وعدم المساواة بين أفراد المجتمع، على الرغم من ان التكنولوجيا ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي كان لها الدور الأكبر في تفجير ثورات الربيع العربي الا أنها مازالت دون المستوى المطلوب عالمياً.

وتبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء الإرهاب، ومؤشر حوادث الإرهاب كمهدد للآمن الإنساني في الوطن العربي ومعنى النتيجة ان تحقيق الاستقرار السياسي وانتفاء الارهاب يقلل من حوادث الارهاب كمهدد للامن الانساني، فاستقرار الحياة السياسية وتحقيق الديموقراطية ومراعاة حقوق الافراد يقلل من مبررات حدوث الارهاب في الوطن العربي.

كما دلت النتائج وجود علاقة عكسية ودالة احصائيا بين مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر الاضطراب كمهدد للامن الانساني فكلما تحقق الاستقرار السياسي في الدول العربية كلما قلت معاناة تلك الدول من الفوضى والاضطراب الناتج عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الشعوب العربية وكذلك انتشار الفساد في الاونة الاخيرة وظهور مدركاته بشكل واضح.

كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ودالة احصائيا بين مؤشر الاستقرار السياسي والفقر الوطني، فواقع الحال في الدول العربية يظهر تزايد معدلات الفقر الوطني نتيجة الممارسات الخاطئة للادارة الحكومية في غالبية الدول العربية والتسلط والاستبداد في الحكم في تلك الدول مما أظهر حالات عدم الاستقرار السياسي فيها.

وقد بينت النتائج كذلك وجود علاقة عكسية ودالة احصائيا بين مؤشر الاستقرار السياسي والبطالة كمهدد للامن الانساني، حيث تزايد معدلات البطالة في الوطن العربي كان نتيجة عوامل عديدة من بينها عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية.

وقد بينت النتائج ايضا وجود علاقة عكسية ودالة احصائيا بين الاستقرار السياسي والسلام العالمي، فعدم تحقيق السلام العالمي ينعكس على الدول العربية ويعمل على عدم تحقيق الاستقرار السياسي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية ظهر نتيجة عوامل الاستبداد والتسلط والتفرد في الحكم.

كما بينت النتائج وجود علاقة دالـة احـصائيا بـين الاسـتقرار الـسياسي والتحضر، فالاستقرار السياسي يعمل على زيادة نسبة التحضر في الدول العربيـة من خلال استقطاب رؤوس الاموال وتزايد نسبة الاستثمار وحل بعـض المـشاكل الاقتصادية كمشكلتي الفقر والبطالة التي تعد من مهددات الامن الانساني.

وبينت النتائج ايضا عدم وجود علاقة ذات دلالـة احـصائية بـين مؤشـر الاستقرار السياسي وكل من مؤشرات (دليل التنمية البشرية والنمو السكاني) حيـث تشهد غالبية الدول العربية تحسن في مستويات التعليم والصحة والتي ساعدت فـي تزايد اعداد السكان في تلك الدول مما يظهر عدم اهمية الاستقرار الـسياسي فـي التأثير في هذين المؤشرين.

وقد بينت النتائج وجود علاقة عكسية ودالة احصائية بين الاستقرار السياسي والحرية في الدول العربية، حيث ان الثورات العربية سيما في دول الربيع العربـي والتي حصلت نتيجة مطالبة الشعوب العربية بالحرية والديمقراطية والحصول على حقوقهم المسلوبة من قبل الانظمة الحاكمة وممارساتها القمعية الامر الـذي احـدث عدم استقرار سياسي في تلك الدول.

وأخيراً بينت النتائج وجود علاقة عكسية ودالة احـصائيا بـين الاسـتقرار السياسي وعدم المساواة بين الجنسين، فعدم المساواة هو نتاج طبيعي لعدم الاستقرار السياسي في الدول العربية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بـين مؤشر دليل التنمية البشرية ومهددات الأمن الإنساني في الوطن العربي؟.

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ودالة احصائيا بين مؤشـر دليـل التنميـة البشرية والمعرفة في الدول العربية والتي حققت معدلات متنامية من المعرفة حيث تم تطوير تقنيات الاتصال، والمعلومات وتزايد اعداد الخريجين، والمتعلمـين واعـداد الجامعات والمدارس.

كما بينت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مؤشر دليل التنمية البشرية والتحضر، فالتنمية البشرية المتمثلة في تزايد اعداد المتعلمين وزيادة معدلات

توقع الحياة نتيجة الرعاية الصحية ينعكس ايجابا على مستوى التحضر في الدول العربية.

وبينت النتائج ايضا وجود علاقة طردية ودالة احصائيا بين مؤشر دليل التنمية البشرية ومدركات الفساد، فالثورات العربية كان من أهم شعاراتها محاربة الفساد والمفسدين، حيث تنامى وعي المواطن العربي في السنوات القليلة الماضية وثار ضد الانظمة الحاكمة مطالبا بحقوقه المدنية والسياسية ومحاربة افة الفساد نتيجة وعيه الذي تحقق بسبب تعليمه واطلاعه ومعرفته بمقومات بلده وامكاناته ومقارنة ذلك بمستوى معيشته المتدني.

كما دللت النتائج على وجود علاقة عكسية ودالة احصائيا بين مؤشر دليل التنمية البشرية والاضطراب ومرد هذه النتيجة الى أن الاضطراب داخل الدول العربية سيما دول الربيع العربي كان نتيجة عوامل كثيرة منها الاستبداد والظلم الواقع على المواطن العربي، فالمواطن العربي على درجة عالية من الوعي، ولم يأخذ نصيبه الكافي من الرعاية الصحية والتعليم المجاني سيما في المراحل الدراسية العليا مقارنة ببعض دول العالم وحرمانه من حقوقه المدنية والسياسية الامر الذي ساعد على تفاقم الازمات داخل الدول العربية ومطالبة شعوبها تحقيق العدالة والاجتماعية والحرية.

وقد دللت النتائج كذلك على وجود علاقة طردية ودالة احصائيا بين مؤشر دليل التنمية البشرية وفاعلية الحكومة، وقد يكون مرد ذلك الى أن التنمية البشرية في بعض الدول العربية قد يكون لدور الحكومات في توفير مقومات تحقيق التنمية البشرية كتوفير المدارس والجامعات والرعاية الصحية.

ودللت النتائج ايضا على وجود علاقة عكسية ودالة احصائيا بين دليل التنمية البشرية والفقر الوطني، فتوفير خدمات التعليم والصحة وتوفير مقومات الحياة للمواطن العربي يقلل بلا شك من مستوى الفقر الوطني في تلك الدول، الا أن بعض الدول العربية التي تعاني من شح الموارد الطبيعية وتزايد حالات الفساد فيها تعاني من تزايد معدلات الفقر الوطني.

وبينت النتائج ايضا وجود علاقة طردية ودالة احصائيا بين التنمية البشرية والحرية، فالمواطن العربي أصبحت لديه القدرة على المطالبة بالحقوق المدنية

والسياسية والمطالبة بالديموقراطية الحقيقية نتيجة وعيه الذي تحقق في السنوات القليلة الماضية بسبب تأهيله العلمي وتوفير الرعاية الصحية، كل ذلك يدعو للمطالبة بالحرية والحصول على الحقوق السياسية التي حرم منها لعقود طويلة مضت.

كما بينت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التنمية البشرية وكل من مؤشرات (الاستقرار السياسي وانتفاء الارهاب، والنمو السكاني، وحرية التعبير، وحوادث الارهاب)، ويمكن عزو هذه النتيجة الى أن الدول العربية لا تشهد استقرار سياسي وتزايد اعداد السكان وعدم حرية التعبير وهناك حوادث ارهابية، وهذه المؤشرات هي نتيجة عوامل كثيرة.

وبينت النتائج وجود علاقة عكسية ودالة احصائيا بين التنمية البشرية وعدم المساواة بين الجنسين ويفهم من هذه النتيجة ان عدم المساواة قد يكون بسبب اهمال الحكومات في الدول العربية للمورد البشري (العنصر النسائي)، كما أن المجتمعات العربية هي مجتمعات ذكورية مما يظهر التمايز بين الجنسين بغض النظر عن مستوى التنمية البشرية في تلك الدول.

وقد بينت النتائج وجود علاقة طردية ودالة احصائياً بين التنمية البشرية والبطالة، فتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية ادى الى تزايد اعداد الخريجين في الدول العربية بالاضافة الى سوء توزيع الموارد والفساد وغيرها زاد من معدلات البطالة بين الخريجين في الدول العربية.

وأخيرا بينت النتائج وجود علاقة طردية ودالة احصائيا بين التنمية البشرية والسلام العالمي، فالمواطن العربي الواعي المطالب بحقوقه والذي سعى الى تحسين مستوى معيشته وجل تركيزه على تعظيم مكاسبه في العمل (المحافظة على الاستثمارات والفرص الحياتية) يسعى الى تحقيق السلام العالمي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاضطراب والاستقرار العام في الوطن العربي؟.

دلت النتائج على وجود علاقة ودالة احصائياً مابين مابين مؤشر الاضطراب والسلام العالمي كمؤشر للاستقرار في الوطن العربي ، ويمكن عزو هذه النتيجة انه وبالرغم من وجود اتفاقية للسلام موقعة عليها بعض الدول العربية، وان هناك عنف

داخلي في الدوله الواحدة ومع الدول المجاورة ، فالدول العربية صنفت على أنها دول غير امنه عالمياً على مقياس السلام العالمي، وبالتالي فهي تعاني من درجات متفاوته في مؤشر الاضطراب ، لتدني مستوى الديمقراطية وعدم فاعلية الحكومة، وانتشار الفقر والبطاله، ولكون المجتمعات العربية تصنف على أنها مجتمعات فتية، كل هذه العوامل اذا ماتضافرت معا، مع وجود أنظمة حاكمة غير عادلة، وتفشي الفساد والمحسوبية وضعف المشاركة السياسية، فأنها تصبح بنى معززة للعنف والاضطراب ، للمطالبة بالاصلاح ، والعدالة والمساواة والكرامة الانسانية.

وتبين ايضا وجود علاقة وذات دلالة احصائية مابين مؤشر الاضطراب والتنمية البشرية كمهدد للامن الانساني في الوطن العربي، فالتنمية تعني توسيع الخيارات والفرص أمام الناس وزيادة الاستثمارات البشرية ، وكل ذلك يعتبر كمحصن ضد العنف والارهاب والجريمة من اجل الحفاظ على هذه الاستثمارات في بيئة أمنة، وبالتالي تقل معدلات الاضطراب.

وقد توصلت النتائج الى ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية مابين مؤشر الاضطراب ومؤشر الاستقرار السياسي ، ويمكن عزو هذه النتيجة الى أنه في حال وجود حكومات فاعله، وعدم تفشي بعض الممارسات البيروقراطية في أجهزة الدولة، واذا ماكانت الحكومات مستقرة فكل هذه العوامل تتضافر وتقلل من معدلات الاضطراب في الدول العربية والعكس صحيح.

وتبين ان هناك ارتباط مابين مؤشر الاضطراب ومؤشر الحرية باعتبارها مؤشر للاستقرار العام في الوطن العربية ولكنها غير دالة احصائياً، ويمكن عزو هذه النتيجة الى ان انعدام الحريات في الوطن العربي، التي كانت وراء اندلاع بما يسمى ثورات الربيع العربي، والتي حملت في طياتها شعارات تطالب بالحرية والعدالة والكرامة الانسانية، ومكافحة الفساد والمفسدين والتحرر من العوز والحاجة، الامر الذي دفع قيام الحكومات ببعض الاصلاحات الاقتصادية والدستورية، مما رفع من هامش الحريه في بعض الدول الا أنها مازالت دون المستوى المطلوب عالمياً.

تلتقي هذه النتيجة مع دراسة (البداينة،2010) والتي بينت بأن التنمية تسهم في توسيع الخيارات أمام الناس ، وهذا يجعلهم أكثر انغماساً لحماية هذه الاستثمارات من مهدداتها كالعنف والاضطراب. كما تلتقي هذه النتيجة مع دراسة (العنانزه،2011) والتي اشارت الى ان ارتفاع معدل التنمية البشرية يزيد من درجة الشعور بالأمان، واتفقت مع دراسة (الجاعوني،2009) والتي بينت بأن الامان هو اطمئنان الفرد على نفسه وماله وتوفير حياة كريمة، ولكنها لم تتفق مع دراسة (أحمد،1999) والتي دلت على ان ازدياد حجم الجريمه ومعدلاتها يكون بارتفاع معدلات التنمية البشرية وظهور جرائم مستحدثة.

3.4 التوصيات

اعتمادا على ما تقدم توصي الدراسة بما يلي:

1. بناء على نتائج السؤال البحثي رقم(6) توصي الدراسة بإصلاح الانظمة السياسية كمدخل للإصلاح الاقتصادي، بحيث يشترك الجميع في مراقبة ومحاسبة الجميع وإجراء التشريعات التي تكفل ذلك.
2. وكما اثبتت نتائج السؤال البحثي رقم(5) ورقم (4) توصي الدراسة بالاهتمام بتحسين التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاساسية لتساهم في كسر حلقة الفقر.
3. بناء على نتائج السؤال البحثي رقم (1) يمكن التوصية بتوسيع مظلة الحريات العامة في الوطن العربي وخصوصاً الاقتصاد؛ لأنه في كل مشروع للتنمية فلا بد من الحريات الاقتصادية من خلال سن القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تكفل التنافس الاقتصادي بين جميع المكونات الاقتصادية.
4. ومن خلال نتائج السؤال البحثي رقم(5) توصي الدراسة أن يكون هناك وقفة مع حقوق المرأة ومكافحة كل أشكال التمييز ضدها، والتمهيد لمشاركتها في جوانب الحياة كافة في الوطن العربي بما في ذلك المشاركة السياسية وصنع القرار، ووضع الترتيبات الدستورية والقانونية والاقتصادية، والاجتماعية التي تكفل للمرأة إطلاق كامل طاقاتها.

5. من خلال نتائج السؤال الرابع العمل على اتباع الاستراتيجيات المناسبة للحد من ظاهرة الفساد في الدول العربية.
6. ومن خلال نتائج السؤال البحثي رقم(3) توصي الدراسة بأن يكون هناك مجالس نواب منتخبة بطريقة حرة ونزيهة ووجود نظام قضائي عادل ومستقل.
7.وبناء على هذه الدراسة يمكن الاستمرار بالتركيز على تطوير مقياس ترتيبي لكل من الأمن الانساني، الحرية العام ، ومؤشر الاستقرار العام في الوطن العربي مستقبلاً، وذلك على غرار مؤشر الاضطراب الذي احدثته الثورات العربية والذي تم استخدامه في هذه الدراسة، لأمكانية التبؤ أي الدول العربية أكثر استقرارا، لفهم التحديات القائمة .

المراجع

أ. المراجع العربية

أحمد، زايد (2012). التوترات الاجتماعية العنيفة فيما بعد التورات: الشارع لمــن. **مجلة السياسة الدولية**، ع187.

أحمد، محسن عبدالحميد (1990). اتجاهات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم، **من بحوث سلسلة محاضرات الثقافة الأمنيــة**، المركز العربي للدراسات الأمنية ص129-ص153.

أمام حسانين، مجدة (2008). **التنمية الاجتماعية في مرحلة الاصلاح الاقتــصادي: دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية ومؤشرات نوعيــة الحيــاة**، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، القاهرة.

باقر، محمد حسن(1997). **قياس التنمية البشرية**. دراسات التنمية البشريه رقم5، الأمم المتحدة، نيويورك.

البداينة، ذياب(2003). **واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي**، أكاديمية نــايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1.

البداينه، ذياب (2009). **التنمية البشرية والجريمه في الاردن**. ورقة عمل مقدمــه في المؤتمر الرابع لجمعية البحث العلمي الاردنيه. عمان (نوفمبر،2009).

البداينه، ذياب (2010:أ). **التنمية البشرية والارهاب في الوطن العربــي**. مركــز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الامنية.

البداينه، ذياب (2010:ب). التنمية البشرية والجريمة في الوطن العربي. **مجلة الفكر الشرطي**، ع72، م18، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ص15، ص50.

البداينه، ذياب (2011). **الأمن الوطني في عصر العولمة. جامعــة نــايف للعلــوم الأمنية**. الرياض.

البشتاوي، عمار رفعت (2007). **الأمن العربي والعولمــة**: بحث مقدم الى مــؤتمر التنمية البشرية والأمن في عام متغير، الطفيلة، الأردن.

البشري، محمد الامين (1999). **أنماط الجرائم في الوطن العربي.** أكاديمية نـــايف للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

البشير، سعد علي (2010). الحرية الدينية في النظام القـــانوني الاردنـــي، **أبحـــاث اليرموك(سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية)**، عمان، الاردن، ص889.

البطاينه، رافع شفيق (2007). **الارهاب وحقوق الانسان واثرهما علـــى التنميـــة**: ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية البشرية والامن في عالم متغير الطفيلـــة، الاردن

تقرير التنمية الانسانية العربية، (2004)، **برنامج الامم المتحدة الانمائي.**

تقرير التنمية الإنسانية العربية،(2003). **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

تقرير التنمية الإنسانية العربية،(2009). **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

تقرير التنمية البشرية، (2000). **برنامج الامم المتحدة الانمائي**

تقرير التنمية البشرية، (2005). **برنامج الامم المتحدة الانمائي**

تقرير التنمية البشرية، (2009). **برنامج الامم المتحدة الانمائي**

تقرير التنمية البشرية، (2011). **برنامج الامم المتحدة الانمائي**

تقرير التنمية العربية (2005)، **برنامج الامم المتحدة الإنمائي.**

تقرير التنمية العربية، (2010). **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

تقرير التنمية فـــي العـــالم.(2011). متـــوفر عبـــر **الـــرابط** sawsana.com/ portaly/news.aspx?id=555 000

التمياط، طلال مشل (2010).**التفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمة فـــي المملكـــة العربية السعودية من الفترة** (1974-2010). رســـالة دكتـــوراه غيـــر منشورة، الأردن، جامعة مؤته.

التميمي، رعد (2008). **العولمة والتنمية البشرية المستدامه في الوطن العربـــي.** دار دجلة، ط1.

الجاعوني، فريد خليل (2009). دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفـــساد المالي والاداري وأثرها في مؤسر التنمية البشرية (دراسة تطبيقيـــة علـــى

واقع البلدان العربية). **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيـــة**، م25،ع2.

"الحاج حسن"، محمد (2007). **أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمه في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنيه، نابلس، فلسطين.

دائرة الاحصاءات العامه(2010). **.تقرير حالة الفقر في الاردن**، استنادا الى بيانات مسح نفقات ودخل الاسرة(2008 ،عمان،الاردن.

الرشيد، عادل(2003). **الادارة الثقافية: الموائمة بين البراديم والـسباق**. وقـائع المؤتمر العربي الرابع في الادارة، دمشق، منشورات المنظمـة العربيـة للتنمية الادارية وهيئة تخطيط الدولة السورية.

سلطان، محمد سيد(2007). **جرائم الحرب الالكترونية ضد الأسلام. بـين الخـوف والتخوف، نظرة عامة على جرائم الحاسب والأنترنت مع التركيز علـى الجرائم المعادية للأسلام**: ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التنميـة البـشرية والأمن في عالم متغير، الطفيلة، الأردن.

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان(2011).التقرير السنوي لعام 2011.

الشرجبي، عبد الحكيم(2005). **الفقر، التحدي الرئيسي للأمن الأنـساني**: دراسـة حالة للمجتمع اليمني، ورقة مقدمة لمؤتمر الأمن الأنساني العربي، عمـان، الأردن.

شعبان، عبدالمحسن(2012). الأمن اولا والحرية أخيراً.... والعنف بينهما، **مجلـة الحوار المتمدن**، ع3661.

صن، أماريتا(2004). **التنمية حرية. مؤسسات حرة وإنسان متحرر مـن الجهـل والمرض والفقر**: ترجمة: شوقي جلال. عالم المعرفة: الكويت.

العجمي،بن عيسى(2011). **الأمن والتنميـه**. الريـاض، جامعـة نـايف للعلـوم الأمنيه،ط1.

العدوي، محمد (2001). **العشوائيات والأمن البشري: دراسة في أثر العشوائيات على التنمية والأمن القومي**، القاهرة، دار مصر المحروسة ص12، ص51.

عرفه، خديجه(2009).**الأمن الأنساني (المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي)**. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

علي، خالد حنفي(2011). الثورات العربية: الأنهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية، **مجلة السياسة الدولية**، 28 ديسمبر.

عمار، وقصيفي(1995). **التنمية البشرية**: مراجعة نقدية للمفهوم المضمون، بيروت.

عمر، خليل عمر(1998). **علم المشكلات الاجتماعية**. دار الشروق للنشر، عمان، ط1.

العنانزة، موسى (2011). **مؤشرات التنمية البشرية وعلاقتها بمعدلات الجريمة في العالم**. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤته.

العوضي، بدريه (2005). **دور القانون في حماية الأمن الإنساني**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية، عمان، الأردن، ص21-ص24.

عيسى، عادل(2011). **العلاقة بين التنمية البشريه ودرجة الحريه في اليمن خلال** الفترة الواقعه ما بين(1990-2009) متوفر عبر: www.adenlife.net

الغطريفي،بدر سالم(2006).**التنمية البشرية والجريمة:دراسة وصفية وتحليلية اعتماداً على مؤشرات التنمية والجريمة في سلطنة عُمان**. رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة مؤته.

فريدة، حموم(2004). **الأمن الأنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**-رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

الكركي، نسرين (2010).**العلاقة بين الضغوط الاجتماعية العامةوالاسترقاق المنزلي للعمالة الوافدة في المجتمع الاردني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأردن، جامعة مؤته.

مـــان، ميـــشل(1994). **موســـوعة العلـــوم الاجتماعيـــة**، ترجمـــة: عـــادل الهواري وأخرون، مكتبة الفلاح.

متكل، سميرة محمد(2007). **الأعلام والأمن والتنمية**: ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، الطفيلة، الأردن.

المحمد، عبد اللطيف يوسف (2009). **تحدي التنمية في العالم العربي: إلى أيـــن نحن ذاهبون؟**. المركز المصري للدراسات الأقتصادية، القاهرة، جمهوريـــة مصر العربية.

مرسي، مايا(2011). **المرأة والأمن الانساني**. المجلس الوطني لـــشؤون الأســـرة. عمان، الاردن.

مركز الأردن الجديد لحقوق الانسان(2000). **حقوق الإنسان فـــي الاردن**.عمـــان، الأردن.

المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات (2011). **المؤشر العربي**، الدوحة.

مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان(2012). **إتجاهات الـــشباب الأردنـــي نحـــو الإصلاح في ظل الربيع العربي(دراسة إستطلاعية)**،عمان، الأردن.

المشهداني، أكرم عبد الرزاق (2005). **واقع الجريمة واتجاهاتهـــا فـــي الـــوطن العربي**: دراسة تحليلية لجرائم الـــسرقات والقتـــل العمـــد والمخـــدرات. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1.

المقداد، محمد (2007). أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربـــي ومرتكزاتـــه (الاردن: حالة الدراسة)، **المنارة**، م13،ع7.

مقدم، فالنتين (2007). **الحوكمة ومواطنة المرأة فـــي الـــشرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا**. ورقة عمل للقاء التشاوري الخاص بمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، مركز البحوث للتنمية الدولية حول حقوق المرأة، القاهرة، مصر.

منظمة العفو الدولية (2011). **حالة حقوق الأنسان في العالم**.

منظمة العمل العربية (2008). **موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربيـــة حول التشغيل والبطاله في الدول العربية**: نحو سياسات وأليـــات فاعلـــة، القاهرة.

مؤسسة الفكر المعرفي للبحوث والدراسات(2011). **الهبة الديمغرافية في الـوطن العربي**، ع63. متوفر عبـر الـرابط http://www.arabthought.org/ node/931-20k.

مؤسسة حرية الفكر والتعبير (2011). **دراسة حول حرية تداول المعلومات**: **دراسة قانونية مقارنه**، القاهرة.

موسى، غاده(2005). **إعادة النظر في إستراتيجيات الأمن الإنساني فـي المنطقـة العربية**. ورقة عمل مقدمه للمؤتمرالدولي حول الأمن الإنساني في الـدول العربية، عمان، الأردن، ص11.

الميزر، هند (2009). **المشكلات الاجتماعية**، جامعة الملك سعود، السعودية.

نزال،عمران(2010).**أسس الحريه (في بناء الانسان والمجتمع والدولة)**.دار قتيبة للطباعه والنشر والتوزيع،سوريا.

اليسير، العربي صالح(2007). **المرأة والتنمية البشرية (المعوقات التي تحد مـن فاعليات المرأة وتطورها)**: مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، الطفيلة، الأردن.

يعقوب، عبد الحليم موسى (2003). **حرية التعبير الـصحفي فـي ظـل الأنظمـة السياسية العربية: دراسة تحليلية مقارنة للصحف والقـوانين الـسودانية والاردنية في الفترة (1989-1999)**، دار مجدلاوي للنـشر والتوزيـع، عمان.

ب. المراجع الاجنبية

Al Gharaibeh, Fakir. (2011). **European Journal of Social Sciences**, Volume20, Number2.

AL-Badayneh, Daib. (2010). Human Development, Peace, Corruption, and Terrosim in **the Arab World International Journal of Security and Terrorism**, 1, 2, 63-85.

Amartya, K. Sen.(2000) "**Why Human Security?" Text** of presentation at the International Symposiumn, **Human Security**" in TOKYO, 28 July.

Arab Countries Figures and Indicators**. (2010). Second Edition**.

Arab Labor Organization. (2009). **Youth Unemployment Statistics**. Available on: http://www.alolabor.org/nArabLabor/index.php?option=com_content&task=category&sectionid=15&id=85&Itemid=64

Catherine, O. Donnell. (2011). New Study Quantifies Use of Social Media in Arab Spring, Available on: www.washington.edu/news/articales/new-study-quatifies-use-of-social-media-in-arab-spring

Clark, Ben. (2007). **Freedom of Speech and Criticism of Religion**: What are the limits?, TAFILA TECHICAL UNIVERSITY, Human Development & Security in Changing World, 10-12-7-2007.

Clinard, M. J. (2001). Links between crime and development in the underdeveloped countries. **Criminolgy Journal and Legal Journal**, (532) 55 Database, Legal collection.

Corruption Perception Report (2009). Available on: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009.

Economist.(2011) **daily_chart_arab**_unrest_index&fsrc=nwlist

Global Corruption Report (2009). Available on:http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2009#dnld

Global Peace Index (2009). Available on:http://www.visionofhumanity.org/images/content/GPI-2009/2009-GPI-WorldMapMono-20090603.pdf

GPI, GLOBAL PEACE Index VISION of HUMANITY, Available on: http://www.economics and peace.org/what we Do/GPI.

GTD (2009). **Global Terrorism Database** (GTD).

Harvard Program **On Humanitarian Policy And Conflict** Research: Building Human Security For the 21 Century, Journal Of **Social Science,** King ABDULAZIZ University.

Howard, a. (2012) the study was performed under the auspices of the project on information (technology and political islam. Avalabile at http://pitpi.org/?p=1051.

Human Security, Terrorism and Human Rights in the Middle East: Implications for Social Work Practice.

ILO, (2011), **Global Employment Trends Brief**, ALO: Statistical Bulletin of Employment and Human Development in the Arab Countries

Marie-claude, (2003), SNOVTSETA, **Dictionnaire des relations** & **internationals**, Paris, Dalloz, P.452.

Mary, Robinson. (2004). Human Rights in the Age of Terror University of Connecticut, Storrs, CT September 10, 2004.

Merton, K. R. (1968). **Social Theory and Social Structure**. New York, The Free Press, 3rd Edition.

Nichols, Michelle, (2012**)**. Study Fewer Women in Parliments after Arab Spring: Available on: www.reuter.com/article/2012/03/02/Us-Women Parliament-IdUSTRE82112020120302.

Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) Country Briefing. (2011), University of oxford.

START. (2009). **National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism**. A Center of Excellence of the U.S. Department of Homeland Security, University of Maryland, College Park, MD 20742. Available on: http://www.start.umd.edu/ Data available at: http://www.start.umd.edu/gtd/search/BrowseBy.aspx?category=country

Transparency (2011), I**nternational the Global Coalition against Corruption Global Corruption Report 2011** http://www. transparency.org/publications/gcr/gcr_2011

Resolution, (2006). Adopted by General Assembly-The United Nation Global Counter-Terrosim Strategy General Assembly 20 September.

Roger, Dufour-compers,(1992), Dictionnaiar dela violence et ducrime, eres, Toulouse, Francel, 1992, PP.320-21. Available on:

UN, Department of Economic and Social Affairs**,** Population Division, (2009). Available at: http://www.un.org/esa/population/unpop.htm

UNDP, (1994). **Human Development Reportm,** United Nation Development.

UNDP, (1997**). Human Development Report, United Nation** Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press Freedom House, Available on:. (http://www.Freedom house.org/template.cfm?Page=458).

UNDP, (2003). **Arab Human Development**. UNDP, Available ont: http://www.undp-pogar.org/ongov/pg29-32.pdf

UNDP, (2009). **Arab Human Development**. UNDP, Available on: http://www.arab-hdr.org/contents/index.aspx?rid=5

UNDP, Arab Human Development Report, 2009. p.229, Available on:. http://www.arab-hdr.org/
UNDP, Avaliable at: **http://www.arab hdr.org/contents/index.aspx?rid=5**
UNDP, Human Development Opcit Arab Human Developmay Report (2003). Issued by the United Nations Development; Program.
UNESCO, (2008) online,1994.
United National Development Programme & Arab Fund for Economic and Social Development, "Arab Human Development Report 2003: Building a knowledge society" Available on: http://unesdoc.unesco.org/imags/0010/001018/1803e.pdf.
United Nations Development Programme,(2011) **Region: Arab States, Project Document (2011-2014)**, Anti-Corruption and Integrity in the Arab Countries (ACIAC) Available on:. http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index&fsrc=nwl-
UNODC,(2010), United Nations office on Drugs and crime Promoting health, security and Justice, 2010 report.
Vision of humanity. (2009). Available on: http://www.visionofhumanity.org/gpi/home
Willson, Q. James.(1985) Thinking About Crime, Basic book inc Publisher, New York. Available on: http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index&fsrc=nwl Build your own revolutionary Index

الملحق

لملحق (أ)

تعريفات مؤشرات الدراسة

تعريفات مؤشرات الدراسة

- **مؤشر المعرفة (2007-2009)** يقيس قدرة بلد ما علـــى إنتـــاج المعرفـــة وأكتسابها ونشرها ويتكون المتوسط البسيط للعلامات العادية التي يسجلها بلد ما أو أقليم على ثلاثة أعمدة للمعرفة مجتمعه هي (التعليم، الأبتكار، وتقنيـــة المعلومات والاتصالات) وتمثل:

1. علامة (صفر): أدنى علامة
2. علامة (10) أعلى علامة

مصدر البيانات: البنك الدول

- **سيادة القانون**: 2000-2009 وهو يقيس الأدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحياد القانوني، وتقيد المواطنين بالقانون وتتراوح التقـــديرات بـــين -2.5، +2.5.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الأنمائي-البنك الدولي.

- **دليل التنمية البشرية**(2000-2011): ويقيس المتوسط المرجح لثلاثة أدلـــة: دليل التحصيل العلمي، ودليل توقع الحياة، ودليل الناتج المحلي الذي يقـــيس مستوى المعيشة وتصنيفاته الواقعة بين القيم التالية:

1. من صفر-0.499 تنمية بشرية متدنية.
2. من 0.5-0.799 تنمية بشرية متوسطة.
3. من 0.8-0.999 تنمية بشرية ملرتفعة

مصدر البيانات: برنامج الأمم المتحدة الأنمائي-تقارير التنمية البشرية

- **الاستقرار السياسي وانتفاء الإرهاب**:2000-2009: وهو مؤشر ذاتي علـــى إدارة الحكم تجمع عناصره من مؤشرات (توترت أثنية، نزاع مسلح، قلاقـــل إجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة الـــسياسية، تغييـــرات دستورية، إنقلابات عسكرية وتتراوح التقديرات ما بـــين (-2.5_____+2.5) والقيم العليا الأفضل.

المصدر: البنك الدولي.

- **مؤشر مدركات الفـــساد (CPI)** يقيس مدى ادراك الفساد الموجود في أوساط الزعماء السياسين والمسؤولين الحكوميين وتصنيف القيم تتراوح مـــن (10) الأقل فساداً الى (صفر)الأكثر فساداً.

مصدر البيانات: منظمة الشفافية الدولية.

- **مؤشر السلام العالمي**(GPI): وهو مقياس يقيس الانسجام الذي حققه غياب الحرب أو الصراع داخل البلدان وفيما بينها،وقد تم اختيار 23 مؤشر علـــى وجود أو عدم وجود سلام من قبل فريق الخبراء،ويتم ترتيـــب الـــدول فـــي المؤشر على مقياس يتكون (1-5) درجات بحيـــث تكـــون الدولـــة الاكثـــر استقراراً هي الحاصلة على درجة(1) والدول الاقل استقراراً تحـــصل علـــى (5) درجات.

مصدر البيانات متوفرة عبر الموقع الالكتروني: www.visionhumanity.org

- **رتبة الدولة**: تتراوح رتبة الدولة من (-10 درجات الاقل ديمقراطيـــة الـــى +10 الاكثر ديمقراطية.... وتصنف الدول التي انهارت ســـلطتها المركزيـــة على درجة-77، والدول ذات الحكومة الانتقالية -88، والـــدول الخاضـــعة للإحتلال الاجنبي على درجة -66.

مصدر البيانات: مركز جامعة مريلاند الدولية وادارة النزاعات.

- **الحرية الاقتصادية**: وهو يقيس عشرة مواقع من الحرية الاقتـــصادية ويـــتم ترتيبها من (0-100) الحد الاقصى ومن مكوناتها (حريـــة العمـــل، حريـــة التجارة نالحرية المالية، الانفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاســـتثمار، حقوق الملكية، التحرر من الفساد ويتم التصنيف على النحو التالي:

1. من 80-100 حرية
2. من 70-79.9 معظمها مجانا.
3. من 60-69.9 حر باعتدال.
4. من 50-59.9 غير حرة باعتدال.
5. من صفر-49.9 مكبوت.
6. N/A لامرئية.

المصدر: مؤسسة التراث عبر الموقع الالكتروني: www.arabstats.org/indicator.asp?ind=633

- **حق التعبير والمساءلة**: وهو مؤشر ذاتي على ادارة الحكم يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: (الانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسية، التغير الحكومي شفافية القوانين والسياسات، وتتراوح التقديرات مابين (-2.5و2.5) والقيم العليا الافضل.
- **مؤشر عدم المساواة بين الجنسين**: هو مقياس مركب يعكس التفاوت في الانجازات بين الرجل والمرأة في ثلاثة أبعاد هي الصحة الانجابية، تمكين المرأة، وسوق العمل وهو يستخدم المتغيرات نفسها التي يستخدمها مؤشر التنمية البشرية، ولكن الفرق بينهما ان هذا المؤشر يعدل الانجاز المتوسط لكل دولة لأجل بيان جوانب اللامساواة بين الرجال والنساء.

مصدر البيانات: البنك الدولي

- **ترتيب حريات الصحافة**: وهو تصنيف ترتيبي للدول تنشره وتجمعه منظمة-مراسلون بلا حدود -بناء على تقييم لسجلات حرية الصحافة تحتفظ به، ويتم الترتيب على أساس القيم الرقمية التالية:

1. من (صفر)---30= صحافة حرة
2. من 31----60=صحافة حرة جزئياً.
3. من 61-100= صحافة غير حرة.
4. لا جواب= لم يجر ترتيبها.

مصدر البيانات: مراسلون بلا حدود-البنك الدولي

- **مؤشر فاعلية الحكومة**: وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم ويقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية (نوعية الجهاز البيروقراطي، ونوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة) وتتراوح التقديرات مابين(-2.5- +2.5) والقيم العليا الافضل

مصدر البيانات: البنك الدولي متوفر عبر الموقع الالكتروني www.arabstats.org/indicator.asp?ind=13

- **معدل النمو السكاني**: وهو يشير إلى المتوسط السنوي الأسي لمعدل النمو للقدرة المحددة.

مصدر البيانات: برنـــامج الامـــم المتحـــدة الانمـــائي-تقـــارير التنميـــة البـــشرية عبـــر الموقـــع الالكتروني www.arabstats.org/indicator.asp?ind=31

- **دليل الفقر البشري**: وهو دليل يركز على الحرمان في ثلاثة أبعـــاد للحيـــاة البشرية هي (طول العمر، ومعدل الالمام بالقراءة والكتابـــة لـــدى البـــالغين، وتأمين مستوى معيشي لائق "يقاس كنسبة مئويةً من السكان المحرومين مـــن الحصول المستدام على مصدر مياه محسن، ومن الأطفال دون الوزن السنوي لأعمارهم".

مصدر البيانات: برنامج الأمم المتحدة الانمائي-تقارير التنمية البشرية.

الملحق (ب)

بيانات الدراسة حسب الدول والسنوات في الفترة الواقعة

مابين عامي (2000-2011)

بيانات الدراسة حسب الدول والسنوات في الفترة الواقعة

مابين عامي (2000-2011)

2015	Average	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الامارات المؤشر
	6			6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	الحقوق السياسية
	5			5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	الحريات المدنية
	-0.74			-0.87	-0.98	-0.89	-0.7	-0.66	-0.55	-0.8	-0.69		-0.56	حرية التعبير والمساءلة
	0.455	0.234			0.197		0.88	0.602					0.628	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.079	0.29		0.29	0.29			0.001					0.001	المقاعد البرلمانية
	39.2		75.9		65.2	51.8	40.4	32.3		32.1	31.3		23.6	عدد مستخدمي الأنترنت
	4.37		6.3	6.5	5.9	5.7	6.2	6.2	6.1	5.2				مدركات الفساد
	2.6			2	1.2	4	3.1		3.1				2.3	معدل البطالة
	9.92					15.8	8.4		7.8	7.7				دليل الفقر البشري
	0.84681 82	0.846	0.82	0.81	0.81	0.903	0.9	0.901	0.839	0.849	0.8		0.833	دليل التنمية البشرية
	0.66						0.8	0.1	0.63	1.12				معدل جرائم القتل
	283.75		284						280.6	286.9				معدل جرائم السرقة
	11.4						22.9	21.1	12.9	11.5				الجرائم المتصلة بالمخدرات
	210.4		210		180.6	194.8	311	477.2	67.2	35				جرائم سرقة السيارات والسطو
	71.6		71	69	68	68	65	72	75	74	74	76	76	حرية الصحافة
	0.75			0.52	0.75	0.66	0.67	0.55	0.88	0.9	0.93		0.92	سيادة القانون
	0.409		2	0		2	1	1	3					جرائم الأرهاب%
	77.02	76.5	77.7	77.6	77.5	77.3	77.2	77.06	76.9	76.8	76.7	76.6	76.4	العمر المتوقع عند الولادة
	9.5		7.1	7.5	7.7	8.4	8.9	9.4	9.9	10.5	11.1	11.7	12.4	معدل وفيات الأطفال الرضع
	0.72			0.91	0.74	0.76	0.68	0.59	0.61	0.81	0.8		0.8	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
														نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	0.815			0.93	0.82	0.86	0.73	0.55	1.03	0.76	0.8		0.81	فاعلية الحكومة
	6.03			6.72	5.77	5062								مؤشر المعرفة
	141.5			154	151	143	118							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.878					0.878								مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	44.9	67.8	67.3	64.7	74.9		20.9	21.5	21.3	20.9				الحرية الاقتصادية
	-8				-8	-8	-8	-8	-8	-8	-8	-8	-8	رتبة الدولة
	0.783					0.838	0.82	0.791	0.71	0.76				مؤشر التعليم
	1.7			1.67	1.745	1.747								مؤشر السلام
2.4	4.54		2.7					2.7	2.4	7.2	7.2		7.2	معدل النمو السكاني
77.4	80.3		78					76.7	76.7	85.1	85			نسبة التحضر%
77.4		24.2												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار
	-8				-8									ديمقراطية الدولة
	21822								26770	22620		20060	19330	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	90		90											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين%
52.4	**694.284 42**	**28.31**	**74.8**	**22.4**	**28.96**	**256.4**	**30**	**34.938**	**1142.5**	**1012.2**	**1375**	**2890**	**1149**	**Total**

														قطر
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	6			6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	الحقوق السياسية
	5.5			5	5	5	5	5	6	6	6	6	6	الحريات المدنية
	-0.62			-0.89	-0.77	-0.64	-0.5	-0.4	-0.47	-0.68	-0.65		-0.56	حرية التعبير والمساءلة
	0.49	0.548			0.553		0.87							مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.0003	0.001	0		0.001									المقاعد البرلمانية
	22.06			42.6	34	30.9	29	24.7		21.1	11.3		4.9	عدد مستخدمي الأنترنت
	4.57		7.7	7	6.5	6	6	5.9	5.6	5.6				مدركات الفساد
	1.23			0.3	0.31	0.51	0.87		1.5			3.9		معدل البطالة
	6.96					5	7.2		7.8	7.9				دليل الفقر البشري
	0.8459	0.831	0.8	0.8	0.797	0.91	0.9	0.895	0.844	0.849	0.83			دليل التنمية البشرية
	0.598				0.9				0.77	0.55			0.17	معدل جرائم القتل
	100.23		100				104	101.5	92.1	103.1				معدل جرائم السرقة
	19.33								23	26.7				الجرائم المتصلة بالمخدرات
	9.42						13.1	21.1	10.5	11.8				جرائم سرقة السيارات والسطو
	64.45		66	85	64	63	61	62	61	61	62	62	62	حرية الصحافة
	0.804			0.96	0.86	0.89	0.93	0.86	0.69	0.62	0.73		0.7	سيادة القانون
	0.545				1	2	2	2	2			2	1	جرائم الأرهاب%
	74.98	78.4	76	75.8	75.6	75.5	73.5	75	74.7	74.4	74.1	73.6	73.2	العمر المتوقع عند الولادة
	10.3		8.2	8.6	9	9.4	9.8	10.2	10.7	11.1	11.6	12.2	12.7	معدل وفيات الأطفال الرضع
	0.88			1.12	1.01	0.81	0.86	0.74	0.91	1	0.67		1.03	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
														نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	0.346			-1.13	0.68	0.06	0.53	0.55	0.63	0.58	0.62		0.6	فاعلية الحكومة
	5.9			6.63	5.05	6.04								مؤشر المعرفة
	119.25			155	121	107	94							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.877					0.891		0.868						مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	40.37	70.5	69	65.8			30	30.5	28.1	29.1				الحرية الاقتصادية
	-10				-10	-10	-10	-10	-10	-10	-10	-10	-10	رتبة الدولة
	0.863					0.888	0.86	0.852	0.85	0.87				مؤشر التعليم
	1.59			1.39	1.69	1.7								مؤشر السلام
2	3.46		2.3					2.3	2	5.2	5.2		5.2	معدل النمو السكاني
96.2	94.06		95.8					95.4	95.3	92	91.8			نسبة التحضر%
	20.7	20.7												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار
	-10				-10									ديمقراطية الدولة
	0													الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	93.1		93.1											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
49.1	**20.267329**	**28.5**	**47.2**	**27.1**	**14.24**	**14.85**	**19.8**	**20.76**	**18.284**	**20.672**	**18.6**	**19.46**	**11.64**	**Total**

														البحرين
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	5.3			5	5	5	5	5	5	5	5	6	7	الحقوق السياسية
	5.2			5	5	5	5	5	5	5	5	6	6	الحريات المدنية
	-0.73			-0.83	-0.82	-0.82	-0.7	-0.7	-0.53	-0.61	-0.59		-0.93	حرية التعبير والمساءلة
	0.37	0.288			0.306		0.89	0.348						مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.047	0.176		0.16	0.16			0.081						المقاعد البرلمانية للنساء
	24.6			34.8	51.9	32.9	28.2	21.3		21.3	24.6		6.2	عدد مستخدمي الأنترنت
	3.98		4.9	5.1	5.4	5	5.7	5.8	5.8	6.1	0		0	مدركات الفساد
	6.9	4	5.4	5.5	5.3	9.5	6.8	6.9	6.3	11.8	8.7	6	6.1	معدل البطالة
	8.05					8	8.1							دليل الفقر البشري
	0.85	0.806	0.8	0.8	0.809	0.895	0.9	0.896	0.859	0.846	0.84		0.842	دليل التنمية البشرية
	0.67				0.6				0.98	0.43				معدل جرائم القتل
	1096.7		1097		97906	955.3	1124	1328						معدل جرائم السرقة
	116.2				106	95.6	107	170.2	165	53.2				الجرائم المتصلة بالمخدرات
	109.9		110		90.3	97.4	162	247.7	38.85	23.4				جرائم سرقة السيارات والسطو
	71.8		71	71	71	71	72	71	70	68	75	75	75	حرية الصحافة
	0.67			0.51	0.66	0.66	0.62	0.7	0.83	0.75	0.76		0.57	سيادة القانون
	0.608		4	2	2		2	1	1	2				جرائم الأرهاب%
	75.2	75.1	76	75.9	75.7	75.6	75.4	75.23	75.06	74.9	74.7	74.6	74.4	العمر المتوقع عند الولادة
	11.1		10.2	10.4	10.5	10.7	10.9	11	11.3	11.5	11.7	12	12.2	معدل وفيات الأطفال الرضع
	-0.09			-0.09	-0.18	-0.28	-0.4	-0.29	-0.03	0.19	0.22		0.07	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	13852.5		0	0	18730	18670								نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	0.517			0.62	0.47	0.41	0.35	0.42	0.61	0.48	0.59		0.71	فاعلية الحكومة
	5.33			5.6	5.16	5.24								مؤشر المعرفة
	126.25			135	137	121	112							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.854					0.895		0.857	0.849	0.837	0.83			مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	48.5	77.7	76.3	74.8	73.2		22.3	21.5	21.3	20.9				الحرية الاقتصادية
	-7.33				-7	-7	-7	-7	-7	-7	-7	-8	-9	رتبة الدولة
	0.873					0.893	0.89	0.864	0.86	0.86				مؤشر التعليم
	1.96			1.88	2.02	1.99								مؤشر السلام
1.6	2.36		1.6					1.6	1.6	3.4	3.4		3.3	معدل النمو السكاني
98.2	92.24		88.6					96.5	96.2	90	89.9			نسبة التحضر%
	38.4	38.4												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار
	-7				-7									ديمقراطية الدولة
	16254.444				25420	22760		17330	14640	12860		11250	10740	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	90.8		90.8											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
49.9	**915.3721**	**28.07**	**117**	**21.7**	**5096**	**1717**	**1576**	**745.92**	**658.25**	**552.22**	**662**	**1428**	**682.7**	**Total**

														الكويت
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	4			4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	الحقوق السياسية
	4.7			4	4	4	5	5	5	5	5	5	5	الحريات المدنية
	-0.407			-0.54	-0.53	-0.46	-0.4	-0.31	-0.36	-0.43	-0.38		-0.29	حرية التعبير والمساءلة
	0.4	0.228			0.296		0.89	0.359					0.435	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.022	0.083			0.083	0.032			0.016				0.001	المقاعد البرلمانية
	22.8			34.7	36.7	33.8	30.8	27.6		24.4	10.6		6.8	عدد مستخدمي الأنترنت
	3.32		4.5	4.1	4.3	4.3	4.8	4.7	4.6	5.3				مدركات الفساد
	1.38	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7	1.3	1.3	1.4	1.2	1.3	1.09	0.77	معدل البطالة
	0									-1.12				دليل الفقر البشري
	0.837	0.76	0.77	0.77	0.77	0.916	0.91	0.915	0.871	0.844	0.84		0.841	دليل التنمية البشرية
	1.63			2.2							0.99	1.71		معدل جرائم القتل
	0													معدل جرائم السرقة
	9.8						11.5	10.55	17.95	19.1				الجرائم المتصلة بالمخدرات
	0													جرائم سرقة السيارات والسطو
	53.6		55	55	54	56	56	58	57	54	49	48	48	حرية الصحافة
	0.705			0.59	0.7	0.69	0.75	0.73	0.71	0.69	0.72		0.77	سيادة القانون
	0.957		2	2	2	1	1	4	1	4	2	2	1	جرائم الأرهاب%
	77.87	74.6	79.8	79.6	79.5	79.2	78.9	78.6	77.2	76.98	76.8	76.7	76.6	العمر المتوقع عند الولادة
	11.7		11.1	11.2	11.3	11.5	11.6	11.7	11.8	11.9	12	12.3	12.6	معدل وفيات الأطفال الرضع
	0.23			0.42	0.45	0.4	0.28	0.06	0.06	-0.01	-0.01		0.61	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	17804					47790	####							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	0.217			0.21	0.11	0.2	0.28	0.38	0.28	0.28	0.11		0.11	فاعلية الحكومة
	5.65			5.63	5.49	5.84								مؤشر المعرفة
	83.75				114	113	108							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.29			0.11	0.11	0.92	0.28	0.38	0.28	0.28	0.11		0.11	مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	47.9	64.9	67.7	65.6	76.2		27.4	28.1	27.5	25.8				الحرية الاقتصادية
	-7				-7	-7	-7	-7	-7	-7	-7	-7	-7	رتبة الدولة
	0.855					0.872	0.86	0.871	0.87	0.8				مؤشر التعليم
	1.76			1.68	1.786	1.818								مؤشر السلام
2.4	2.78		2.4					2.4	2.4	3.3	3.3		3.3	معدل النمو السكاني
98.5	95.52		88.6					98.3	98.3	96.2	96.2			نسبة التحضر%
	24.2	24.2												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار
	-7				-7									ديمقراطية الدولة
	26141.25					43930		30930	25140	20380		17320	16790	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	94.5		94.5											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
50.45	**1270.9205**	**23.77**	**37.1**	**14.4**	**16.65**	**4001**	**3429**	**1359.2**	**1156.5**	**900.24**	**926**	**1746**	**891.8**	**Total**

														ليبيا
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	7			7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	**الحقوق السياسية**
	7				7	7	7	7	7	7	7	7	7	**الحريات المدنية**
	-1.78			-1.89	-1.9	-1.94	-1.9	-1.82	-1.65	-1.66	-1.69		-1.6	**حرية التعبير والمساءلة**
	0.337	0.314			0.328			0.374						**مؤشر عدم المساواة بين الجنسين**
	0.083				0.083			0.083					0.05	**المقاعد البرلمانية**
	3.2			4.2	5.1	4.7	4.3	3.9		3.6	2.25		0.2	**عدد مستخدمي الأنترنت**
	1.77		2.2	2.5	2.6	2.5	2.6	2.5	2.5	2.1				**مدركات الفساد**
	12.6		12.6											**معدل البطالة**
	13.5					13.4	13.6							**دليل الفقر البشري**
	0.7938	0.76	0.78	0.75	0.744	0.843	0.84	0.836	0.798	0.799	0.79			**دليل التنمية البشرية**
	2.7				2.9				2.9	2.2				**معدل جرائم القتل**
	1096.7		1097		979.6	955.5	1124	1328						**معدل جرائم السرقة**
	0													**الجرائم المتصلة بالمخدرات**
	0													**جرائم سرقة السيارات والسطو**
	92.7		94	94	94	96	96	95	94	89	88	90	90	**حرية الصحافة**
	-0.72			-0.75	-0.65	-0.62	-0.7	-0.72	-0.56	-0.75	-0.87		-0.82	**سيادة القانون**
	1.13		1	3	10	3	1	1	1	1	5			**جرائم الأرهاب%**
	73.6	74.8	74.5	74.3	74.06	73.8	73.6	73.4	73.2	72.9	72.7	72.5	72.3	**العمر المتوقع عند الولادة**
	21.9		19.6	17.7	18.5	19.4	20.4	21.3	22.5	23.5	24.7	25.8	27.2	**معدل وفيات الأطفال الرضع**
	0.01			0.62	0.48	0.47	0.24	0.18	0.03	-0.24	-0.39		-0.69	**الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب**
	8774		0	####	12670	10470	8410							**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**
	-0.975			-1.12	-0.84	-1.07	-0.9	-0.97	-0.8	-0.95	-1.06		-1.11	**فاعلية الحكومة**
	0													**مؤشر المعرفة**
	75025			80	79	75	67							**الاشتراكات في الهاتف المحمول**
	-0.975			-1.12	-0.84	-1.07	-0.9	-0.97	-0.8	-0.95	1.06		-1.11	**مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة**
	32.23	38.6	40.2	43.3			41.6	44	45.5	4.47				**الحرية الاقتصادية**
	-7				-7	-7	-7	-7	-7	-7	-7	-7	-7	**رتبة الدولة**
	0.877					0.898	0.89	0.875	0.86	0.86				**مؤشر التعليم**
	1.86			1.71	1.927	1.969								**مؤشر السلام**
1.8	2.3		1.8					1.8	1.8	3	3		2.9	**معدل النمو السكاني**
87.9	83.88		77.9					84.8	84.5	86.2	86			**نسبة التحضر%**
	71	71												**مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%**
	-7				-7									**ديمقراطية الدولة**
	7896.25			####	12300	10220	8200	6290	4860	4670	4610			**الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي**
	88.5		88.5											**معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين**
44.85	**2665.49 92**	**37.09**	**116**	**1370**	**1093**	**997.3**	**821**	**345.68**	**259.64**	**236.29**	**288**	**32.55**	**13.88**	**Total**

														السعودية
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	7			7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	الحقوق السياسية
	6.6			6	6	6	6	7	7	7	7	7	7	الحريات المدنية
	-1.58			-1.77	-1.74	-1.89	-1.4	-1.33	-1.38	-1.6	-1.61		-1.84	حرية التعبير والمساءلة
	0.46	0.548			0.553			0.681						مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.00033	0.001		0	0.001			0.001						المقاعد البرلمانية
	16		38		31.5	26.4	19.8	13		6.6	6.5		2.2	عدد مستخدمي الأنترنت
	2.77		4.7	4.3	3.5	3.4	3.3	3.4	3.4	4.5				مدركات الفساد
	10.23		10.4	10.4	9.8	11	12	11.5	11	10.4	9.7	8.3	8.2	معدل البطالة
	12.3					12.1	12.5							دليل الفقر البشري
	0.78141 67	0.77	0.75	0.75	0.746	0.843	0.84	0.832	0.777	0.772	0.77	0.769	0.765	دليل التنمية البشرية
	0.825					1					0.92	0.87	0.51	معدل جرائم القتل
	0													معدل جرائم السرقة
	0													الجرائم المتصلة بالمخدرات
	0													جرائم سرقة السيارات والسطو
	82.6		83	82	81	82	79	80	80	80	80	92	90	حرية الصحافة
	0.222			0.12	0.33	0.27	0.17	0.18	0.26	0.28	0.21		0.18	سيادة القانون
	2.83		2	3	2	3	3	2	28	11	3	2	6	جرائم الأرهاب%
	72.4	73.9	73.3	73.1	72.9	72.7	72.4	72.2	71.99	71.8	71.6	71.3	71.2	العمر المتوقع عند الولادة
	21.3		17.5	18.1	18.9	19.5	20.2	21	21.8	22.7	23.7	24.7	25.8	معدل وفيات الأطفال الرضع
	-0.53			-0.39	-0.39	-0.59	-0.7	-0.71	-1.08	-0.42	-0.47		0.05	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	12280		0	####	16790	14790	####							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	-0.221			-0.09	0.01	-0.18	-0.3	-0.38	-0.33	-0.31	-0.3		-0.13	فاعلية الحكومة
	4.98			5.1	5.19	4.66								مؤشر المعرفة
	123.75			167	138	111	79							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.77					0.816		0.783	0.744	0.749	0.74			مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	39.28	66.2	64.1	64.3			28.4	29.9	30.5	30.9				الحرية الاقتصادية
	-10				-10	-10	-10	-10	-10	-10	-10	-10	-10	رتبة الدولة
	0.778					0.828	0.82	0.806	0.72	0.72				مؤشر التعليم
	2.25			2.12	2.36	2.25								مؤشر السلام
2.3	3.1		2.3					2.3	2.3	4.2	4.2		4.1	معدل النمو السكاني
83.2	83.74		82.1					81	80.8	87.6	87.2			نسبة التحضر%
	52.4	52.4												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%
	-10				-10									ديمقراطية الدولة
	9753.333 3				1770	15560	####	12720	8850	9400	8570	8480	8150	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	85.5		85.5											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
42.75	**646.9676 9**	**32.3**	**35.7**	**875**	**822.5**	**1279**	**1345**	**567.01**	**459.18**	**463.52**	**466**	**789.4**	**491.8**	**Total**

														تونس
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	6.2			7	7	6	6	6	6	6	6	6	6	الحقوق السياسية
	5			5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	الحريات المدنية
	-0.99			-1.27	-1.26	-1.22	-1.2	-0.92	-0.74	-0.8	-0.88		-0.7	حرية التعبير والمساءلة
	0.44	0.293	0.51		0.325		0.75	0.335						مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.072	0	0	0.3	0.249			0.239						المقاعد البرلمانية
	16		38		27.1	16.8	12.8	9.5		8.4	5.2		2.7	عدد مستخدمي الأنترنت
	4.7		4.3	4.2	4.4	4.2	4.6	4.9	5	4.9	4.8	5.3	5.2	مدركات الفساد
	13.77		13		12.4	12.4	12.5	12.9	13.9	14.5	15.3	15.1	15.7	معدل البطالة
	16.9					6.6	6.1		17.9	17.9				دليل الفقر البشري
	0.72941 67	0.698	0.68	0.68	0.671	0.769	0.76	0.756	0.76	0.753	0.75	0.74	0.739	دليل التنمية البشرية
	1.1			1.1										معدل جرائم القتل
	0													معدل جرائم السرقة
	36.4				26.5	23.9	35.4	50.5	54.7	27.3				الجرائم المتصلة بالمخدرات
	21.7		21.7				65.1	65						جرائم سرقة السيارات والسطو
	79.4		85	82	81	83	83	80	80	78	73	74	74	حرية الصحافة
	0.202			0.22	0.24	0.32	0.38	0.21	0.27	0.05	0.15		-0.02	سيادة القانون
	0.695		1	1	1	2	1	1	1	1	3	2	2	جرائم الأرهاب%
	73.55	74.5	74.3	74.2	74	73.8	73.6	73.5	73.3	73.2	72.9	72.8	72.6	العمر المتوقع عند الولادة
	21.8		16.1	17.2	18.1	19.2	20.3	21.5	22.7	24	25.4	26.9	28.4	معدل وفيات الأطفال الرضع
	0.27			0.23	0.29	0.1	0.21	0.07	0.1	0.16	1		0.24	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	3542		4060	3860	3540	3210	3040							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	0.49			0.41	0.35	0.46	0.55	0.45	0.5	0.53	0.61		0.54	فاعلية الحكومة
	4.5			4.54	4.51	4.45								مؤشر المعرفة
	81.25			93	83	77	72							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.49			0.41	0.35	0.46	0.55	0.45	0.5	0.53	0.61		0.54	مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	45.3	58.5	58.9	58	64.4	0	32.4	31.4	29.3	29.6				الحرية الاقتصادية
	-3.77				-4	-4	-4	-4	-4	-4	-4	-3	-3	رتبة الدولة
	0.756					0.772	0.77	0.75	0.75	0.74				مؤشر التعليم
	1.75			1.7	1.797	1.76								مؤشر السلام
1	1.42		1					1	1	2	2		2	معدل النمو السكاني
69.1	64.92		67.3					65.3	64.9	63.7	63.4			نسبة التحضر%
	49.3	49.3												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%
	-4				-4									ديمقراطية الدولة
	2555.9			3720	3540	3210	3040	2870	2650	2260	2000	2060	209	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	78		78											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
35.05	**191.8927**	**30.55**	**282**	**378**	**287.8**	**270.2**	**260**	**131.83**	**137.4**	**113.63**	**120**	**205.9**	**23.39**	**Total**

2015	Average	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الاردن المؤشر
	5			5	5	5	5	5	5	5	6	5	4	الحقوق السياسية
	4.4			5	4	4	4	4	5	5	5	4	4	الحريات المدنية
	-0.62			-0.85	-0.71	-0.64	-0.6	-0.49	-0.54	-0.67	-0.76		-0.3	حرية التعبير والمساءلة
	0.57	0.455	0.55		0.476		0.76	0.512					0.599	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.039	0.139		0.09	0.093			0.078					0.026	المقاعد البرلمانية
	12.6			18.2	27	20.8	14.4	13.3		11	5.8		2.7	عدد مستخدمي الأنترنت
	4.97		4.7	5	5.1	4.7	5.3	5.7	5.3	4.6	4.5	4.9	4.9	مدركات الفساد
	13.8	12.5	12.5	12.9	12.7	13.1	14.1	14.8	14.7	14.4	15.3	14.7	13.7	معدل البطالة
	6.8					6.6	6.1		6.9	7.6				دليل الفقر البشري
	0.73	0.698	0.68	0.68	0.673	0.77	0.77	0.763	0.76	0.753	0.75	0.743	0.744	دليل التنمية البشرية
	1.8						1.8							معدل جرائم القتل
	141.35		141				156	127						معدل جرائم السرقة
	36.4				26.5	23.9	35.4	50.5	54.7	27.63				الجرائم المتصلة بالمخدرات
	49.52		49.5				133	156.5	3.4	3.9				جرائم سرقة السيارات والسطو
	61.7		64	62	62	62	61	62	63	65	60	60	57	حرية الصحافة
	0.396			0.38	0.49	0.51	0.45	0.43	0.39	0.32	0.24		0.36	سيادة القانون
	1.43		5	4	4	2	2	5	1	1	1	3	3	جرائم الأرهاب%
	72.03	73.4	73.2	72.9	72.7	72.4	72.2	71.9	71.7	71.4	71.2	70.8	70.6	العمر المتوقع عند الولادة
	25.3		21.7	22.3	23.1	23.8	24.5	25.2	26	26.8	27.6	28.4	2904	معدل وفيات الأطفال الرضع
	-0.298			-0.23	-0.32	-0.29	-0.5	-0.23	-0.34	-0.26	-0.43		0.01	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	3384		4390	4000	2670	3110	2750							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	0.254			0.8	0.27	0.27	0.19	0.1	0.16	0.25	0.2		0.05	فاعلية الحكومة
	5.19			5.39	5.05	5.15								مؤشر المعرفة
	89			102	92	84	78							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.75					0.743		0.76	0.747	0.74	0.73			مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	48	68.9	66.1	6504	71.9	0	28	27.9	27.8	28				الحرية الاقتصادية
	-2.22				-3	-3	-2	-2	-2	-2	-2	-2	-2	رتبة الدولة
	0.868					0.87	0.88	0.87	0.86	0.86				مؤشر التعليم
	1.93							1.832	1.969	1.997				مؤشر السلام
2.1	2.75		2.1					2.1	2	3.7	3.7		3.6	معدل النمو السكاني
85.5	80.14		78.5					82.3	81.9	79.1	78.9			نسبة التحضر%
	48.6	48.6												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%
	-3				-3									ديمقراطية الدولة
	2102613.3				3740	3520	3040	2770	2510	2290	####	1850	1790	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	91.1		91.1											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
43.8	**60194.246**	**29.24**	**333**	**569**	**284**	**289.9**	**247**	**126.88**	**120.02**	**105.84**	**####**	**185.4**	**255.6**	**Total**

														الجزائر
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	6			6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	**الحقوق السياسية**
	5			5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	**الحريات المدنية**
	-1.001			-1.04	-1.05	-1.05	-0.8	-0.83	-0.8	-1.09	-1.08		-1.24	**حرية التعبير والمساءلة**
	0.43	0.412			0.428		0.74	0.46					0.52	**مؤشر عدم المساواة بين الجنسين**
	0.063	0.076		0.08	0.069			0.055					0.42	**المقاعد البرلمانية**
	5.96		13.6		11.9	10.3	7.4	5.8		2.6	1.6		0.5	**عدد مستخدمي الأنترنت**
	2.1		2.9	2.8	3.2	3	3.1	2.8	2.7	2.9	0			**مدركات الفساد**
	17.0441 67	9.8	10	10.2	11.3	11.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.6	27.3	29.5	**معدل البطالة**
	19.7					17.5	18.1		21.5	21.5				**دليل الفقر البشري**
	0.71045 45	0.698	0.68	0.67	0.667	0.754	0.75	0.745	0.728	0.722	0.7		0.701	**دليل التنمية البشرية**
	2.73				1.5		5.1	3.6	1.39	2.04				**معدل جرائم القتل**
	63.35		27.2				86.9	76						**معدل جرائم السرقة**
	16.1									16.1				**الجرائم المتصلة بالمخدرات**
	49.52		49.5				133	156.5	3.4	3.9				**جرائم سرقة السيارات والسطو**
	65.4		64	62	62	62	61	64	63	62	62	74	83	**حرية الصحافة**
	-0.75			-0.73	-0.7	-0.72	-0.6	-0.73	-0.69	-0.71	-0.75		-1.08	**سيادة القانون**
	55.9		127	29	37	134	187	139	107	85	144	109	124	**جرائم الأرهاب%**
	71.7	73.1	72.9	72.7	72.44	72.2	72	71.7	71.4	71.1	70.8	70.4	70.08	**العمر المتوقع عند الولادة**
	42.07		36	37.1	38.1	39.1	40.8	42.1	43	44.5	46	47.2	48.9	**معدل وفيات الأطفال الرضع**
	-1.35			-1.2	-1.15	-1.18	-0.2	-1.14	-1.48	-1.85	-1.88		-1.9	**الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب**
	3972		4450	4410	4260	3620	3120							**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**
	-0.54			-0.59	-0.5	-0.52	-0.4	-0.33	-0.46	-0.51	-0.64		-0.96	**فاعلية الحكومة**
	3.59			3.56	3.82	3.39								**مؤشر المعرفة**
	89			102	92	84	78							**الاشتراكات في الهاتف المحمول**
	-0.54			-0.59	-0.5	-0.52	-0.4	-0.33	-0.46	-0.51	-0.64		-0.96	**مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة**
	44.7	52.4	56.9	56.6	55.7	0	34.6	34.9	32.9	33.9				**الحرية الاقتصادية**
	-0.22				2	2	2	2	2	-3	-3	-3	-3	**رتبة الدولة**
	0.73					0.78	0.74	0.711	0.71	0.71				**مؤشر التعليم**
														مؤشر السلام
1.5	1.77		1.5					1.5	1.5	1.5	2.5		2.4	**معدل النمو السكاني**
69.3	61.9		66.5					63.3	62.6	58.8	58.3			**نسبة التحضر%**
	49.7	49.7												**مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%**
	2				2									**ديمقراطية الدولة**
	2743			4420	4260	3630	3120	2720	2290	1950	1750	1680	1610	**الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي**
	72.9		72.9											**معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين**
35.4	**219.4313 7**	**26.6**	**337**	**461**	**356.8**	**334.7**	**269**	**131.08**	**118.64**	**95.372**	**114**	**224**	**103.8**	**Total**

														مصر
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	6			6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	**الحقوق السياسية**
	5.3			5	5	5	5	5	6	6	6	5	5	**الحريات المدنية**
	-1.052			-1.12	-1.19	-1.24	-1.1	-0.93	-0.96	-1.02	-1.05		-0.88	**حرية التعبير والمساءلة**
	0.63		0.62		0.577			0.599					0.649	**مؤشر عدم المساواة بين الجنسين**
	0.375			0.04	0.038	4		0.039					0.02	**المقاعد البرلمانية**
	9.83		24		16.6	14.8	12.6	11.7		5.4	2.8		0.6	**عدد مستخدمي الأنترنت**
	2.1		2.9	2.8	2.8	2.9	3.3	3.4	3.2	3.3	3.4	3.6	3.1	**مدركات الفساد**
	9.81666 67	9.15	9.2	9.4	8.9	9.2	10.9	11.5	10.5	11.3	10.1	8.8	8.9	**معدل البطالة**
	20.9					20	20		20	23.4				**دليل الفقر البشري**
	0.68	0.644	0.68	0.61	0.608	0.703	0.72	0.712	0.702	0.659	0.65		0.654	**دليل التنمية البشرية**
	1.2			1.2										**معدل جرائم القتل**
	43.8		43.8		46.7	45	44.5	43.5	42.6	40.5				**معدل جرائم السرقة**
	40.2									40.2				**الجرائم المتصلة بالمخدرات**
	4.55		4.55		5.9	5.2	4.7	4	4.3	3.2				**جرائم سرقة السيارات والسطو**
	67.2		60	60	59	61	61	68	76	79	77	69	69	**حرية الصحافة**
	-0.04			-0.03	-0.09	-0.13	0	0.02	0.02	-0.05	-0.06		-0.04	**سيادة القانون**
	1.45			2	2	2	7	4	4	2	2	2	2	**جرائم الأرهاب%**
	69.8	73.2	70.5	70.4	70.2	69.9	69.8	69.6	69.4	69.1	68.9	68.6	68.3	**العمر المتوقع عند الولادة**
	32.8		21.8	23.6	25.5	27.3	29.9	31.9	34.4	37	39.9	43.1	46.5	**معدل وفيات الأطفال الرضع**
	-0.77			-0.63	-0.67	-0.77	-0.9	-0.92	-0.99	-0.84	-0.71		-0.35	**الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب**
	1884		2440	2190	1880	1560	1350							**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**
	-0.35			-0.3	-0.37	-0.44	-0.4	-0.4	-0.24	-0.32	-0.42		-0.24	**فاعلية الحكومة**
	4.4			4.24	4.83	4.15								**مؤشر المعرفة**
	46.25			69	53	39	24							**الاشتراكات في الهاتف المحمول**
	0.634										0.63			**مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة**
	47.6	59.5	59	58	66.5		35.9	34.4	33.3	34.4				**الحرية الاقتصادية**
	-4.66				-3	-3	-3	-3	-6	-6	-6	-6	-6	**رتبة الدولة**
	0.702					0.697	0.73	0.732	0.73	0.62				**مؤشر التعليم**
	1.94			1.77	1.99	2.068								**مؤشر السلام**
0	1.37		1.8					1.8	1.8	2.1	2.1		0	**معدل النمو السكاني**
44.9	42.52		42.8					42.8	42.7	42.2	42.1			**نسبة التحضر%**
	65.6	65.6												**مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%**
	-3				-3									**ديمقراطية الدولة**
	1443			2070	1800	1500	1290	1200	1200	1250	1330	1400	1390	**الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي**
	66.4		66.4											**معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين**
22.45	**111.7478 8**	**41.62**	**190**	**218**	**155.7**	**134.9**	**129**	**63.936**	**70.339**	**68.673**	**83.3**	**160**	**83.85**	**Total**

2015	Average	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	سوريا المؤشر
	7			7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	الحقوق السياسية
	6.7			6	6	6	7	7	7	7	7	7	7	الحريات المدنية
	-1.64			-1.63	-1.75	-1.77	-1.6	-1.64	-1.51	-1.64	-1.65		-1.56	حريـــة التعبيـــر والمساءلة
	0.554	0.474	0.59		0.504		0.72	0.496						مؤشـــر عـــدم المـــساواة بـــين الجنسين
	0.051	0.142	0	0.14	0.142			0.138						المقاعد البرلمانية
	7.95		17.7		17.3	17.3	7.9	5.6		4.3	1.3		0.2	عـدد مـستخدمي الأنترنت
	2.06		2.5	2.6	2.1	2.4	2.9	3.4	3.4	3.4				مدركات الفساد
	9.94		8.4	8.1	10.9	9.2	8.3	8	12.3	10.8	11.7	8.2	13.5	معدل البطالة
	32.4					31.1	31.8		13.6	14.4				دليـــل الفقـــر البشري
	0.68	0.632	0.59	0.59	0.584	0.742	0.74	0.731	0.716	0.721	0.71		0.69	دليـــل التنميـــة البشرية
	1.73				3				1.14	1.04				معدل جرائم القتل
	46.28		46.3		30.7	23.2			62.4	68.8				معـــدل جـــرائم السرقة
	12.6						19.4	13.1						الجـرائم المتـصلة بالمخدرات
	7.23		7.23		8.5	7.1	8.6	7.4	6.1	5.7				جـــرائم ســـرقة السيارات والسطو
	80.18		83	83	83	84	84	83	80	80	78	71	73	حرية الصحافة
	-0.44			-0.47	-0.54	-0.55	-0.6	-0.46	-0.31	-0.41	-0.36		-0.32	سيادة القانون
	2.04		2	4	15	8	7	2	3	1	2	2	1	جرائم الأرهاب%
	73.8	75.9	74.6	74.5	74.3	74.04	73.9	73.7	73.4	73.2	72.9	72.7	72.4	العمر المتوقع عند الولادة
	19.3		16	16.6	17.2	17.8	18.5	19.2	19.9	20.2	21.4	22.2	23	معـــدل وفيـــات الأطفال الرضع
	-0.61			-0.68	-0.56	-0.61	-0.9	-0.96	-0.64	-0.32	-0.26		-0.65	الأســــــتقرار الـسياسي وأنتفـاء الأرهاب
	2220		2790	2570	2220	1880	1640							نـصيب الفـرد مـن النـــاتج المحلـــي الاجمالي
	-0.923			-0.61	-0.67	-0.88	-1	-1.19	-1.05	-1.01	-0.89		-0.98	فاعلية الحكومة
	3.37			3.57	3.39	3.16								مؤشر المعرفة
	35.25			48	36	32	25							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	-0.93			-0.61	-0.67	-0.88	-1	-1.19	-1.05	-1.01	-0.89		-0.98	مؤشـــر التنميـــة المتعلق بالجنوسة
	45.47	51.3	49.4	51.3	55.9	0	39.3	39	38.8	38.8				الحرية الاقتصادية
	-7.22				-7	-7	-7	-7	-7	-7	-7	-7	-9	رتبة الدولة
	0.76					0.773	0.77	0.755	0.74	0.76				مؤشر التعليم
	2.06			2.04	2.02	2.1								مؤشر السلام
2.3	2.64		2.3					2.3	2.3	3.1	3.1		3.1	معدل النمو السكاني
53.4	51.26		54.9					50.6	50.5	50.2	50.1			نسبة التحضر%
	67	67												مؤشـــــــــــر الاضـــطراب/عـــدم الاستقرار%
	-7				-7									ديمقراطية الدولة
	1510			2410	2150	1780	1570	1430	1330	1210	1170	1090	960	الاقتـصاد العـــالمي بالدولار الامريكي
	83.6		83.6											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
27.85	**123.23263**	**32.57**	**191**	**252**	**168.8**	**152.9**	**142**	**69.639**	**70.864**	**63.561**	**78.6**	**141.5**	**67.49**	**Total**

														المغرب
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	5			5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	**الحقوق السياسية**
	4.3			4	4	4	4	4	5	5	5	4	4	**الحريات المدنية**
	-0.57			-0.79	-0.7	-0.62	-0.6	-0.64	-0.43	-0.64	-0.35		-0.35	**حرية التعبير والمساءلة**
	0.554	0.474	0.59		0.531		0.62	0.543					0.687	**مؤشر عدم المساواة بين الجنسين**
	0.024	0.072		0.07	0.066			0.068					0.007	**المقاعد البرلمانية**
	15.3		33		33	21.4	19.8	15.1		11.7	2.4		0.7	**عدد مستخدمي الأنترنت**
	3.18		3.4	3.3	3.5	3.5	3.2	3.2	3.2	3.3	3.7		4.7	**مدركات الفساد**
	10.5	8.8	9	9.1	9.6	9.8	9.7	11	10.8	11.4	11.3	12.3	13.4	**معدل البطالة**
	32.4					31.1	31.8		33.4	33.4				**دليل الفقر البشري**
	0.609	0.582	0.57	0.56	0.556	0.654	0.65	0.638	0.64	0.631	0.62		0.61	**دليل التنمية البشرية**
	0.66		1.4						0.47	0.5	0.48	0.44		**معدل جرائم القتل**
	233.216		233		253	253.6	239	203.6	216.6	234				**معدل جرائم السرقة**
	68.1									68.1				**الجرائم المتصلة بالمخدرات**
	75.266		75.3		27.2	99.5	97.1	73.8	76	78				**جرائم سرقة السيارات والسطو**
	59.7		66	64	64	61	61	63	61	57	58	53	49	**حرية الصحافة**
	-0.051			-0.16	-0.11	-0.15	-0	-0.1	0.04	-0.05			0.1	**سيادة القانون**
	0.917					6				5				**جرائم الأرهاب%**
	70.52	72.2	71.8	71.6	71.3	71.03	70.8	70.4	70.2	69.8	69.4	69.08	68.3	**العمر المتوقع عند الولادة**
	43.4		35.5	34.8	30.6	37.2	42.2	44.2	46.3	48.4	50.5	52.8	55.3	**معدل وفيات الأطفال الرضع**
	-0.385			-0.43	-0.47	-0.52	-0.3	-0.48	-0.43	-0.34	-0.32		-0.21	**الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب**
	2522		2900	2800	2540	2240	2130							**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**
	-0.0777			-0.11	-0.09	-0.07	0.02	-0.19	-0.08	-0.08	-0.1			**فاعلية الحكومة**
	3.5			3.35	3.75	3.33								**مؤشر المعرفة**
	67.5			80	73	65	52							**الاشتراكات في الهاتف المحمول**
	0.616					0.625		0.621	0.615	0.616	0.6			**مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة**
	1.88			1.81	1.95	1.89								**الحرية الاقتصادية**
	-6.11				-6	-6	-6	-6	-6	-6	-6	-6	-7	**رتبة الدولة**
	0.55					0.574	0.56	0.544	0.54	0.53				**مؤشر التعليم**
	1.89			1.81	1.95	1.89								**مؤشر السلام**
1.4	1.66		1.4						1.4	1.4	2	2	2	**معدل النمو السكاني**
65	57.52		56.7					58.7	58	57.4	56.8			**نسبة التحضر%**
	46.8	46.8												**مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%**
	-6				-6									**ديمقراطية الدولة**
	1875			2790	2520	2230	2120	1950	1740	1470	1300	1320	1310	**الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي**
	56.8		56.8											**معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين**
33.2	**149.8905 2**	**21.49**	**236**	**309**	**225.2**	**197.7**	**222**	**113.5**	**105.56**	**86.163**	**86.6**	**151.3**	**88.6**	**Total**

														اليمن
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	5.2			5	5	5	5	5	5	5	6	6	5	الحقوق السياسية
	5.3			5	5	5	5	5	5	5	6	6	6	الحريات المدنية
	-1.05			-1.27	-1.18	-1.06	-1.1	-0.99	-0.92	-0.95	-1.08		-0.92	حرية التعبير والمساءلة
	0.72	0.769	0.44		0.773		0.54	0.791					0.823	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.0032	0.007		0.01	0.007			0.007					0.007	المقاعد البرلمانية
	0.744			1.4	1.6	1.4	1.2	1					0.1	عدد مستخدمي الأنترنت
	2.25		2.2	2.1	2.3	2.5	2.6	2.7	2.4	2.6	2.4	2.9		مدركات الفساد
	15.5			14.6	15	15.4	15.7	16.1	16.2					معدل البطالة
	37.7					35.7	36.6		38	40.6				دليل الفقر البشري
	0.48	0.462	0.44	0.43	0.424	0.575	0.57	0.561	0.422	0.489	0.48		0.467	دليل التنمية البشرية
	3.98			4.2	4	4	4.4	4.5	3.2	3.5			4	معدل جرائم القتل
	0													معدل جرائم السرقة
	0													الجرائم المتصلة بالمخدرات
	75.266		75.3		27.2	99.5	97.1	73.8	76	78				جرائم سرقة السيارات والسطو
	73.9		80	79	78	81	81	76	67	69	65	69	68	حرية الصحافة
	-1.09			-1.15	-0.93	-0.94	-1	-1.12	-1.1	-1.28	-1.28		-1.19	سيادة القانون
	8.39		10	32	40	22	25	14	5	11	6	5	9	جرائم الأرهاب%
	61.84	65.5	63.9	63.4	62.9	62.46	62	61.5	61.03	60.6	60.1	59.6	59.2	العمر المتوقع عند الولادة
	87.95		77	79.1	81.8	83.5	85.5	87.3	90	92.2	94.5	97.1	99.5	معدل وفيات الأطفال الرضع
	-1.53			-2.31	-1.89	-1.48	-1.4	-1.42	-1.74	-1.48	-1.48		-1.35	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	738			1070	970	870	780							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	-0.909			-1.12	-0.99	-1.02	-0.9	-0.95	-0.92	-0.74	-0.79		-0.72	فاعلية الحكومة
	1.9			2.04	1.96	1.74								مؤشر المعرفة
	15.5			16	16	16	14							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	-0.908			-1.12	-0.99	-1.02	-0.9	-0.95	-0.92	0.74	-0.79		-0.72	مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	39.5	54.2	54.4	56.9			38.4	37.8	37	37.3				الحرية الاقتصادية
	-2				-2	-2	-2	-2	-2	-2	-2	-2	-2	رتبة الدولة
	0.54					0.574	0.56	0.545	0.51	0.51				مؤشر التعليم
	2.34			2.36	2.35	2.3								مؤشر السلام
3.1	3.36		3.1					3.1	3.1	3.7	3.7		3.7	معدل النمو السكاني
31.9	27.4		31.8					27.3	26.9	25.7	25.3			نسبة التحضر%
	86.5	86.5												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%
	-2				-2									ديمقراطية الدولة
	665			1060	960	850	770	660	560	480	470	440	400	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	60.4		60.4											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
17.5	**57.433606**	**34.57**	**38.2**	**108**	**87.09**	**86.05**	**80.7**	**42.783**	**43.007**	**41.34**	**43.1**	**75.96**	**34.15**	**Total**

موريتانيا														
المؤشر	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**Average**	**2015**
الحقوق السياسية						6	6	5	4	6			5.4	
الحريات المدنية	5	5	5	5	5	5	4	4	4	5			4.7	
حرية التعبير والمساءلة	-0.76		-0.66	-0.9	-1.23	-0.99	-1	-0.85	-0.92	-1.01			-0.92	
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	0.717						0.55		0.614		0.43	0.605	0.62	
المقاعد البرلمانية					4.4	3.7		20			22.1		7.17	
عدد مستخدمي الأنترنت	0.2			0.5		0.7	1	1.4	1.9		1		0.744	
مدركات الفساد							3.1	2.6	2.8	2.5	2.3		1.2	
معدل البطالة	20.6				33		32.5				16		25.5	
دليل الفقر البشري					39.2		35.9	36.2					37.1	
دليل التنمية البشرية	0.447			0.477	0.486	0.543	0.56	0.52	0.428	0.43	0.43	0.453	0.4773	
معدل جرائم القتل									14.7				14.7	
معدل جرائم السرقة													0	
الجرائم المتصلة بالمخدرات													0	
جرائم سرقة السيارات والسطو													0	
حرية الصحافة							57	57	56		56		20.5	
سيادة القانون	-0.34		-0.41	-0.42	-0.67	-0.54	-0.4	-0.6	-1.01	-0.84			-0.584	
جرائم الأرهاب%	0												0	
العمر المتوقع عند الولادة	56.5	56.5	56.5	56.44	56.4	56.4	56.4	56.5	56.6	56.9	57.3	58.6	56.79	
معدل وفيات الأطفال الرضع	154.8	151.6	148	145.2	141.9	138.6	135	131.4	127.9	125	121		138.2	
الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب	0.1		0.17	-0.14	-0.13	-0.46	-0.3	-0.33	-0.93	-1.17			-0.251	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي							650	790	960	970	1030		880	
فاعلية الحكومة	-1.16		-0.09	0.03	-0.24	-0.23	-0.6	-0.68	-0.97	-0.9			-0.5422222	
مؤشر المعرفة								0.99	1.39	1.94			1.44	
الاشتراكات في الهاتف المحمول							34	44	63	65			51.5	
مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة				0.471	0.478	0.543		0.516					0.502	
الحرية الاقتصادية				35.1	29.9	29.8	30.8		63.1	53.9	52	52.1	43.33	
رتبة الدولة								4	-5				-0.11	
مؤشر التعليم					0.49	0.493	0.54	0.541					0.412	
مؤشر السلام									2.43	2.48			1.64	
معدل النمو السكاني	2.5			2.5	2.6	2.7					2.7		2.23	2.6
نسبة التحضر%				61.7	40.3	40.4					41.4		45.95	43.1
مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%												57.3	57.3	
ديمقراطية الدولة									-5				-5	
الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي													0	
معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين											56.8		56.8	
Total	**18.35**	**71.03**	**29.8**	**23.535**	**21.993**	**17.666**	**55**	**57.61**	**64.05**	**85.6**	**104**	**33.81**	**41.337088**	**22.85**

														جزر القمر
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	3.6			3	4	3	4	4						**الحقوق السياسية**
	4			4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	**الحريات المدنية**
	-0.56			-0.29	-0.83	-0.83	-0.3	-0.54	-0.47	-0.41	-0.53		-0.9	**حرية التعبير والمساءلة**
	0.428		0.43											**مؤشر عدم المساواة بين الجنسين**
	0.01	0.031		0	0.031			0.031						**المقاعد البرلمانية**
	1.9		2.9		3.6	3.5	3.4	3.3					0.3	**عدد مستخدمي الأنترنت**
	0.46				2.5	2.6								**مدركات الفساد**
	14.3									14.3				**معدل البطالة**
	24.3					20.4	21.2		31.3					**دليل الفقر البشري**
	0.50255 56	0.433	0.43	0.43	0.425	0.576	0.57	0.568	0.556				0.539	**دليل التنمية البشرية**
	12.2				12.2									**معدل جرائم القتل**
	0													**معدل جرائم السرقة**
	0													**الجرائم المتصلة بالمخدرات**
	0													**جرائم سرقة السيارات والسطو**
	22		50		54	47	47	44						**حرية الصحافة**
	2				9	9								**سيادة القانون**
	0													**جرائم الأرهاب%**
	63.7	61.1	66.2	65.8	64.4	64.9	64.5	64.08	63.6	63.2	62.8	62.3	61.85	**العمر المتوقع عند الولادة**
	95.4		85.6	87.4	89.9	91.8	94.5	95.4	97.1	99.2	102	102.4	104.3	**معدل وفيات الأطفال الرضع**
	-0.27			-1.01	-1.01	-0.4	-0.2	-0.18	0.02	-0.58	0.31		-0.19	**الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب**
	688		750	740	690	640	620							**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**
	0													**فاعلية الحكومة**
	0													**مؤشر المعرفة**
	11			14	14	10	6							**الاشتراكات في الهاتف المحمول**
	0													**مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة**
	15.37	43.8	44.9	34.3										**الحرية الاقتصادية**
	0													**رتبة الدولة**
	0.473					0.655	0.65	0.533	0.53					**مؤشر التعليم**
	0													**مؤشر السلام**
0	0													**معدل النمو السكاني**
44	33.9		28.2					37	36.4					**نسبة التحضر%**
	0	0												**مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار**
	9				9									**ديمقراطية الدولة**
	605.5555 6				870	750	690	670	650	550	470	400	400	**الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي**
	0		0											**معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين**
22	**45.92197 5**	**21.07**	**103**	**86.1**	**107.4**	**102.9**	**111**	**70.938**	**88.304**	**104.24**	**106**	**142.2**	**71.24**	**Total**

2015	Average	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	جيبوتي المؤشر
	4.7			5	5	5	5	5	5	5	4	4	4	الحقوق السياسية
	5.1			5	5	5	5	5	5	5	5	5	6	الحريات المدنية
	-0.93			-1.11	-1.12	-1.06	-1	-1.03	-0.83	-0.73	-0.7		-0.77	حرية التعبير والمساءلة
	0.45		0.4				0.5							مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.12	0.161		0.16	0.161			0.121					0.001	المقاعد البرلمانية
	1.2		2.2		2.3	1.7	1.3	1		0.12	0.69		0.2	عدد مستخدمي الأنترنت
	3		3.2	2.8	3	2.9								مدركات الفساد
	50.25	41									59.5			معدل البطالة
	27.7					30	28.5		26.5	25.6				دليل الفقر البشري
	0.47	0.43	0.48	0.4	0.396	0.52	0.51	0.508	0.494	0.495	0.45		0.482	دليل التنمية البشرية
	1.5				1.5									معدل جرائم القتل
	233.22		233		253	253.6	239	2.3.6	216.6	234				معدل جرائم السرقة
														الجرائم المتصلة بالمخدرات
														جرائم سرقة السيارات والسطو
	61.3	67.4	73		72	69	69	67	66	65	67	63	63	حرية الصحافة
				-0.65	-0.54	-0.51	-0.8	-0.9	-0.75	-0.82	-0.76		-0.78	سيادة القانون
	2			2	3				1					جرائم الأرهاب%
	54.9	57.9	56.2	55.8	55.4	55.08	55.4	54.5	54.2	54	53.8	53.7	53.57	العمر المتوقع عند الولادة
	98.3		91.1	92.7	94.5	95	96.5	98.1	99.4	101.1	10.7	104.2	105.6	معدل وفيات الأطفال الرضع
	-0.387			0.48	-0.13	-0.05	-0.2	-0.64	-0.25	-0.92	-0.41		-0.5	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	1155			1270	1200	1100	1050							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	-0.905			-0.91	-0.98	-0.98	-1	-0.87	-0.63	-0.77	-0.9		-1.1	فاعلية الحكومة
	1.06			1.3	1.17	0.72								مؤشر المعرفة
	10.25			15	13	8	5							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.51					0.514		0.507						مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	41	54.5	51	51.3			32	33	32.3	33				الحرية الاقتصادية
	1.55				2	2	2	2	2	2	2	2	-2	رتبة الدولة
	0.534					0.544	0.55	0.533	0.52	0.52				مؤشر التعليم
														مؤشر السلام
1.6	2.78		1.6					1.6	1.6	4.4	4.4		4.3	معدل النمو السكاني
89.6	85.34		88.1					86.1	85.6	83.6	83.3			نسبة التحضر%
														مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار
	2				2									ديمقراطية الدولة
	947			1280	1210	1110	1050	1000	950	870	780	760	460	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
														معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
45.6	**96.172828**	**36.9**	**54.6**	**163**	**132.8**	**130.3**	**132**	**71.133**	**81.25**	**77.926**	**66.8**	**141.7**	**46.13**	**Total**

														السودان
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	7			7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	الحقوق السياسية
	7			7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	الحريات المدنية
	-1.69			-1.59	-1.77	-1.73	-1.8	-1.77	-1.6	-1.65	-1.63		-1.71	حرية التعبير والمساءلة
	0.55	0.611	0.38		0.627		0.5	0.652						مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.099	0.319		0.21	0.202			0.157						المقاعد البرلمانية
	5.6			10	10.2	8.7	8.1	1.3		0.32	0.26			عدد مستخدمي الأنترنت
	1.9		1.6	1.5	1.6	1.8	2	2.1	2.2	2.3				مدركات الفساد
	15.8		13.7	14.9	16.04	16.8	17.5	17	16.2	15.8	15.9	15	15.2	معدل البطالة
	33.5					34	34.3		34.4	31.3				دليل الفقر البشري
	0.467	0.408	0.38	0.38	0.373	0.531	0.53	0.514	0.516	0.512	0.51		0.496	دليل التنمية البشرية
	24.2				24.2									معدل جرائم القتل
	181.6		182		181.6									معدل جرائم السرقة
														الجرائم المتصلة بالمخدرات
	4.3		1.22							7.3				جرائم سرقة السيارات والسطو
	83.6		76		78	85	85	86	85	84	87	85	85	حرية الصحافة
	-1.42			-1.43	-1.5	-1.46	-1.3	-1.47	-1.45	-1.5	-1.22		-1.48	سيادة القانون
	8.52		34	29	37	24	25	9	9	1	5	9	9	جرائم الأرهاب%
	57.72	61.5	58.9	58.5	58.2	57.9	57.6	57.3	57.05	56.8	56.6	56.3	56.06	العمر المتوقع عند الولادة
	108.4		103	104	105.7	106.1	107	108.5	109.5	110.3	112	112.5	113.5	معدل وفيات الأطفال الرضع
	-2.24			-2.65	-2.44	-2.3	-2.2	-2.12	-1.85	-2.14	-2.05		-2.39	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	1066		1270	1230	1140	930	760							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	-1.23			-1.32	-1.14	-1.18	-1.1	-1.28	-1.22	-1.19	-1.13		-1.15	فاعلية الحكومة
	1.32			1.76		2.22								مؤشر المعرفة
	24.25			36	29	20	12							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.498						0.52	0.492	0.5	0.495	0.49			مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
														الحرية الاقتصادية
	-5.33				-4	-4	-4	-4	-6	-6	-6	-7	-7	رتبة الدولة
	0.532					0.539	0.54	0.531	0.53	0.52				مؤشر التعليم
	3.097			2.92	3.2	3.18								مؤشر السلام
2	2.2		1.9					1.9	2	2.6	2.6		2.5	معدل النمو السكاني
49.4	40.54		45.2					40.8	39.8	38.9	38			نسبة التحضر%
														مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار
	-4				-4									ديمقراطية الدولة
	648			1220	1120	910	740	590	490	410	350	330	320	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	69.3		69.3											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
25.7	**74.377594**	**15.71**	**133**	**143**	**116.9**	**100.2**	**84.3**	**41.8**	**42.429**	**34.712**	**37.2**	**68.31**	**40.14**	**Total**

														العراق
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	6.6			6	6	6	6	7	7	7	7	7	7	الحقوق السياسية
	6.1			6	6	6	5	5	5	7	7	7	7	الحريات المدنية
	-1.58			-1.17	-1.26	-1.29	-1.5	-1.45	-1.76	-1.66	-2.08		-1.98	حرية التعبير والمساءلة
	0.56	0.576			0.576			0.529						مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.38			0.43	0.34									المقاعد البرلمانية
	0.92			1	1	0.9	0.9	0.7			1			عدد مستخدمي الأنترنت
	1.8		1.5	1.5	1.3	1.5	1.9	2.2	2.1	2.2				مدركات الفساد
	19.7		12.5		15.3		17.5	18	26.8	28.1				معدل البطالة
	21					19.4	22.6							دليل الفقر البشري
	0.573	0.573												دليل التنمية البشرية
	70.33				21	89	101							معدل جرائم القتل
	224.43		207	217		253.6	239	203.6	216.6	234				معدل جرائم السرقة
														الجرائم المتصلة بالمخدرات
														جرائم سرقة السيارات والسطو
	78.9		65	67	69	71	71	70	66	95	96	100	98	حرية الصحافة
	-1.776			-1.83	-1.87	-1.89	-2	-1.89	-1.93	-1.72	-1.52		-1.39	سيادة القانون
	544.4		100	480	580	1321	996	775	465	132	51			جرائم الأرهاب%
	69.11	69	68.5	68.1	67.9	67.8	68.1	68.5	69.1	69.8	70.4	70.9	71.3	العمر المتوقع عند الولادة
	41.1		38.6	39.2	36	39.7	46.4	40.7	41.2	43.5	42	42.4	42.8	معدل وفيات الأطفال الرضع
	-2.41			-2.33	-2.69	-2.32	-2.9	-2.28	-3.07	-2.36	-1.9		-1.75	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	1854		1240	2230	2100	1450	1150							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	-1.62			-1.26	-1.41	-1.68	-1.7	-1.65	-1.48	-1.6	-1.95		-1.88	فاعلية الحكومة
														مؤشر المعرفة
	50.5			63	58	48	33							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	-1.6			-1.26	-1.14	-1.68	-1.7	-1.65	-1.48	-1.6	-1.95		-1.88	مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
														الحرية الاقتصادية
	-47				-66	-66	-66	-66	-66	-66	-9	-9	-9	رتبة الدولة
	0.7	0.694				0.695	0.7	0.692						مؤشر التعليم
	3.43			3.34	3.5	3.44								مؤشر السلام
2.4	2.7	2.65	2.4					2.4		2.9	2.9			معدل النمو السكاني
66.8	66.975		66.4					66.9		67.2	67.4			نسبة التحضر%
	65.6	65.6												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%
	-66				-66									ديمقراطية الدولة
	1827.5			2210	2060	1920	1120							الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	77.6		77.6											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
34.6	**158.481 35**	**23.18**	**171**	**283**	**212.4**	**237.4**	**173**	**59.315**	**54.872**	**36.104**	**21.8**	**36.38**	**18.93**	**Total**

														لبنان
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	5.6			5	5	5	5	6	6	6	6	6	6	الحقوق السياسية
	4.6			4	4	4	4	5	5	5	5	5	5	الحريات المدنية
	-0.48			-0.33	-0.4	-0.45	-0.5	-0.37	-0.51	-0.69	-0.76		-0.29	حرية التعبير والمساءلة
	0.62	0.44					0.78							مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.04	0.032		0.03	0.049			0.049					0.024	المقاعد البرلمانية
	19.3			39.5	22.5	18.7	19.4	17.2		16.9	11.7		8	عدد مستخدمي الأنترنت
	2.9		2.5	2.5	3	3	3.6	3.1	2.7	3				مدركات الفساد
	8.6333333					9			7.9	9				معدل البطالة
	8.6					7.6	8.5		8.5	9.6				دليل الفقر البشري
	0.7671111	0.739				0.803	0.78	0.795	0.774	0.759	0.76	0.752	0.748	دليل التنمية البشرية
	2.2		2.2											معدل جرائم القتل
	63.35		67.4				40.8	93.9						معدل جرائم السرقة
	23.33						34.7	35.3						الجرائم المتصلة بالمخدرات
	44.876667		19.2				53.6	61.8						جرائم سرقة السيارات والسطو
	61.7		55	56	55	60	60	60	66	71	74	61	61	حرية الصحافة
	-0.425			-0.64	-0.73	-0.66	-0.5	-0.33	-0.22	-0.38	-0.26		-0.12	سيادة القانون
	38.82		7	15	35	83	67	92	87	113	98	125	140	جرائم الأرهاب%
	72.12	78.6	72.5	72.3	72.08	71.9	71.7	71.5	71.3	71.2	71	70.8	70.6	العمر المتوقع عند الولادة
	25.55		22.1	22.8	23.5	24.4	24.8	25.4	26.1	26.8	27.6	28.3	29.3	معدل وفيات الأطفال الرضع
	-1.075			-1.51	-1.94	-2.09	-1.8	-1.16	-0.94	-0.69	-0.69		0.67	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	7166		9080	7760	7040	6240	5710							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	-1.11			-0.87	-0.64	-0.61	-0.5	-0.33	-0.35	-0.28	-0.35		-0.19	فاعلية الحكومة
	5.01			4.93	4.86	5.26								مؤشر المعرفة
	31.75			36	34	30	27							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	-0.43			-0.67	-0.64	-0.61	-0.5	-0.33	-0.35	-0.28	-0.35		-0.19	مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	42.9	60.1	59.5	58.1			30	31	31.3	30.4				الحرية الاقتصادية
	-33.55				7	7	7	7	-66	-66	-66	-66	-66	رتبة الدولة
	0.855					0.857	0.85	0.871	0.86	0.84				مؤشر التعليم
	2.55			2.17	2.84	2.66								مؤشر السلام
1	1		1					1	1	1	1		1	معدل النمو السكاني
87.9	87		87.2					86.6	86.5	87.5	87.2			نسبة التحضر%
	30.6	30.6												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%
	7				7									ديمقراطية الدولة
	5583			7970	6860	6200	5670	5670	5450	4160	4510	4650	4690	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	89.6		89.6											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
44.45	**382.66292**	**28.42**	**736**	**802**	**674.8**	**555.2**	**473**	**261.08**	**275.36**	**206.53**	**284**	**542.3**	**290.9**	**Total**

														فلسطين
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	6								6					الحقوق السياسية
	5								5					الحريات المدنية
	-1.04			-1.01	-0.94	-1.28	-0.8	-0.89	-0.99	-1.22	-1.14		-1.07	حرية التعبير والمساءلة
	0.783						0.78							مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
														المقاعد البرلمانية
	7			14.8	9	9.3	7.2	6.8		4.6	3.04		1.2	عدد مستخدمي الأنترنت
	2.7							2.6	2.5	3				مدركات الفساد
	22.37	18.7	23.4	24.9		22	24	13.6	27		31	25	14.1	معدل البطالة
	6.5					6	6.7		6.6	6.5				دليل الفقر البشري
	0.669875	0.641				0.737	0.73	0.728	0.336	0.729	0.73	0.731		دليل التنمية البشرية
	2.39				0.7			4.1	2.04	2.7				معدل جرائم القتل
	115.7		116					116.4	128.2	102.5				معدل جرائم السرقة
	10.16							23.4	19	18.6				الجرائم المتصلة بالمخدرات
	7.36	7.36	2.84					7.6	12.4	6.6				جرائم سرقة السيارات والسطو
	84.7		84	86	84									حرية الصحافة
	-0.469			-0.37	-0.81	-0.84	-0.6	-0.46	-0.37	-0.3	-0.36		-0.08	سيادة القانون
	110.85		83	269	327	672	571	392	302	67	28	5	5	جرائم الأرهاب%
	72.89	72.8	74	73.7	73.6	73.3	73.2	72.9	72.7	72.5	72.3	72.01	71.8	العمر المتوقع عند الولادة
	26.3		22.3	23	23.8	24.6	25.4	26.2	27	27.9	28.8	29.7	30.6	معدل وفيات الأطفال الرضع
	-1.83			-1.98	-1.76	-2.07	-2	-1.68	-1.68	-1.7	-1.97		-1.75	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
														نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	-1.11			-0.87	-1.36	-1.24	-1.1	-1.01	-0.86	-1.25	-1.06		-1.24	فاعلية الحكومة
														مؤشر المعرفة
	27			30	29	27	22							الاشتراكات في الهاتف المحمول
														مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
														الحرية الاقتصادية
														رتبة الدولة
	0.886					0.886	0.88	0.891	0.89	0.88				مؤشر التعليم
														مؤشر السلام
3	3.26		3					3	3	3.6	3.6		3.6	معدل النمو السكاني
72.9	71.42		72.1					71.6	71.5	71.1	70.8			نسبة التحضر%
														مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار
	-66				-66									ديمقراطية الدولة
														الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	93.8		93.8											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
37.95	**23.357303**	**24.88**	**57.4**	**47**	**39.69**	**63.88**	**52**	**40.988**	**34.113**	**21.319**	**19.5**	**26.49**	**12.22**	**Total**

														عُمان
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	6			6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	الحقوق السياسية
	5.1			5	5	5	5	5	5	5	5	5	6	الحريات المدنية
	-0.84			-1.08	-1.07	-1.03	-0.8	-0.72	-0.62	-0.9	-0.72		-0.66	حرية التعبير والمساءلة
	0.56	0.308					0.82							مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.095	0.099		0.1	0.1			0.085						المقاعد البرلمانية
	10.3			10.3	20	16.7	8.3	6.7		9.7	7.09		3.5	عدد مستخدمي الأنترنت
	5.6		5.3	5.5	5.5	4.7	5.4	6.3	6.1	6.3				مدركات الفساد
	10.5		7			14								معدل البطالة
	14.9					14.7	15							دليل الفقر البشري
	0.78988 89	0.705				0.846	0.84	0.834	0.81	0.781	0.77	0.755	0.769	دليل التنمية البشرية
	0.555										0.59	0.52		معدل جرائم القتل
	174.55		175		128	221.1								معدل جرائم السرقة
	21.6				25.7	17.5								الجرائم المتصلة بالمخدرات
	13.3		7.59					17.8	23.13		4.63			جرائم سرقة السيارات والسطو
	71.09		71	71	71	70	70	72	74	73	68	71	71	حرية الصحافة
	0.753			0.68	0.82	0.73	0.71	0.7	0.85	0.76	0.74		0.79	سيادة القانون
														جرائم الأرهاب%
	74.73	73	76.2	75.9	75.7	75.5	75.3	74.95	74.7	74.4	74	73.7	73.4	العمر المتوقع عند الولادة
	14.66		9.3	10.1	10.9	12	13.1	14.2	15.4	16.8	18.2	19.8	21.5	معدل وفيات الأطفال الرضع
	0.8075			0.81	0.95	0.76	0.66	0.73	0.79	0.86	0.85		0.86	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
	16337.5			####	18750	15230	####							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	0.5			0.65	0.42	0.38	0.48	0.47	0.53	0.6	0.43		0.54	فاعلية الحكومة
														مؤشر المعرفة
	109.75			146	122	98	73							الاشتراكات في الهاتف المحمول
	0.779					0.816		0.788	0.785	0.759	0.75			مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
	48.8	68.8	67.7	67	73.2		30.1	28.1	27.5	27				الحرية الاقتصادية
	-8.22				-8	-8	-8	-8	-8	-8	-8	-9	-9	رتبة الدولة
	0.765					0.79	0.79	0.766	0.77	0.71				مؤشر التعليم
	1.59			1.52	1.61	1.64								مؤشر السلام
2	2.64		1.9					1.9	2	3.6	3.6		3.5	معدل النمو السكاني
72.3	73.86		71.7					71.5	71.5	77.6	77			نسبة التحضر%
	58.3	58.3												مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار%
	-8				-8									ديمقراطية الدولة
	10387.77 8				17090	14300	####	10300	9140	8140	7870	7700	6720	الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
	86.7		86.7											معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
37.15	**833.8724 9**	**33.54**	**52.6**	**1166**	**1732**	**1308**	**1282**	**504.77**	**496.91**	**443.95**	**452**	**874.2**	**492.7**	**Total**

														الصومال
2015	**Average**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**المؤشر**
	6.3			7	7	7	6	6	6	6	6	6	6	**الحقوق السياسية**
	7			7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	**الحريات المدنية**
	-1.87			-1.99	-1.85	-1.89	-2.1	-2	-1.72	-1.77	-1.68		-1.85	**حرية التعبير والمساءلة**
														مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
	0.096	0.099		0.1	0.1			0.087						**المقاعد البرلمانية**
	2.06		1		1.1	1.1	1.1	1.1			8.8		0.2	**عدد مستخدمي الأنترنت**
	1.34		1.1	1.1	1	1.4		2.1						**مدركات الفساد**
	21		33			9								**معدل البطالة**
														دليل الفقر البشري
														دليل التنمية البشرية
	17.25				1.5						33			**معدل جرائم القتل**
	174.55		175		128	221.1								**معدل جرائم السرقة**
	11.15				12.85	8.75	11.6	19.57	9.5	4.65				**الجرائم المتصلة بالمخدرات**
														جرائم سرقة السيارات والسطو
	83.9		84		84	83	83	83	80	80	88	86	88	**حرية الصحافة**
	-2.34			-2.53	-2.69	-2.64	-2.5	-2.24	-2.26	-1.96	-1.98		-2.27	**سيادة القانون**
	30.21		124	162	185	163	17	11	5	1	2	9	12	**جرائم الأرهاب%**
	49.63	51.2	50.4	50.1	49.9	49.7	49.6	49.54	49.5	49.3	49.2	48.8	48.4	**العمر المتوقع عند الولادة**
	180			180	180	180	180	180	180	180	180	180	180	**معدل وفيات الأطفال الرضع**
	-2.67			-3.31	-3.28	-3.01	-2.8	-2.64	-2.6	-2.32	-2.28		-2.47	**الأستقرار السياسية وأنتفاء الأرهاب**
														نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	-2.15			-2.3	-2.51	-2.35	-2.2	-2.16	-2.08	-1.92	-1.62		-2.25	**فاعلية الحكومة**
														مؤشر المعرفة
	6.75			7	7	7	6							**الاشتراكات في الهاتف المحمول**
	-2.15			-2.3	-2.15	-2.35	-2.2	-2.16	-2.08	-1.92	-1.62		-2.25	**مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة**
														الحرية الاقتصادية
	-77				-77	-77	-77	-77	-77	-77	-77	-77	-77	**رتبة الدولة**
														مؤشر التعليم
	3.3			3.26	3.29									**مؤشر السلام**
2.9	2.55		2.9					2.9		2.2	2.2			**معدل النمو السكاني**
42.7	35.45		37.4					35.2		34.9	34.3			**نسبة التحضر%**
														مؤشر الاضطراب/عدم الاستقرار
	-77				-77									**ديمقراطية الدولة**
														الاقتصاد العالمي بالدولار الامريكي
														معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين
22.8	19.473167	25.65	56.5	28.9	23.87	36.05	18.2	17.183	19.174	18.544	20.3	37.11	19.5	**Total**

الملحق (ج)

متوسطات بيانات الدراسة حسب السنوات

متوسطات بيانات الدراسة حسب السنوات

Average	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الدول العربية
													المؤشر
5.68			5.76	5.7	5.66	5.7	5.8	5.85	5.89	5.94	5.94	5.89	الحقوق السياسية
5.43			5.23	5.14	5.14	5.19	5.33	5.54	5.6	5.66	5.57	5.66	الحريات المدنية
-1.03			-1.1	-1.12	-1.1	-1.01	-0.97	-0.94	-1.02	-1.01		-0.97	حرية التعبير والمساءلة
0.43	0.362	0.223		0.364		0.637	0.383					0.337	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
0.25	0.108	1.005	0.12	0.11	1.14	0	0.23	0.244	0	0	0	0.025	المقاعد البرلمانية
6.05		9.63	12.83	10.29	8.5	6.63	5.04	0	4.01	2.36		1.22	عدد مستخدمي الأنترنت
2.556		3.22	3.16	3.3	3.2	3.2	3.32	3.12	3.195	0.86	0.76	0.81	مدركات الفساد
12.13	7.17	13.4	9.46	9.5	10.4	13.06	12.9	13.54	13.6	17.94	12.14	12.45	معدل البطالة
19.05					18.1	18.2		20.9	19.03				دليل الفقر البشري
0.641	0.64	0.481	0.631	0.629	0.62	0.617	0.677	0.627	0.61	0.579	0.748	0.538	دليل التنمية البشرية
7.52		1.8	2.5	6.42	31.3	22.6	3.08	1.5	1.6	7.2	0.89	1.56	معدل جرائم القتل
263.5		264		290.7	318	339.6	347.7	139.5	144.87				معدل جرائم السرقة
23.2				17.1	14.6	23.82	32.43	30.2	21.12				الجرائم المتصلة بالمخدرات
43.28		43.09		25.4	35.2	70.66	90.98	20.62	17.03				جرائم سرقة السيارات والسطو
64.33		70.68	55.9	70.2	66.9	66.5	64.4	62	62.91	62.77	62.68	62.7	حرية الصحافة
-0.287			-0.341	-0.333	-0.3	-0.291	-0.299	-0.244	-0.264	-0.24		-0.25	سيادة القانون
40.42		28.1	56.9	101.3	125	0	0	60.26	23.02	18.7	14.7	16.65	جرائم الأرهاب%
68.68	70.2	69.93	69.68	66.77	69.2	68.93	68.79	68.55	68.35	68.15	67.9	67.7	العمر المتوقع عند الولادة
17.2		44.15	12.25	12.65	13.2	13.6	14.11	14.68	15.2	15.8	16.45	17.15	معدل وفيات الأطفال الرضع
-0.623			-0.695	-0.72	-0.7	-0.66	-0.68	-0.67	-0.62	-0.51		- 0.444	الأستقرار السياسي وأنتفاء الأرهاب
4265.9		1613.6	3721.4	4461.4	6118	5415.5							نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
-0.403			-0.45	-0.44	-0.5	-0.405	-0.41	-0.32	-0.34	-0.36		-0.44	فاعلية الحكومة
2.87			3.01	2.79	2.81								مؤشر المعرفة
63.93			72.95	70.05	61.6	51.09							الاشتراكات في الهاتف المحمول
0.023			-0.65	-0.645	-0	-0.474	-0.054	-0.119	-0.08	-0.095	0	-0.62	مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة
34.07	48.65	48.34	47.6	33.51		24028	24.3	23.48	22.38				الحرية الاقتصادية
-11.055				-9.72	-9.3	-9.86	-9.86	-13.4	-13.63	-11.05	-11.12	-11.5	رتبة الدولة
0.673					0.71	0.71	0.69	0.65	0.59				مؤشر التعليم
1.82			1.81	1.95	1.68								مؤشر السلام
2.33		1.99					1.99	1.72	3.06	2.99		2.74	معدل النمو السكاني

المعلومات الشخصية

الاسم: وفاء مصطفى الطراونه

الكلية: العلوم الاجتماعية.

التخصص: علم جريمة.

الدرجة العلمية: الماجستير

السنة: 2012